الدراسات السكانية

مناهج - فلسفات - تناقضات

تأليف: ندا ذبيان



دار رسلان



Dh 535

الدراسات السكانية

مناهج - فلسفات - متناقضات

تأليف

ندا ذبيان

الدراسات السكانية

مناهج – فلسفات – متناقضات

تأليف: ندا ذبيان

الطبعة الأولى: ٢٠١٠.

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة.

الترميز الدولي: ISBN: 978-9933-439-49-1

جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:

دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

بريد إلكتروني: Nada_Zebyen@hotmail.com

دار مؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا - دمشق - جرمانا

هاتف: ٠٠٩٦٣ ١١ ٥٦٢٧٠٦٠

تلفاكس: ٠٠٩٦٣ ١١ ٥٦٣٢٨٦٠

ص. ب: ٢٥٩ جرمانا

المقدمة

كثيرة هي الكتب والدراسات التي تبحث في المسائل السكانية، فالسكان ظاهرة استأثرت باهتمام الفلاسفة والعلماء منذ القدم، وما زالت تحظى بمزيد من هذا الاهتمام، فيقوم الكثير من الباحثين والتربويين والمتخصصين في هذا العلم بوضع البرامج والخطط، ومناقشة العديد من القضايا كي يتوصلوا إلى معرفة مسببات الأحداث ونتائجها، ولتشكيل أحكام صائبة واعية تأخذ في الحسبان كل الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع بسبب الجهل، أو بسبب عدم التخطيط السليم. ومحور هذا الكتاب يتعلق بالإنسان، الإنسان الساكن على هذه الأرض مع كل همومه وقضاياه، ومع كل ما يتعرض له من مشاكل وما يواجهه من صعوبات، فسكان هذا العالم باتوا خائفين على مستقبلهم، مشككين باستمرارية مواردهم التي تضمن استمرارهم. وإذا فكرنا بعمق قد نتوصل إلى معرفة أسباب ما نواجهه من ضغوطات، ولكن الأنانية والسعي خلف الرفاهية وسيطرة بعض التقنيات ـ وخاصة المدمرة ـ هي من الأمور التي تشكل الأسباب الأولى لكل ما نعانيه. لقد ابتعدنا كل البعد عن الغاية من وجودنا، وأهملنا النواحي الروحية والقيم، وبتنا لا نفكر إلا بالمادة، وهذا جعلنا نفقد الاستقرار والراحة. صحيح أن التطور من الأمور المهمة فبغير المعرفة والعلم لن يتمكن الإنسان من تخطي العقبات والمصاعب التي يمكن أن تواجهه، ولكن الخطر الكبير حين يتم استغلال هذه العلوم والتقنيات للتدمير والهيمنة.

علم السكان شهد تطوراً كبيراً مثل كل العلوم، ولكن هل حقق هذا التطور ما يضمن السلام والأمان؟ وهل انتهى زمن المجاعات والمرض؟. إن هذه

الدراسة تناولت موضوع السكان ونظرياته من منظار تحليلي فلسفي، وموضوع الفلسفة والمناهج في الدراسات السكانية هو موضوع جديد، ومهمة صعبة تطلبت الكثير من الوقت والجهد لتكوين استنتاجات صحيحة لمعرفة بعض الطرق والمنهجيات المتبعة في الدراسات السكانية، ومحاولة إظهار مدى مقاربتها للواقع؛ فهناك بعض النظريات المعتمدة كأساس للعديد من الأبحاث تتطلب المزيد من الاختبار والمراجعة، فلا يمكن الاكتفاء ببعض النظريات القديمة والاعتماد عليها بشكل مستمر لأن المجتمعات والظواهر وحاجات الإنسان دائمة التغيير. إن الهدف الأول لهذا العلم - علم السكان - هو مساعدة الناس على فهم طبيعة ومسببات الأحداث، كي يتمكنوا من تطوير سلوك يعمل على حماية الطبيعة والمجتمع، والأسرة، ولتحقيق هذا التغيير الاجتماعي والسياسي يلزم رؤية واضحة ومعمقة، وهذه الرؤية لن تتبلور إلا من خلال النظريات والأفكار الواعية البعيدة عن التصلب الأعمى الذي يورط البلدان والمجتمعات في آلام وكوارث وحروب مدمرة تقضي على الإنسان والبيئة. فإذا أردنا لمجتمعاتنا أن تنهض فلا بد من القيام بعملية نقد موضوعية تُمكننا من خلق وعي مجرد، والعملية ليست تنظير فقط بل هي عمل وحكمة وتطوير على صعيد البيئة والاقتصاد والسياسة؛ هذا الموضوع يتصل مباشرة بالكائنات الإنسانية وله تأثير مباشر على حياتنا، وعلى البيئة التي تحيط بنا، فمن الضروري المحافظة على كل ما يؤمن سلامة الناس، وسلامة البيئة. ومن أهم الأخطار التي تهدد العالم هي الحروب، فالثورات والحروب لا تسبب غير الأسى والدمار، وخير دليل وبرهان الواقع في بلدنا الذي كلفته الحروب ما لا يقدر بثمن. نحن في بلد هو بأمس الحاجة إلى معرفة مسببات ما يواجهه من أزمات حالية، وما قد ينتج عن هذه الأزمات في المستقبل.

ولكن هل المقاربة الفلسفية تساعد البحوث السكانية؟

تُعتبر الفلسفة فكر المجتمع، والفكر هو التعبير عن الواقع وعن كل الهواجس والمخاوف التي تهدد الإنسان في حياته اليومية، وعلم السكان يبحث في مجموعات بشرية من حيث التراكيب النوعية والكمية، ويعتمد علم السكان على الإحصاء وكذلك على الوصف والتحليل، لأن كل الظواهر السكانية خاضعة دائماً للبيئة الطبيعية والقوانين الاجتماعية والحالة الاقتصادية والدينية ... الخ وهذه الضوابط تُعتبر روح المجتمع أو فكر المجتمع وفلسفته، والفلسفة يجب أن تكون التوجيه المستنير الواعي الذي يحرر الإنسان من أباطيل الجهل والخرافة، ودراسة لأهم المواضيع المعاصرة المرتبطة بوجود الإنسان ومصيره. وبما أن مناهج البحث في علم السكان تتنوع بين مناهج إحصائية كمية ومناهج تحليلية _ لمعرفة الظروف الفردية والمتغيرات الاجتماعية المسببة لتشكل الظاهرات _ يصعب على العالِم المتخصص في نطاق محدد أو العالِم الذي لا يمتلك معرفة واسعة وثقافة شاملة أن يتبين العلاقات والروابط المؤثرة في تشكل الظواهر، وهنا يبرز دور عالِم المنطق الذي يصوغ القواعد ويناقش الفروض التي تقوم عليها النظريات المختلفة في التحليل، وكما نعلم إن أسباب الوقوع في الخطأ عديدة ومتنوعة ولكن أهمها دخول الجانب الذاتي وعدم الموضوعية في تحليل البيانات، وهذه أخطاء يمكن تلافيها عن طريق إخضاعها للمنطق؛ لعِلم موضوعي منهجي دقيق. وبما أن التجدد هو صفة أساسية من صفات العِلم وبما أن مقومات الفكر تتغير من عصر إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر ومن شخص إلى آخر فلا يحق لأحد الادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة أو الكاملة، فلا إطلاق في العلم، والدليل على ذلك الكثير من النظريات العلمية تم استبعادها بعدما ثبت بطلانها، فالفكر يجب أن يبقى مستعداً لتقبل كل جديد مع الاحتفاظ بما هو صائب من المعارف السابقة، ومهما كانت قدرات الفرد عظيمةً لا يستطيع أن يبدأ من الصفر في تشكيل المعرفة، فالمعارف كلها نتيجة خبرات وتجارب سابقة.

إن مسؤولية كل باحث جاد تنمية المعرفة، عن طريق المساهمة ولو بجزء بسيط في البحث عن الحقيقة، وهذا هو هدف العلم بالدرجة الأولى، أما إذا كان الباحث غير قادر للتوصل إلى حقيقة كاملة أو إظهار حقائق جديدة، وجب عليه أن لا يستسلم وأن يكرر المحاولة، وبما أن كل باحث معرض للوقوع في الخطأ خاصة إذا كان ينتمي إلى مجتمع مغلق مفعم بالأيديولوجيات الأمر الذي يوقعه بالحيرة، وقد ينجم عن تصادم العقول المتباينة مناقشات طويلة، وخاصةً في بعض المواضيع الحساسة، فتتشكل العصبية ويحتدم النقاش دون التوصل إلى ما هو مقنع بين المتحاورين، وهذا الغموض يكون إما بسبب التصلب وعدم الانفتاح أو بسبب الافتقار إلى لغة المنطق وإلى الثقافة الاجتماعية والمعرفة، فمن حق كل إنسان أن يدافع عن موقعه وعن ثقافته ولكن ليس من حقه أن يزدري ثقافة الآخرين ومعتقداتهم بسبب التعصب ودون وجه حق، فالتحجر الفكري يؤدي بالبعض إلى اعتبار أفكارهم لا تقبل النقض ولا المناقشة وهذه الأنانية القاتلة طالما سببت المشاكل والدمار؛ الفكر الواعي والخلاق دائماً يتصف بالمرونة والقدرة على التواصل، فتجربة الباحث الخلاقة تُعتبر مفيدة إذا ألقى ضوءاً جديداً على المظاهر الأساسية لسلوك الجماعات وأثر الثقافات على الإدراك والمعرفة، وعلى الباحث أن يتحكم في دوافعه الشخصية ويركز على المواضيع التي تساهم في بلورة الأفكار، العلم لا يعني الديكتاتورية أو التحجر، ولا يعني التقليد الأعمى أو المحاكاة للأفكار، العلم يعني التجريب والاختبار ورغبة في الخدمة التي تساعد على حل المشكلات وتحسن نوع ومستوى الخدمات وتحافظ على الموارد لمواكبة متطلبات العصر.

الفصل الأول

المحتويات

- أهمية البحث
- أهمية التحليل الفلسفي للظواهر
- كشف المغالطات مهمة من مهمات الفلاسفة

أهمية البحث

للبحث والكشف عن الظواهر أهمية كبرى، فالبحث حالة إنسانية رافقت الإنسان منذ وجوده على الأرض وهي تضمن له سلامته حين يتوصل عن طريق المعرفة حماية ذاته من شتى الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها.

أسئلة مختلفة تراود الإنسان، عن الموت، والأخلاق، والمال، والسعادة، والراحة النفسية، الخ... وهذه الأسئلة تُعبر عن هموم الإنسان اليومية، ويكتسب الناس المعرفة خلال سنوات حياتهم من التنشئة ومن التعلم، وعن طريق المعرفة والعلم يمكن الإجابة عن مجمل الأسئلة أو توضيحها، ونحن بحاجة ماسة كي نعرف إذا كانت الثقافة المنتشرة اليوم في مجتمعاتنا كافية لتحريرنا من هذه الضغوط وهذه التساؤلات.

"وللتأكد من ذلك لابد من النظر في الواقع "الأكاديمي" أو العلم "الأكيد"، الذي هو أدق وأشمل من قول العلم الصحيح. والذي يؤكد المعرفة في مقاومة جذور الجهل والاستبداد. وإذا كانت الأسئلة والتساؤلات أو الإشكاليات الأولية، المعرفية والعلمية والبحثية، تؤسس للبحوث والأطروحات، فما هي قيمة الجواب إذا لم يكن الجواب أكيداً، أو يراه صاحبه أكيداً؟ سواء صدرت هذه الإشكاليات والأسئلة عن ألسنة الناس ومن المجتمع، أو مما يقدمه الباحثون والعارفون حول الظواهر، وسواء كان ما يشكل فهمه من أشكالها ووقائعها ومظاهرها وعلاقاتها وقوانينها سلبياً أو إيجابياً أو محيراً... وسواء كانت هذه الإشكالية نابعة من خصائص الظواهر الاجتماعية أو من مجريات الأبحاث السابقة والقائمة حولها... فكل جواب بحاجة لتأكيد أي برهان، ... فاليقين إيمان واعتقاد ولا يكون أكيداً إلا بالبرهان... وما من حضارة في التاريخ إلا وكان أساسها العلم".[1]

---

1 دكتور مصطفى سليمان، استطلاعات الرأي العام التقنية والتجارب المحلية.

المطلوب هو العلم، العلم الصحيح المبرهن المقبول عقلاً وفعلا ليصبح بمنزلة العلم اليقين. فالعِلم الأكاديمي يساهم في عملية التطور، ونشر الوعي، عن طريق المعرفة العلمية المجردة، التي تمكن المجتمع من مواكبة التطور الإيجابي، وعلى الباحثين وقوف وقفة نقدية أمام البحوث السابقة لتوسيع حدود المعرفة وعدم التوقف عند معطيات محددة تحول الإنجاز العلمي إلى دروس متكررة، أو نظريات جامدة لا تخضع للتطور والتغير، فالمعرفة العلمية تنمو عن طريق اكتشاف الأخطاء وتصحيحها.

إذا كانت الدراسات السكانية تهتم بدراسة الإنسان ونوعية حياته فلن تكون مجرد إحصائيات فحسب، وإنما هي دراسات ذات طابع قيمي تهتم بمعرفة كينونة الإنسان، وكل خصائصه الاجتماعية والثقافية والنفسية والفيزيولوجية، للتغلب على التحديات الجديدة، ومواجهة بعض الأخطار والمخاوف التي قد تحصل في المستقبل.

أهمية التحليل الفلسفي للظواهر

وكذلك كما ارتباط علم السكان بالواقع البشري ترتبط الفلسفة أيضا بهذا الواقع، وتاريخ الفلسفة يؤكد ارتباطها بواقع الحياة اليومية وتاريخ الإنسان أشد ارتباط.

"وإذا كانت غاية الفلسفة ومعناها وقضاياها (محبة الحكمة) أو البحث في المعرفة لأجل المعرفة، التفلسف هو جهداً عقلياً يستهدف الكشف عن حقيقة جديدة، أو نزوعاً عقلياً يدفع إليه الشعور بالجهل، وتبعث عليه اللذة العقلية، ولا تسوق إليه مطالب عملية ولا معتقدات دينية، وهذا هو الذي سمي قديماً بالعلم، ومن هنا قيل أن العلم والفلسفة صدرا عن أصل واحد وأقترن أحدهما بالآخر"[1]

---

1 توفيق الطويل، أسس الفلسفة مرجع سابق.

لذلك فالنظريات وحدها لا تكفي لتحديد الظواهر ومعرفة الأسباب والنتائج، إنما هي بحاجة إلى الفكر والتحليل والدراسة النقدية والمقارنة للتوصل إلى معرفة أعمق، لأن ما يظهر على السطح لا يُعبر عن المحتوى الواقعي في عالم شديد التعقيد، حيث يضيع البعض بين دراسة الظاهرة ودراسة الواقعة؛ فالواقعة حدث يحصل بصورة مفاجئة، أما الظاهرة فهي متكررة وراسخة في المجتمع.

البحث العلمي يتطلب الكشف عن الغامض والمجهول، وإدراك ما لا يتوقع، وكم من النظريات العلمية قد تم اكتشافها بالصدفة، ولكن بعد إخضاعها للتحليل والنقد للتأكد من مدى صحتها تم اعتمادها كنظريات علمية مجربة ومدروسة وكم من النظريات تم استبعادها كلياً بعد التجارب المتتالية.

أن التحجر يزيد من التشاؤم، بينما الواقع يتطلب المرونة والمزيد من التعلم والتحليل والمراقبة الدقيقة، فالنقد الفلسفي العقلاني طريقة في التفكير تمكننا من اكتشاف الأخطاء بغية الوصول إلى الحقيقة: المعرفة العلمية عند "باشلار" هي مجموعة أخطاء مصححة، وهذه المعرفة عانت خلال تطورها من عقبات كثيرة ذات طبيعة غير علمية مثل: التكوين النفسي والأخلاقي للعلماء، فالمعرفة العلمية هي ذاتية في أساسها، وهذه الذاتية تمنع العلماء من التدقيق في الظواهر "كما يلقي باشلار اللوم على المعرفة العامية من حيث تصبح تعميم ساذج يجمد الفكر ويمنع العقل العلمي من التدقيق في الظواهر، بحجة إنها تشبه بعضها البعض، ومن مساوئ العمومية هذه، إنها تؤدي إلى غموض المعرفة، واستسلام العلماء للأحلام العلمية، بحيث يبدأ العلماء البحث عن تحقيق تلك الأحلام في أرض الواقع، وهذا أمر يؤدي إلى دخول العقائد إلى العلم"[1]

---

1 المعرفة العلمية بين العوامل الاجتماعية والبيئة المختلفية، عالم الفكر، مجلد ٣٦، ٢٠٠٨.

- فهل يمكن إعادة الاهتمام بالقضايا الفلسفية، وتبيان مدى أهميتها؟.

إن التفلسف يخضع إلى ثوابت ووظائف يمكن حصرها في النقاط الأساسية التالية:

١ – التحديد: والتحديد هو بيان خاصية الموضوع بياناً واضحاً وكاملاً. والتحديد لا يقتصر على توضيح المفهوم بل يتجاوز ذلك بالتأمل في الواقع الموضوعي، الذي يصوره المفهوم.

٢ – النقد: النقد هو الذي يحرك الفكر الفلسفي حتى يتسنى له وضع السؤال الصحيح وإيجاد القول الصحيح ونفي القول الخطأ. الفلسفة تحاول التفكير في طبيعة العلم. وهكذا يكمن دور الفلسفة في تأسيس للفكر وفي كل ما أنتجه الوعي الإنساني في العلم والسياسة والاجتماع والأيدولوجيا.

٣ –التوضيح: الفلسفة محاولات تحليلية توضيحية، مرتبطة بالمعقولية الحالية التي ترعرعت في العلوم المختلفة.

يقول فتغنشتاين: "إن الغاية من الفلسفة هي التوضيح المنطقي للتفكير، وليست الفلسفة مذهباً وعقيدة، هي ممارسة ونشاط، فالممارسة الفلسفية توضيحية. مهمة الفلسفة تسطير الخط الفاصل بين العلم والأيديولوجيا، وتوضيح الأفكار والمفاهيم والمقولات".

٤ – التشخيص: أصبحت الفلسفة نشاطاً نظرياً داخل المجالات العلمية المختلفة، داخل الرياضيات والفيزياء واللسانيات، داخل التاريخ وعلم الأديان والسلالة ــ ميشال فوكو. لاحظ ذلك، وبين أن الفلسفة أصبحت عملية تنظيرية داخل المجالات العلمية، كما لاحظ ذلك أيضاً كل من كارل بوبر وفتغنشتاين وهابرماس وغيرهم من فلاسفة الحداثة.

وهكذا يمكن القول أن مهمة الفلسفة تكمن في التفكير في الواقع الفعلي المتمثل في المعقولية العلمية والتكنولوجية.

٥ – التنظير: هناك كثير من المشاكل الاجتماعية والتاريخية لا يمكن إحكام النظر فيها إلا من خلال نظريات علمية أو فلسفية أو دينية، ومن هنا تكون الفلسفة هي العلم الشامل بالمبدأ الأول والذي يكون أساساً لكل كائن ولكل فكر، فيعمل التفكير الفلسفي للوصول إلى مستوى الشمول والخطاب الموحد والمختزل لتنوع الواقع وتعدد معطياته، أي البحث عن المعنى المفتوح للواقع المتغير.[1]

كشف المغالطات مهمة من مهمات الفلاسفة:

إن اختيار موضوع لأبن خلدون في هذا الإطار له أهمية لتسليط الضوء على بعض القضايا الديمغرافية، والأهم أيضاً معرفة الأسلوب الذي اتبعه أبن خلدون في تدوين وتأريخ الوقائع، وكشف الأغاليط والمغالطات عند المؤرخين، وهذا الأمر حث ابن خلدون على تأريخ الأمم، لإظهار الجهل في أحوال العمران، ولتمييز الحق من الباطل في نقل الأخبار، ولكشف ولع بعض المؤرخين في المبالغة، خاصةً عند إحصاء الأعداد من أموال وجنود، لقد اعتمد أبن خلدون على التحليل المنطقي والإحصاء الدقيق في سرد الأحداث وتدوين الوقائع، وأورد بعض الأمثلة عن المبالغة فذكر أن المسعودي قد أحصى جيش بني إسرائيل بقرابة ستماية ألف جندي، وهذا عدد لا يمكن تصديقه، وكذلك أشار إلى بعض الأخبار التي تناقلها العامة، ولا يمكن تصديقها إذا تم إخضاعها لمنطق العقل، كقصة الزرازير التي تجتمع في يوم محدد من السنة حاملة معها الزيتون. وهذه الملاحظات المختصرة حول بعض القضايا في نظريات ابن خلدون تعتبر من أهم أسس البحث العلمي، الذي يعتمد التحليل المنطقي، وعدم تصديق الشائعات، والتجرد والموضوعية في تدوين الوقائع. أبن خلدون يهتم بشكل أساسي بأهمية الدليل الحسي الذي يقوم على التجربة،

---

1 فتحي التريكي، فلسفة الحداثة بيروت، مركز الانماء القومي ١٩٩٢ ص ٨٣– ٨٦.

وكل ما ليس له دليل حسي لا يفيد العلم في شيء. ابن خلدون يتحرى عن صدق المؤلفين في الرواية قبل أن يعتمدها، وهذه الأمور بسبب أهميتها كانت السبب المباشر الذي دفعه إلى ما سماه "تأريخ الأمم".

"إعلم إن فن تأريخ الأمم، فن عزيز المذهب جم الفوائد، شريف الغاية... فهو محتاج إلى مآخذ متعددة، ومعارف متنوعة، وحُسن نظر وتثبت يُفضيان بصاحبهم إلى الحق، وينكبان به عن المذلات والمغالط، لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران، والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب فربما لم يُؤمن فيها من العثور ومذلة القدم، والحيدة عن جادة الصدق" مقدمة "ابن خلدون".

"توماس كون" يعتقد أن مشكلة العلم تعود إلى أسلوب تفكير المجتمع في عصر من العصور، ولا يمكن تفضيل نظرية على أخرى إلا بالعودة إلى النموذج العقلي لهذه العصور، وما دامت هذه النماذج نسبية من عصر إلى آخر، أي متغيرة متبدلة، فإن المعرفة الموضوعية تغدو مسألة غير واردة في العلم. فالعلم ليس موضوعياً وذلك لعدم وجود مقياس محايد، فوق التاريخ يمكن أن تحتكم إليه النماذج المختلفة بعضها عن بعض، في المبادئ والتكوين والأدوات والمفاهيم... فإذا كانت المعرفة العلمية عند باشلار تنمو عن طريق تصحيح الأخطاء، بحيث يمكن اعتبار العلم مجموعة أخطاء مصححة فإن المعرفة العلمية عند كون تخضع لتغير وتبدل النماذج الإرشادية لكل عصر من العصور، ويقصد كون بالنماذج الإرشادية لمجتمع علمي ما جماع المعتقدات والقيم المتعارف عليها والتقنيات المشتركة بين أعضاء المجتمع ذاته."[1]

بالتجارب الحاسمة، يمكن أن تتشكل أنواع معينة من المعرفة، وهذه هي

---

1 مرجع سابق.

غاية البحث العلمي المعرفي. ("قد أكون أنا على خطأ، وقد تكون أنت على صواب، وببذل الجهد قد نقترب أكثر من الحقيقة") ("كارل بوبر").

هذه هي مهمة الفلسفة وهي تعتمد على النقد العقلاني المطلوب لتحليل الظواهر الاجتماعية والسكانية، فالعلم ليس مجرد جداول وأرقام مبنية على تعدادات تشوبها الأخطاء، وأحياناً استمارات وهمية معبئة على طاولة المكتب لغايات تجارية أو سياسية، أو أبحاث مكررة ومنسوخة تبغي الكسب المادي أو المعنوي.

"أما الشيء الأخطر من ذلك فهو إن كل علم إنساني يتوق لإظهار نتائجه كرؤية شاملة للإنسان، ولإعادة تركيب "الشبكة" على طريقته الخاصة، فهذا الديموغرافي (عالم بإحصاءات الشعوب) يدعي شرح كل شيء عن طريق الديموغرافيا، وهذا الاقتصادي يُرجع كل شيء إلى الاقتصاد، وغالبا ما يكون علماء الاجتماع والتاريخ والجغرافيا والنفس والأخلاق "إمبرياليين" أكثر من سواهم. انطلاقا من هذا فأننا نتمنى ازدياد التجارب الحالية الهادفة إلى ربط الأنظمة المختلفة بعضها ببعض وإبدال الفكر الإمبريالي بفكر تأليفي يعيد للإنسان مجمل أبعاده... وغالباً ما تتجه الاكتشافات الكبرى لعلوم الإنسان نحو إعادة النظر بالقيم التقليدية، أو تلك التي يرغب حكام العصر في فرضها كقيم ضرورية أو قانونية. فمن الطبيعي أن تتعرض الأبحاث الجريئة إلى جميع أنواع الضغوط والقيود، في ظل جميع الأنظمة السياسية... وحين كان يسمى العلم لاكتشاف كيفية تحول المجتمعات والأنظمة الاقتصادية، وتحديد الحاجات والسلوك الإنساني، لا يعود له مفر من طرح قضية النظام القائم وسلطة رجال الحكم. ولا بد للباحث الأساسي في العلوم الاجتماعية ليقوم بهذه المهمة الخطرة والضرورية من أن يتكل إلا على وعي جمهور خبر الحياة تماماً".[1]

---

1 فلاديمير كورغانوف مرجع سابق.

إن المعرفة لا يمكن أن تكون معرفة ثابتة فهي بحاجة إلى إعادة تنظيم وتحليل وتجديد، كي تتناسب مع متطلبات العصر وحاجاته المختلفة. فالفكر يجب أن يبقى مستعداً لتقبل أي جديد، فلا ثبات في العلم، لان الثبات في العلم يعني موت العلم وكل المعارف تبقى قابلة للمراجعة وللمناقشة. الباحث هو كائن له انطباعات وله جذور في الماضي وهذا قد يدفعه أحياناً إلى تفسير الظواهر تفسيراً سيكولوجياً أو إيديولوجياً ولن يفيد الباحث التمسك بنظرية دون أخرى لأسباب عقائدية أو رفض قول لدواعي شخصية ولن يفيد الباحث إبراز مآثر هذا الشخص أو ذاك، أو نقد هذه الميول أو تلك، بل المهم هو النظر إلى التطور العلمي، والتقدم المعرفي، والتعايش بين مختلف الثقافات والحضارات، تاريخ العلم ليس تاريخ النظريات فحسب، بل هو تاريخ الوعي والصواب وتاريخ الخطأ أيضاً، ومهما كانت قدرات الإنسان عظيمة لا يستطيع أن يبدأ من الصفر في تشكيل المعرفة؛ فالمعرفة منظومة من العلاقات المتشابكة والمتلاحقة على مدى العصور، ولا يمكن النظر إلى كائن بمعزل عن باقي الكائنات، أو لجهة بمعزل عن باقي الجهات، فلا بد للباحث من التفتيش والتنقيب عن العلاقات المشتركة القائمة بين الظواهر، مستنداً على النظر العقلي من جهة، والملاحظة والتجربة والمقارنة من جهة أخرى.

الفصل الثاني

المحتويات

- تعريف علم السكان
- وظيفة علم السكان
- تعريف السكان
- القيمة الإنسانية لعم السكان

تعريف علم السكان:

أولا: إن كلمة علم باتت واضحة ولا تحتاج إلى مزيد من التعريف. وعلم السكان أو الديموغرافية هي كلمة إغريقية مركبة من مقطعين هما Demos تعني شعب أو سكان وGraphy بمعنى وصف أو تصوير، وبهذا يصير معنى الكلمة المركبة "وصف السكان" سواء كان هذا الوصف كماً أو نوعاً، فمن حيث "الكم" يمكننا أن نطلق كلمة ديمغرافيا على مجموعة الإحصائيات التي تصف أحوال المجتمع البشري من حيث المواليد والوفيات والهجرة والزواج والطلاق والأعمار... وغيرها من الأمور التي تخص المجتمع، أما الجانب ألوصفي فهو يخص وصف حالات التطور والنمو والثبات، وغيرها من مواضيع تخص الإنسان في وجوده الحسي الواقعي. وقد أصبح هذا العلم من أهم العلوم الإنسانية الذي يدرس حركة السكان الداخلية والخارجية، ومعدلات النمو والعوامل الاجتماعية التي تحكم هذه المعدلات، ويهتم أيضاً بتحليل النتائج. والدارس أو الباحث يستفيد من المناهج مثل المنهج التجريبي الذي يدرس الظواهر الحاضرة، ويعتمد على الملاحظة والتجربة والقياس، والمنهج التاريخي الذي يدرس ظواهر الماضي ويفسر تطورها والعلاقات السببية بينها، ويتوقع اتجاهات التغيير في المستقبل. وكانت بدايات الدراسة العلمية للسكان مع "أشيل غويارد" "**achille gullard**" في كتابه (عناصر الإحصاء البشري أو الديمغرافيا المقارنة) سنة ١٨٥٥ وجاء تعريفه لعلم السكان في هذا الكتاب دقيقاً وكان بمعنى "الديمغرافيا هي المعرفة الرياضية للسكان لحركاتهم العامة، لحالتهم الفيزيائية، المدنية، الفكرية، والخلقية."

ثم تابع هذا العلم تقدمه مع "الفرد صوفي" "**Alfred sauvy**" الذي تحدث في كتابه "تطور المجتمعات البشرية" عن السياسة السكانية فالسياسة السكانية حسب صوفي لا تنحصر في منح وثائق ولادة، أو بمعرفة عدد الناس

فقط، بل هذا العلم هو ابعد من ذلك، فمجال السياسة السكانية رحباً، وتأثيره يكون أكثر بروزاً حين تكون الإجراءات مباشرة، كتشريع الزواج والطلاق والصحة العامة ومكافحة الآفات الاجتماعية والارتحال... الخ، ولكن يمكن القول أن بناء عقيدة عقلية يؤدي حتماً إلى فكرة سياسية، والواقع أن السياسة تضع نفسها أغلب الأحيان دون عقيدة مسبقة. صوفي أضاف على علم الديمغرافيا الجانب التحليلي، وقسّم هذا العلم إلى الديموغرافيا "البحتة" وهي تُصنَف ضمن العلوم الصحيحة لأنها تتقيد بالناحية العددية دون التطرق إلى النواحي التحليلية، ولكن عالِم السكان لا يكتفي بحساب الأفراد فقط بل يجب أن يهتم بالأسباب والنتائج، وهنا تأتي ضرورة علم الديموغرافيا بمعناها الواسع ـ التحليلي ـ لدراسة الناس الواقعية من خلال كل الظروف والمواقف والتصرفات.

وظيفة علم السكان:

علم السكان يبحث في مجموعات بشرية تتضمن جماعات من الناس ذكوراً وإناثا. فهو علم السكان يمس هيكل الحياة الاجتماعية للإنسان الحي، ويدرس مجموعة الأفراد التي يشملهم المجتمع، جملة وخصائص هذه المجموعة من حجم، وكثافة، وأعمار، وولادات، وعقود زواج، ووفيات، وهجرة الخ... وهذا يعني دراسة الإنسان الحي القائم في مجموعة الأفراد، كذلك دراسة وظائفه وتاريخ نموه. ويمكن إن نُطلق كلمة ديمغرافية على مجموعة الإحصائيات التي تصف أو تصور أحوال المجتمع، سواء كان هذا الوصف كماً أو نوعاً. ويأتي هذا العلم في طليعة العلوم الاجتماعية أهمية، وفي أساسها رسوخاً، وهو أحرص هذه العلوم على الصفة العلمية في البحث والمنهج والتماسك.[1]

---

1 د. عبد الكريم اليافي من كتاب د.صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، دمشق، ص ٥٠٢.

علم السكان أو الديمغرافيا علم يعتمد على الإحصاء، والوصف، والتحليل. ويعتمد الديمغرافي على معطيات إحصائية لها علاقة بالظواهر لمعرفة حجم ونوع العلاقات بين البيانات ومعرفة التغيرات التي تحدث نتيجة لمرور الزمن وفي هذا فائدة في التنبؤ ودراسة السبب والأثر، ويعتمد أيضاً على منهجية وتقنيات تساعده على اكتشاف العلاقة السببية بين العناصر المكونة للظاهرات.

"وتعتبر الدراسات السكانية منطلقاً لتوضيح الأساس الاجتماعي للتنمية وأساساً لعملية التخطيط وينطلق علم السكان في دراسته، من منظور اجتماعي حركي، وتنموي يربط ما بين المسائل السكانية واتجاهات التنمية في إطار التحولات التي تتم ضمن الركائز الاقتصادية والاجتماعية، ويعتمد في دراسته لتلك الجوانب على أسس البحث العلمي مستخدماً آخر مبتكرات العلم والتكنولوجيا".[1]

تعريف السكان:

- السكان مجموعة الأفراد، وما يتصل بهم من حيث عددهم وتوزعهم الجغرافي، ودرجة كثافتهم وأسلوب تجمعهم أو تفرقهم في الأحياء والمدن أو القرى ونوع تكوينهم أي الصفات الأساسية التي يتميزون بها، وتعرف بالترتيب السكاني لمجموعة من الأفراد الذين يشتركون في صفات معينة، كالسكان الإناث أو السكان المتزوجين أو السكان الذين يعتنقون دين معين، إلى ما هنالك من صفات. وهذه المجموعات هي أقسام أو قطاعات من البناء السكاني، الذي يشمل جميع السكان، الذين يقيمون في إقليم أو جهة معينة".[2]

---

1 د. صفوح الأخرس مرجع سابق.

2 د. عبد الكريم اليافي، مرجع سابق ص ٤٩٢.

ويمكن التعرف على خصائص السكان من مصادر التعداد، ومن هذه الخصائص:

أ - التركيب العمري والنوعي age - sex composition يحدد التركيب النوعي الفئات المنتجة في المجتمع، ونسبة المعمرين، وعدد الأطفال، وأعداد الإناث أو الذكور.

ب - التركيب الاقتصادي economic composition يحدد نسبة العمالة والنشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة.

ت - التركيب حسب الحالة المدنية mirital status ويشمل نسبة السكان المتزوجين والسكان المطلقين أو العازبين وهذه حالات غير ثابتة.

ث - التركيب حسب الحالة التعليمية: educational status ويشمل إحصائية عن المستوى التعليمي وهذا من المؤشرات الهامة لمعرفة المستوى الثقافي والمعيشي. ويؤثر المستوى الثقافي دوراً رئيساً في تحقيق إنجازات معرفية.

ج - التركيب اللغوي: linguistic composition اللغة من أقوى الروابط القومية. وهي وسيلة للتواصل، والاختلاف في اللغة يؤدي إلى اختلاف في التواصل. واللغة تحمل مقاصد المتكلم أو رسالته إلى المستمع أو المتلقي، فتظهر بينهما روابط تلاحمية أصيلة تؤدي دورها الأساسي في التنشئة الاجتماعية.

ح - التركيب الديني: religion composition كل عقيدة يلتف حولها جماعة ما، وتتميز بمراسيم احتفالية أو طقوس معينة تُضفي على الجماعة شكلاً من أشكال التماسك. وهذا التركيب لا تشمله التعدادات في بعض الدول. ومن الصعب قياس نسبة المعتقدات الدينية.

القيمة الإنسانية لعلم السكان:

كلمة إنسان تعني الكثير من المحامد وكرم الأخلاق، والذي لا يتصف

بهذه المحامد يفقد صفة الإنسانية، وكلمة أنس ضد توحش وأنس إلى الشيء أي ألفه وسكن قلبه فأستأنس به، الساكنين تعني المطمئنين أو المستريحين، سكنوا أو تسكنوا أي. اطمأنوا واستراحوا فالمسكن أو مكان الإقامة هو من مصادر الأمن الذاتي والراحة، وأرتاح وجد الراحة إليه، والرائح جمع روح، والروح ما به حياة الأنفس. واستمرارية الجسد مرتبطة بوجود الروح فلا بقاء لجسد دون الروح، ولا الروح تتحقق في الواقع دون الجسد، فالإنسان مادة وصورة، وبما إن الصورة تعبر عن النفس الإنسانية فهي تقع خارج مجال العلم ولا ينطبق عليها مبدأ التناقض، وهو احد المبادئ العلمية، وبالتالي لا يمكن إخضاع الظواهر الاجتماعية الإنسانية لنفس المقاييس كما في التجارب على المواد الجامدة. الفرد لا ينمو في عزلة عن الأفراد الآخرين فهو يحتاج إلى إقامة علاقات اجتماعية ويحتاج إلى الأمن والاستقرار، ومنذ العصور القديمة أكدت الفلسفات السائدة على أهمية الوحدة بين أبناء المجتمع فالكل أقوى من الجزء. وهذا التعاون بين أجزاء المجتمع يساهم في حل المشكلات الاجتماعية وفي التقدم وتعلم المهارات والتنسيق لتأمين الحاجات، ويعتبر هذا التكامل أمر لا يمكن الاستغناء عنه. ولكن عملية التنظيم هذه ليست عملية جامدة فهي تتطلب دائماً وسائل جديدة تواكب متطلبات العصر، ومعرفة هذه الوسائل تسمح في تحقيق التوافق بين حاجات الناس وبين الموارد المتوفرة في منطقة جغرافية معينة.

المجتمع الإنساني في حركة دائمة، وكل عناصره متشابكة، هذا التغير المستمر الذي شبهه "هرقليطس" بجريان الماء ("الأشياء في تغير متصل ... أنت لا تنزل النهر الواحد مرتين ، فأن مياهها جديدة تجري من حولك أبدا").

كل ما بناه الإنسان على هذه الأرض من خلال الحركة والاندفاع، كان من أجل البقاء والاستمرارية، وكانت غايته تحقيق الأمن الاستقرار، والأمن يرتبط مع غياب الخوف والتهديدات، التي تمس كيان الإنسان ووجوده.

فالولاء أو الانتماء إلى الجماعة من أقوى الدوافع لتقديم المساعدة ولتخفيف آلام ومعاناة الناس المقربين، وهذه المبادئ الأخلاقية واحدة في كل زمان ومكان، وجوهر الإنسانية هو الضمير الحي والخُلق القويم ومن يمتلك هذه الصفات يستحق صفة الإنسانية.

الفصل الثالث

المحتويات

- نظريات ومتناقضات في علم السكان
- الفصل بين المواقف النظرية والطرق المنهجية العلمية

نظريات ومتناقضات في علم السكان:

كثيرة هي النظريات التي تشير إلى وجود التناقض في المعرفة، سواء كانت نظريات ذات صفة علمية أو اجتماعية أو طبيعية، ومن المؤكد أن بعض هذه النظريات تخضع لتأثير المصالح الخاصة، أو للأصول التاريخية للأفكار. وهذه السيطرة للنظريات أو الفرضيات المسبقة على عملية ملاحظة الواقع، أو إجراء التجارب عليه، هي من أهم أسباب دخول عنصر التحيز إلى العلم، فالنقل وإعادة الصيغ الفكرية يصبح عديم الجدوى إذا لم يحقق فائدة، والذي يحاول تطبيق نظريات محددة في زمان ما أو مكان دون الأخذ بخصوصية كل مرحلة أو حالة يفتقر إلى بعد النظر وعمق التفكير، وهذه التبعية الفكرية تكشف عن نقص في المعرفة والوعي. وفي العودة إلى تاريخ علم السكان منذ مئات السنين حتى يومنا الحاضر نلاحظ بوضوح هذا الكم الهائل من الآراء المتناقضة؛ النظريات يجب أن لا تكون بعيدة عن الواقع، فاللغة والفكر هما انعكاس للواقع الطبيعي والاجتماعي.

أفلاطون كان من أوائل المهتمين بعلم السكان ففي كتابه "الجمهورية" يرى أن عدد السكان يجب أن يتناسب مع حجم الدولة ومتطلبات الدفاع عنها، وقد تصور أفلاطون أن العامل الاقتصادي هو السبب في انقسام الدولة أو توحيدها، فالملكية الخاصة بالنسبة له هي مصدر الشر الأعظم، وهي تُنمي نزعات الأنانية وتخلق الصراع بين المواطنين، وهو ضد مبدأ التدمير والتخريب في الحروب ومهما بلغت الخصومة بين الدول يجب أن لا تُحرق البيوت أو المزارع، بل يمكن للمنتصر أن يستولي على الغِلال دون أن يتلف الحقول. ويعتبر أفلاطون أن الخلاص من الفساد يكون من خلال الحكام الفلاسفة النُخبة العارفة أصحاب الطبائع القوية التي لا تتوقف في سيرها المعرفي قبل أن تصل إلى فهم الحياة الحقيقية، والمعرفة هي معرفة قيام حكم

العدالة وطلب العلم والبعد عن الأوهام والملذات الجسدية، وهذه الطبقة هي وحدها قادرة على توزيع الأدوار بين المواطنين حسب الاستعدادات الفطرية لديهم؛ أما أفكار عامة الناس تتوقف عند الظن فهم لا يرون غير الظِلال والأضاليل، والطبقة العارفة ورثت المعرفة من الآلهة وليس من العالم الأرضي، فأفلاطون يهاجم العلوم الملحدة. " لأنه لا يمكن لإنسان أقنعته الشرائع بوجود الآلهة أن يرتكب برضاه فعلاً كافراً أو أن يقول قولاً مجرماً ". وهاجم أفلاطون علوم الرياضيات أيضاً، لقد اعتبرها أكثر وضوحاً من الأفكار ولكنها ليست إلا معرفة وسطية بين الرأي والعلم، ويرى أفلاطون أن النظريات الضعيفة هي مثل الطاعون الذي يهدد المدن ويُصيب الشباب والبيوت الخاصة، ولهذا انقلب على علوم عصره المتعارف عليها التي لا تُنتج العلم الحقيقي ولا المعرفة الحقيقية وهي لا تحتوي على عنصر ثابت غير متحول، وفي هذه العلوم بعض النظريات التي لا تقود إلا للكفر والجريمة، وخطأ هذه النظريات أنها قلبت المسائل ووضعت سبب فساد الكون في الأشياء المادية وفي أمور الجسد، وتجاهلت أمور النفس التي هي السبب الأول لوجودنا وليست نتاجاً له، وهذا هو مصدر الأخطاء التي تتعلق بفهم ماهية الآلهة، فعالمنا خُلق بفضل الصلاح الإلهي الذي أعطاه النظام ليتقبل كل الأشياء ويوفر مقراً ومكاناً لكل الكائنات، وهذا العالم يكفي ذاته ويستطيع أن يدافع عن ذاته لأن صانعه مبدع خارق.[1]

وفي العصر الوسيط تميز ابن خلدون في دراسة الواقع السكاني والعلاقة بين السكان واستغلال الثروة والاقتصاد وظروف العمل ويُعتبر ابن خلدون من مؤسسي علم الاجتماع السكاني.

---

1 المصدر كتاب د. حسين حرب، أفلاطون، دار الفكر اللبناني. سلسلة الفكر اليوناني، عدد ٢.

ولكن النظريات السكانية بدأت تتجه إلى التشاؤم مع روبرت مالتوس ١٧٦٦- ١٨٣٤ الذي كان مغالياً في نزعته التشاؤمية حيال عجز العالم عن تأمين الغذاء في المستقبل، ويرى مالتوس أن قدرة الإنسان على التكاثر تتجاوز بكثير إمكانية زيادة المواد الغذائية فالزيادة السكانية تخضع في نموها للمتوالية الهندسية (١، ٢، ٤، ١٦، ٣٢،...) بينما الموارد الغذائية تخضع في نموها للمتوالية الحسابية (١، ٢، ٣، ٤، ٥،...) فالتناقض بين قدرة السكان على التزايد وقدرة الأرض على إنتاج الغذاء هي سبب المعضلة السكانية حسب رأي مالتوس. والخلاصة التي يتوصل إليها مالتوس إلى أن مشاكل الجوع والبطالة والفقر وانتشار الرزيلة، إنما هي مشاكل حتمية ترجع إلى هذا القانون الحتمي الطبيعي الموجود في كل زمان ومكان، وهذه المشاكل لا صلة للأنظمة الرأسمالية في حدوثها، أو لطريقة الحكم، ولا صلة لها أيضاً بسوء توزيع الثروة والدخل؛ بل أن الفقراء حسب رأي مالتوس يجلبون لنفسهم الشقاء بسبب تكاثرهم، فهم يجهلون حقيقة سلوكهم الجنسي وما يترتب عنه من نتائج وخيمة؛ وكان مالتوس من أشد المعارضين لقانون إغاثة الفقراء أو توزيع بعض المعونات عليهم فهذه الإعانات لا يكون من نتيجتها إلا تشجيع الفقراء على الزواج وزيادة النسل.

يتهم بعض العلماء المالتوسية بأنها سياسة لتعزيز الرأسمالية التي تسعى للسيطرة على شعوب الدول الفقيرة، وأشار معظم المحللين إلى أن تاريخ جميع الحضارات المعروفة يشهد بأن فترات التقدم عند معظم الشعوب تميزت بأنها فترات نمو سكاني، وأنه ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة السكانية إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام، ورأى بعضهم أن للزيادة السكانية مزايا جيدة إيجابية منها توسيع نطاق السوق والمبادلة، وارتفاع معدل الربح، وتقسيم العمل، ومثل هذه الآراء سببت الخلاف الحاد بين مالتوس وبين بعض معاصريه أمثال "جودوين" و"كوندرسيه" فهما يعتبران أن سبب ما يعانيه الناس

من آلام وفقر وحرمان يرجع إلى الحكم الفاسد والجشع والقوانين الجائرة وروح الأنانية، ولو تمكن الإنسان من إصلاح الأنظمة ستتغير أحواله.

ولكن كما كان لمالتوس معارضين كان له مؤيدين أيضاً مثلاً: جان باتست ساي (١٧٦٧ – ١٨٣٢) في رسالته عن الاقتصاد السياسي سنة (١٨٠٣) نراه يردد تقريباً نفس الأفكار المالتوسية. أما الاقتصادي الفرنسي فريدريك باستيا (١٨٠١ – ١٨٥٠) يختلف مع الرؤية المالتوسية بخصوص الخوف من تزايد السكان، فهو يرى أن للتزايد السكانى منافع عديدة منها التقدم الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري وحجم الجهود في العمل، ولكنه يتوافق مع مالتوس من حيث تدعيم النظام الرأسمالي فهو ضد الأنظمة الاشتراكية، فالاشتراكية في تصوره تقضي على المسؤولية الفردية والحوافز الشخصية. أما جون ستوارت مل (١٨٠٦ – ١٨٧٣) كان يردد خلاصة ما توصل إليه روبرت مالتوس وكان يؤمن بقانون الغلة المتناقصة بيد أنه لم ينظر إلى الوضع نظرة سوداوية كما مالتوس فبث روح التفاؤل من خلال الإيمان بقدرة العقل البشري على التخلص من المشاكل التي قد تسببها الزيادة السكانية.

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومع بداية الثورة التكنولوجية في الزراعة والصناعة زاد مستوى الإنتاج وارتفعت معدلات الأرباح وازدادت فرص العمل ولم تعد الصورة قاتمة كما في أذهان المالتوسيين؛ وبالرغم من التزايد السريع لعدد السكان في معظم دول العالم حيث وصلت نسبة الزيادة إلى ٥٤ ٪ خلال نصف قرن فقد تحسنت معظم مستلزمات العيش مثل الرعاية الطبية وبدأت حملات التطعيم ضد الأمراض المُعدية، وتحسنت طرق الاتصالات ووسائل النقل، وقد ساعدت الهجرة على التخفيف من الاكتظاظ السكاني في بعض المناطق حيث كانت هذه الهجرات من العوامل المهمة التي أدت إلى توزيع العمال المهرة ونقل الخبرات، مما ساعد على التقدم وزيادة الإنتاج.

كارل ماركس (١٨١٨ – ١٨٨٣) يعتبر أن لا وجود لمشكلة سكانية إذا كان هناك توزيع عادل للدخل، والملكية الخاصة عائقاً يحول دون تطور الإنتاج.

وهناك مجموعة كبيرة من المفكرين الاشتراكيين شنوا حملة على مساوئ النظام الرأسمالي وما يتسم به من عدم عدالة في توزيع الدخل، وتعاطفوا بشدة مع أحوال العمال والبؤساء. من هؤلاء المفكرين سان سيمون (١٧٦٠ – ١٨٢٥)، الذي كان يمقت العنف بشكل جذري، ويعتبر الإقناع أفضل من العنف، فالأفكار يتم تداولها كما النقود، وهذه الأفكار تحرك المجتمع وتحفزه. أوغيست كونت مؤسس لعلم اجتماع السكان يُعتبر تلميذاً لـ سان سيمون وهو فيلسوف فرنسي عاصر فترة اتسمت بحروب ونزاعات سياسية واجتماعية وهذه التجارب دفعته إلى التفكير بوضع علم للمجتمع يجنبه النزاعات السياسية ويحقق السلام الاجتماعي.

ومن أهم علماء الاقتصاد الذين ربطوا بين المسائل السكانية والحالة الاقتصادية للمجتمعات آدام سميث (١٧٢٣- ١٧٩١). وديفد ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) برهنا عن وجود علاقة بين الحركة السكانية وحركة رأس المال وتطوره.

ومن بين الكتب الحديثة التي تؤكد أن لا صلة بين الكثافة السكانية ومسألة الجوع في العالم، كتاب لفرانسيس لابيه، وجوزيف كوتلر بعنوان (عشر خرافات للجوع في العالم) فالمجاعة لا تنتشر في الدول التي فيها عدد أكبر من السكان. مثلاً في مقارنة بين الصين والهند، يُوضح الكتاب أن الشعب الصيني تمكن من القضاء على كل أثر للجوع، بينما لا يزال الملايين يجوعون في الهند. بالرغم من أن الأراضي المزروعة في الصين توازي نصف الأراضي المزروعة في الهند.

ومن أهم النظريات الحديثة المهمة التي ينبغي الإشارة إليها نظريات المؤرخ أرنولد توينبي، من مواليد (١٨٨٩) في لندن، الذي انشغل بدراسة اضمحلال الحضارات، ولم يكن من المنظرين فقط، بل كان من الباحثين الذين يدرسون المجتمعات عن قرب، كما سمحت له وظيفته في وزارة الخارجية البريطانية من رؤية الكثير من الوثائق المزورة التي يتلقفها المؤرخون ويقتبسون منها تاريخ الشعوب. وانتهى في تحليله إلى إن حضارة الغرب في طريقها إلى الزوال بعد أن بلغت أوجها ولم يعد في وسعها مواصلة الصعود. وينتقد توينبي الكثير من النظريات وخاصة النظريات العرقية التي تُفضل شعوب على أخرى، كما تمرد على مناهج بعض المؤرخين. ويَعتبر توينبي أن الظروف الصعبة هي التي تحث الإنسان على التحضر، فالشدائد وحدها تستثير الهمم، والمجتمع هو الذي يجلب على نفسه الانهيار أكثر مما تجلبه عوامل خارجية حين تفقد الأقلية الحاكمة الطاقة المبدعة فيها وتتحول إلى قوة مُسيطرة بالقهر، فالصانع الحقيقي للتاريخ هو الشخصيات المبدعة سواء كانوا شعراء أم سياسيين أم قادة أم مؤرخين... . ويقول أن التكنولوجيا تعمل على سطح الحياة، فالتكنولوجيا مكنت الإنسان من السيطرة على الطبيعة ولكن ذلك جعل من الإنسان عبداً لبيئة جديدة مصطنعة وأقل ملائمة من البيئة الطبيعية، وهذا التقدم التكنولوجي ليس دليلاً على رقي المجتمع إذ قد يحدث التقدم في مرحلة تدهور المجتمع. ومن أهم نتائج هذا التقدم هو اختلال التوازن في توزيع الثروات في العالم، لقد أصبح الناس سجناء الإنجازات التقنية وفقدوا الرضا الروحي، فالارتقاء الحقيقي للحضارات يتمثل في الارتقاء الروحي، وسيطرة الإنسان على الطبيعة لا تقل أهمية من إثراء الجانب الروحي فيه؛ ولا أمل في استقرار السلام، أو طمأنينة الإنسان، إذا لم يكتشف فعل الله الواحد الحق، والسلفيين أو المترمتين لن يقدموا حلولاً جذرية لمشاكل العالم.

النظرة التشاؤمية عند توينبي ليست بسبب الزيادة المفرطة بعدد السكان كما عند المالتوسيين بل بسبب الصراع الرهيب بين دول إقليمية وبسبب الرعب النووي.

فعلاً إن لهذه النظرة التشاؤمية عند توينبي ما يبررها وهي مقنعة، من المؤسف والمخيف أن يُستخدم التقدم العلمي في خدمة الحروب الوحشية، ومن المؤسف أن يتعرض بعض المعارضين للحروب للظلم بسبب مواقفهم، وعلى سبيل المثال: "لقد حوكم الفيلسوف برتراند رسل بسبب معارضته للحرب العالمية الأولى وفصل من جامعة كامبردج وأُخضع للمحاكمة بتهمة التشهير بالحكومة البريطانية والجيش الأميركي، ودخل السجن عام ١٩٦٢ بتهمة العصيان المدني حين كان يتزعم الحملة التي كانت تدعوا إلى نزع السلاح النووي من جميع أنحاء العالم."[١]

أوزفلد شبنجلر Oswald spengler (١٨٨٠ – ١٩٣٦) المتخصص في العلوم الطبيعية والرياضية يُعد كتابه " انحلال الغرب" الذي صدر عام ١٩٢٠ من أهم كتبه وكان ممهداً للاشتراكية وهذا الكتاب لقيّ اهتماماً بعد الحرب العالمية الثانية وهذا الكتاب أثر ب توينبي تأثيراً بالغاً. شبنجلر الذي اعتبر الزيادة السكانية من أعظم أسباب تقدم الإنسان معتمداً في اعتقاده على أهمية الذكاء والمهارة عند الإنسان لتحقيق التقدم، والمطلوب للتقدم ولاستمرار سعادة البشر التركيز على أهمية القيم، وكبح جماح النفس، والتخلي عن الطمع للحد من الشر. والتدهور في المجتمعات يحصل بسبب انعدام الابتكار الفني وبسبب السيطرة المادية والاتجاهات اللادينية "إن عصراً تسود فيه الآلية وتسيطر عليه الاتجاهات اللادينية هو عصر تدهور واضمحلال" (شبنجلر). وهنا يظهر أمامنا تصور جديد لسبب تدهور المجتمعات

---

١ د جهاد ملحم، العلم والحرب، عالم الفكر، العدد ٢ المجلد ٣٦ ص ٢٤٥.

يختلف تماماً عن النظرة المالتوسية أو الماركسية، وهذه النظرة تتمحور حول الافتقار إلى روح الإيمان التي تنبذ كل أشكال العنف والطمع والعداوة بين الناس؛ وهنا في هذه الفكرة يمكن أن يتقاطع موقف "شبنجلر" مع موقف "كانط" الذي يرى أن اختلاف الأديان لا يمكن أن يحول دون السلام العالمي، طالما أن الأديان كلها تنتهي إلى الاعتراف بالألوهية.

المشكلة واحدة وهي البحث عن المخاطر التي تهدد مستقبل البشر، ولكن النظر إليها يَنصب من مواقع مختلفة، ومن ذوات مختلفة وقيم وأيديولوجيات مختلفة، وثقافات مختلفة، وأحياناً تكون النظرة إلى الواقع بعيدة كل البعد عن الواقع. وغالباً ما يكون الباحث أو المحلل غير مدرك للدوافع التي تتحكم في سلوكه ولقد أظهرت مكتشفات فرويد عن اللاشعور أن الانفعالات تتحكم في سلوك الناس أكثر مما يتحكم فيه المنطق والعقل، وأكد فرويد على أهمية خبرات وتجارب الطفولة في بناء وتحديد شخصية الفرد. ولكن من الذي يفصل بين الفكر المجرد والموضوعي وبين الأفكار والتصورات التي لا تتطابق مع الواقع؟

هذه الدراسات وهذه الآراء حول الحجم الأنسب للسكان، ما زالت مدار جدل، ولا شك بأن الكثير من النظريات العلمية تتأثر بالعوامل النفسية والمعتقدات، أكثر مما تتأثر بمراقبة التجارب، ولقد كشفت خبرات وتجارب الأخصائيين عن خطورة الصراع حول القيم، مثلاً أَتباع النظرية المالتوسية أو الداروينية يقولون: بأن البقاء للأصلح وأن الأفراد الفاشلين أو المعوقين يجب التخلص منهم وإبعادهم عن المجتمع، ومن ناحية أخرى أَتباع الفكر الديني وفلسفة حب الإنسانية يعتبرون أن طبيعة الإنسان مقدسة مهما كان شكله أو لونه أو قدراته، وهذا الصراع لا يزال قائماً بين هذين المذهبين المتعارضين؛ الباحث الحقيقي يستطيع وبكل تجرد وموضوعية تقديم مناهج لمعرفة إمكانيات الأفراد وتفهم حاجاتهم وهذا الباحث الموضوعي من أكثر الناس

خبرة ويستطيع الحكم في هذه المسائل. وما فائدة العلم إذا لم يأتي بنتائج مقنعة، أو يقدم الإجابات والحلول الناجحة!.

الفصل بين المواقف النظرية والطرق المنهجية العلمية:

عندما يكون هناك مخاوف وأفكار متباينة لا يمكن لجهد فرد بمفرده أن يمثل نموذجاً واحداً كأساس للبحث العلمي، فالبحث العلمي يقوم على الموضوعية والحياد لا على ما يتناسب مع طموحات الأفراد أو تصوراتهم الشخصية، وعند تحليل أي نظرية يمكن أن نميز بين النظريات الموضوعية العلمية وبين النزعات الأيديولوجية التي تعبر عن اتجاهات ومعتقدات أو مصالح؛ فالمعرفة بمختلف أنواعها أصبحت تخضع لتأثير شكل المجتمع ولم تعد التجارب الحاسمة هي الركيزة الأساسية للعلم، ولهذا من الضروري التنسيق والتعاون بين العلماء والفلاسفة لتقويم النظريات وتحليلها، واستبعاد الآراء التي تفتقد إلى الموضوعية العلمية أو اليقين.

التصلب هو من أكبر الأخطار التي تواجه سلامة الفكر، ومعظم الناس يتأثرون بالمنقول الثقافي أكثر مما يتأثرون بالوراثة البيولوجية؛ وسيطرة الفرضيات العقلية على عمليات ملاحظة الواقع وإجراء التجارب هو من أكبر المشكلات التي يعاني منها العلم. بوبر يعتبر أن الأفكار المسبقة والفرضيات التي تسيطر على أذهان الباحثين تدفعهم لتأكيد هذه الفرضيات أكثر مما تدفعهم إلى اكتشاف الحقيقة، حيث يأتي تفسيرهم للمشاهدات والأحداث تأكيداً على ما يعتقدون، ويرى بوبر إن أول من استشعر هذا الخطر على العلم هو بيكون الذي طلب من العلماء أن يطهروا عقولهم من كل النظريات المسبقة أثناء القيام بتجاربهم، ولكن بوبر وجد أن هذا الاقتراح يتعذر الأخذ به لأن الموروث الثقافي يصعب التخلص منه، ولذلك قدم اقتراحه الذي يتألف من خطوتين، الخطوة الأولى: استبدال مبدأ "قابلية التحقق" بمبدأ "قابلية

التكذيب"، فمن الضروري أن يسأل العالِم نفسه " هل نظريتي قابلة للتكذيب؟". والخطوة الثانية: هي "المقاربة النقدية" والمقصود بهذه الخطوة إخضاع النظريات بشكل مكثف للنقد والمناقشة بين العلماء، فالعلم لم يعد يمتلك نظريات لا تخضع للنقد، أو غير قابلة للتغيير والتعديل؛ ما يريد بوبر أن يثبته هو أن هناك نظريات كثيرة في العلم تم التأكد منها تجريبياً، ثم أتضح بعد ذلك إنها نظريات ليست صادقة، لأن تلك التجارب خضعت لتأثير الفرضيات المسبقة، وإخضاع النظريات لقابلية التكذيب سوف يحد من تأثير الفرضيات المسبقة في عملية إجراء التجارب على الواقع. وفي محاولة لتقديم إجابات عن تلك الأسئلة قام كل من غاستون باشلار (١٨٨٤ – ١٩٦٢) و وتوماس كون (١٩٢٢ – ١٩٩٦) في دراسة حول أثر العوامل النفسية والثقافية والمعتقدات على تفكير العلماء، فوجدوا أن لهذه العوامل أثراً على نتائج التجارب أكبر من التجارب نفسها، فالأفكار الموروثة والمعرفة العامية تُسيّر بحوث العلماء أكثر مما تُسيرها التجارب نفسها. مع باشلار لم تعد الحواس والفرضيات العقلية والتجارب كافية لتأكيد القوانين، فكل القوانين العلمية الصارمة عُرضة للتغيير والتعديل. – إذا كانت القوانين العلمية الصارمة تتغير وتتبدل فهل يمكن بناء معرفة على أساس ما يتناقله الناس بالانطباع والتقليد!.–

الفصل الرابع

المحتويات:

- علاقة علم السكان بالفلسفة
- المنهجي في الدراسات السكانية
- العلاقة بين العلم والمناهج والفلسفة

علاقة علم السكان بالفلسفة

الإشكالية المعرفية للموضوع:

هل المقاربة الفلسفية تساعد البحوث السكانية؟ وهل بالتالي تمكن الباحث ذي الخلفية الفلسفية من الاقتراب نحو البحوث السكانية وعلم السكان؟، أو أي بحوث علمية أخرى.

هل للبحوث السكانية فلسفة أو فلسفات واضحة محددة كما للسياسات السكانية فلسفات محددة؟.

وكيف يتم تحرير بحث سكاني دون مصادر إحصائية دقيقة؟

هل يمكن فصل السكاني عن الاجتماعي؟

أو فصل الإنسان عن المكان وعن الزمان؟

أسئلة بمجرد طرحها يعني بداية البحث، وأحياناً يكفي طرح السؤال. حتى القارئ الذي لم يطلع كثيراً على الموضوع ستتشكل عنده ملاحظات حول ضرورة التحليل والتدقيق في المعلومات المتداولة بين الناس. لذلك رأينا إلى طرح الإشكالية البحثية في دراسة تأثير التحليل الفلسفي على الدراسات السكانية.

"ليست الفلسفة مجرد فكر بلا زمان ولا مكان، بلا مجتمع وبلا حضارة إنما هي نظام فكري ينشأ في عصر، ويقوم به جيل ويخدم مجتمعاً ويعبر عن حضارة"[1]

الفيلسوف هو صاحب الموقف الحضاري الذي يحلل الظواهر ويبرهن عن نقاط الخلل في المجتمع. لتصبح الغاية الأساسية للفلسفة خدمة الإنسان.

الفيلسوف عن طريق النقد وإخراج الحلول يساهم في تنامي المعرفة حتى لو كان هذا الحل غير مناسباً، "عن طريق إخراج حل غير ملائم بالمرة وعن طريق

---

1 نفس المرجع ص ١١- ١٣.

نقد هذا الحل غير الملائم، بهذه الطريقة فقط نستطيع أن نقترب من فهم المشكلة. ذلك أن فهم المشكلة يعني أن نفهم لماذا لا يسهل حلها، ولماذا تفشل أوضح الحلول، لذلك يجب أن نُخرج هذه الحلول الواضحة ونحاول أن نكتشف لماذا تفشل بهذه الطريقة، نتعرف على المشكلة وبهذه الطريقة يمكن أن ننتقل من حلول سيئة إلى حلول أفضل قليلاً، شريطة أن يكون لدينا دائماً القدرة على أن نخمن من جديد... ويمكن أن تخضع حلولنا الاختبارية للنقد من الآخرين، أي للمناقشة النقدية. ذلك أنه منذ اختراع التفكير النقدي والتدوين، قد حدث ما يمكن وصفه تنامي المعرفة وأصبح للمعرفة وتناميها تأثير متعاظم على حياة البشر، بصورة مباشرة" (كارل بوبر).

"الفيلسوف هو كل من يحاول تحليل الواقع محاولاً التعرف على مكنوناته، مبدعاً، دارساً الأشياء، محللاً للظواهر قاصداً إلى الأشياء ذاتها، متخلياً عن المنقول إلى المعقول وواصلاً إلى المعقول من المشاهدة والحس والتجربة. انه من يحاول سبر غور الواقع محصياً إياه، عداً عداً، فلا فكر إلا من واقع ولا ثقافة إلا من شعب" (ديكارت وكانط).[1]

ماهية الفلسفة الاجتماعية:

- نشأت الفلسفة الاجتماعية من خلال قلق الإنسان على مصيره حين بدأ يفكر ويحصي ويحلل الظواهر تجنباً للمخاطر.وهذه الهواجس أو المخاوف دفعت الإنسان للتمسك بالجماعة طلباً للأمان. الإنسان يطلب الحرية لكنه يخاف من العزلة، والخوف من العزلة يدفعه للتمسك بالجماعة وتمسكه بالجماعة يعرضه لكثير من الضغوط، فالجماعة تؤثر تأثيرا واضحا في توجهات الفرد وسلوكه، وكل الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو

---

1 محمد كامل الخطيب، قضية الفلسفة الطبعة الأولى، دمشق، دار الطليعة الجديدة، ١٩٩٨ ص ٤٤٤.

الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات تصبح شغل الإنسان الشاغل فهو يعمل بصورة مستمرة لمواجهة هذه الضغوطات.

والضغوط الاجتماعية ظاهرة متغيرة فهي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى، ومن عمر إلى آخر، وكذلك من جنس إلى آخر، وتختلف المعايير في الحكم على هذه المتغيرات، فلكل مجتمع أو فرد سمات معينة وخصائص وقيم تختلف عن غيره، ومعظم الأحكام في المجتمع خاضعة لذاتية الإنسان، ونفس الموضوع يُفسر تفسيرات مختلفة، مثلاً: تعاطي الكحول يعتبر عادة اجتماعية مقبولة في بعض المجتمعات، بينما في مجتمعات أخرى هو من المحرمات. وكذلك مثل آخر الخصوبة: فهناك خصوبة شرعية وخصوبة غير شرعية، والخصوبة غير الشرعية تكون مقبولة في بعض المجتمعات، وغير مقبولة إطلاقاً في مجتمعات أخرى. وبما إن الإنسان يطلب الحرية و بالوقت نفسه يخاف من العزلة يحاول دائما البحث عن الجماعة التي تتوافق وميوله فتنشأ ظاهرة الحراك الاجتماعي في الغالب وفق التقارب بين الجماعات في المعتقدات ، فكل الظواهر السكانية خاضعة دائما للبيئة الطبيعية والقوانين الاجتماعية والأديان والعقائد والحالة الاقتصادية والسلم الأهلي إلى ما تبقى من هذه الضوابط. وهذه الظواهر أو الضوابط تسمى روح العصر أو الفلسفة الاجتماعية التي تُعنى بدراسة الوجود الواقعي أو دراسة الإنسان المشخص في حياته اليومية وفي علاقته مع الآخرين. في فلسفة "هايدغر" أو "سارتر" هذه الفلسفة الوجودية، اعتبرت أن حرية الإنسان تكمن في اختياره لموقف دون آخر وقد يكون من المستحيل التنبؤ باختياره مقدماً، أي عند ولادته، إذ يكون عندها ناقص الصورة. وأُرجعت المعرفة عند الإنسان إلى تجربة حية يعيشها ويعاني من هذه التجربة مما يدفعه إلى الاختيار. فالظواهر السكانية لن تكون وليدة الصدفة بل نتيجة تفاعل مع المحيط الاجتماعي والبيئي والثقافي.

ويرى "كيرجارد" بأنه من خلال الاختيار تنشأ المسؤولية، وعندئذ يكون الإنسان رب أفعاله ويتحمل المسؤولية.

ويصرح سارتر أيضاً بأن الاختيار لا يقترن برؤية ولا يكون مسبوقاً بتدبير عقلي، أو تحديد لغاية، أو معرفة ببواعث، وهذه هي الحرية الإنسانية، أنها غير مقيدة بمواقف تتحكم فيها، وقد رفض الوجوديون إخضاع الفرد للحتمية الاجتماعية أو للموضوعية العلمية.

أما الفلسفة بالمفهوم الماركسي اعتبرت انه لا يمكن أن نفهم طبيعة العالم إلا بمحاولة تحسين أحواله، وليست الفلسفة إلا هذا التوجيه المستنير الواعي الذي يحرر الإنسان من طغيان الظلم وأباطيل الخرافة".[1]

---

1 د. توفيق الطويل، أسس الفلسفة الطبعة السادسة، القاهرة، دار النهضة العربية ص ٧٢.

الفصل الخامس

المحتويات

- الإنسان والجغرافيا
- المرتكزات الأساسية للسكان
- ميادين علم السكان
- أهداف علم السكان

الإنسان والجغرافيا:

- إن التكامل يتحقق بالمستوى البيولوجي والنفسي والاجتماعي والبيئي، فلا يمكن عزل الإنسان عن محيطه، أو عن فكره، مما يؤكد مدى ارتباط علم السكان، أو الحراك السكاني بفكر الإنسان، أو بالفلسفة الاجتماعية، وكذلك بالبيئة التي انطلقت منها هذه الفلسفة. الإنسان يتأثر بالبيئة ويؤثر بها، وهذا يعني أن الجغرافية البشرية تهدف إلى دراسة البيئة وأثرها على حياة الإنسان، وتأثير الإنسان على البيئة المحيطة به لكي تتناسب مع متطلباته الحياتية.

ولهذا لا بد من التمييز بين علم السكان كدراسة وصفية للسكان تقف عند وصف بنية المجتمع البشري من حيث تركيب السكان العمري والنوعي، وبين المجال الجغرافي لتواجدهم وحركتهم وتوزعهم بين المناطق، حسب الحالة المهنية والعملية والاقتصادية. وعلى المتخصص في جغرافية السكان أن يدرس التوزيع في المجال وأن يدرس علاقة توزع السكان بعلاقات وظواهر أخرى، ويمكن أن يستفيد من تحليل الخرائط ، والتحليل التاريخي، وكل أنماط التحليل بما فيها البنية الداخلية للمجتمعات من حيث الحجم، والنمط، وحركات الجماعات البشرية بين المناطق.

الجغرافيا البشرية تهتم أيضاً بمجموعة الدراسات التي تبحث في الحفاظ على البيئة، وتنمية الموارد الطبيعية. فعلم السكان من هذه الناحية لا يهتم بوصف المجال وتحليل البيانات السكانية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى الالتزام بطرح سياسة سكانية تنموية، ويمتحن صحة نظرياته ومفاهيمه ضمن إطار المجال والتحولات الاقتصادية والاجتماعية بما يتناسب والبيئية، والتجربة تكون ضمن نقطة محددة وفي مكان محدد، فالقضية التي يمكن التحقق منها بالرجوع إلى الواقع هي وحدها ذات معنى، والمعنى لا يكون إلا حيث

يتيسر التحقق من صوابه بالحس بعالم الواقع. إن الجغرافيا البشرية بالتوافق مع هذا المعنى تدخل أيضاً في دراسة وتحليل الواقع من خلال أوجه التفاعل وأوجه التباين والتشابه بين الأقاليم الجغرافية المختلفة. ويصبح تعريف الجغرافيا البشرية وفقاً لهذه المعطيات بأنها العلم الذي يهتم بوصف وتحليل الأنماط المكانية للظاهرات المتغيرة والثابتة ذات الأصل البشري على سطح الأرض. وتقسم الجغرافية البشرية إلى عدة أقسام منها الجغرافية الاجتماعية وهي ترتبط بجغرافية المدن أو الريف. وجغرافية السلالات البشرية التي تدرس الإنسان من حيث أصله وسلالاته. والجغرافية الاقتصادية وهي تهتم بدراسة الاقتصاد في العالم، من حيث الإنتاج والتصنيع والاستهلاك والتصدير أي المؤثرات في الموارد الاقتصادية. وهناك الجغرافية السياسية التي تحدد الدول كظاهرة جغرافية لها حدودها ومقوماتها وإمكانياتها.

وينصب اهتمام علماء الجغرافيا البشرية على دراسة التوزيع السكاني وعلاقته بالبيئة الطبيعية، ومدى قدرة الإنسان على تعديل وتغيير بيئته، ويحذر علماء الجغرافيا من الأخطار التي تنتج عن تدمير التوازن البيئي، ومن خطر زيادة النفايات، والتلوث، والإسراف في استهلاك الموارد الذي سيؤدي إلى اختلال في التوازن.

المرتكزات الأساسية للسكان:

١ - التنمية:

في أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ جاء تعريف مفهوم التنمية كما يلي: "التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس. ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاث هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل،

وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال. كما أن هناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى فرص الخلق والإبداع واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الإنسان".

ومقابل التعريف الأول للتنمية هناك تعريف آخر صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٨٧ بعنوان التنمية المستدامة: "وهي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

وفي نص صادر عن مجلس منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٨٨ حول التنمية المستدامة تم تحديد الأهداف الأساسية: "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد الوراثية الحيوانية لا تُحدث تدهوراً في البيئة وملائمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية ."

وعن مجلس حكومات استراليا صدر عام ١٩٩٢ هذا التقرير: "استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الأيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة، وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل".

في التنمية، أو التنمية المستدامة، هناك محور رئيسي في عملية التنمية هو الإنسان في الحاضر وفي المستقبل، لحمايته وتطوير قدراته وطاقاته العقلية

والجسدية والنفسية، وتوسيع الخيارات أمامه، وحماية الموارد الطبيعة في العالم.

ولقد دلت التجارب الإنسانية عبر التاريخ أن أفضل استثمار هو الاستثمار في العقل البشري وتوظيفه بالشكل الأفضل؛ فالموارد البشرية قادرة على التغلب على نقص الموارد المادية، والإنسان يستطيع أن يحافظ على موارده الطبيعية، وأن يبتكر موارد بديلة عن الموارد الناقصة. فالمسألة ليست مسألة مادية بقدر ما هي مسألة فكر تنموي وفكر سياسي.

وقد تضمن البيان الختامي للقاء العربي الثالث للجان السكان والتنمية في دمشق في ٢- ٤ |١١|٢٠٠٢ التركيز على القضايا القومية التي تهم الأمة العربية، وقد أقر المجتمعون على ضرورة التعاون بين اللجان التي تهتم بقضايا التنمية في الدول العربية وتبادل المعلومات والدراسات والأبحاث الخاصة بقضايا السكان والتنمية والبيئة والمرأة والصحة الإنجابية والتعليم والشباب وتفعيل الدور الرقابي التشريعي لهذه اللجان وخاصةً في التشريعات التي تُعنى بالسكان والتنمية، وما ينسحب عنها من قضايا.

٢- التعليم:

البرامج التعليمية تتأثر دائماً بالتوجهات السياسية للبلد، ويتأثر التعليم بوجهات النظر السائدة في المجتمع، وبالأعراف والعقائد. وأي نظام تربوي في العالم لا يخلو من الإلزام. وكان يتم قياس الحجم التعليمي في بداية الأمر من خلال نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة، ثم أضيف إليها بعد ذلك نسبة المتعلمين حسب السنوات الأساسية في المدرسة ثم بالمستويات الثانوية والجامعية.

وقد دعت خطة العمل العالمية للسكان جميع المؤسسات التربوية في العالم لتوسيع مناهجها لتشمل دراسة السكان بما فيها: التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحياة الأسرة، ومسؤولية الوالدين، والبيئة... فالتربية السكانية تُعين الناس على إدراك وتحديد طبيعة المشكلات وتركيز الاهتمام

لمعالجتها، والتعليم يجب أن لا يقتصر فقط على طلاب المدارس، بل يجب أن يتوجه نحو كافة أفراد المجتمع، لتحقيق التغيير الإيجابي في المجتمع عن طريق زيادة الوعي وتكوين الاتجاهات والقيم المناسبة لتحسين نوعية الحياة. فمعتقدات الشعب ومستوى نضجه يؤثران بشكل بالغ في صنع القرارات والتوجهات العامة.

وهناك توصيات من صادرة عن العديد من المؤتمرات التي تُعنى بقضايا السكان تنص على ضرورة تطوير مراكز البحوث والتوثيق والمعلومات السكانية، وتعزيز واقع التعليم لتخريج كوادر بشرية متخصصة وتوفير المناخ اللازم للتوعية الفكرية ضمن إطار من العقلانية ودون تحجر أو انغلاق.

٣- الإسكان:

يُعتبر السكن من أهم المرتكزات في حياة البشر، فالمسكن من مصادر الأمن الذاتي لكل الأشخاص المقيمين فيه، والمنطقة السكنية هي وحدة اجتماعية متكاملة لها خصائصها وعاداتها. والإنسان يحتاج إلى المسكن مثل حاجته إلى الطعام والدواء، وموضوع التنمية الإسكانية من أهم المواضيع التي يجب أن تستأثر باهتمام رجال التخطيط والسياسة، فهذه الحاجة الأساسية يتعذر على الفقراء وذوي الدخل المحدود تأمينها خاصةً بعد ارتفاع تكاليف البناء ولهذا من الضروري أن تساهم الدولة في تقديمها.

هناك فرق كبير في النشاط السكني بين الدول وبين المناطق، حيث تؤثر قوى العرض والطلب بشكل مباشر في عملية البناء وتنظيم المدن وتوزيع السكان. كما أن التصميم الهندسي للمدن يُعتبر من مظاهر التراث لكل بلد، ولهذا تعمل معظم الحكومات على تخطيط وتنسيق المدن للحفاظ على أشكال التراث وتحقيق التكامل بين جمال الظاهر وبين المرافق، وحتى يتمكن الناس من تأمين كافة احتياجاتهم فيجب أن يترافق مع قيام

الوحدات السكنية مشاريع تنموية والخدمات الأساسية مثل طرق النقل وتامين الطاقة والمستشفيات والمدارس وغيرها.

وتُعتبر الدراسات والبحوث من أهم الأسس العلمية الهادفة لوضع خطط تنموية في كافة المجالات وخاصةً في مجال التنظيم المدني، ويسهل العمل عندما يكون هناك إحصاء دقيق لعدد السكان، لرسم التوزيع الجغرافي ومعرفة الاحتياجات اللازمة من البيوت.

معظم المدن شهدت ارتفاعاً هائلاً في القيم التأجيرية وتكلفة البناء وارتفاع أسعار الأراضي، وهذا أدى إلى أوضاع سكانية غير منظمة وأثر سلباً على الوضع الاجتماعي، وللحد من الكثافة السكانية داخل المدن يهتم بعض الدارسين بوضع خطط تنموية تساهم في إعادة بناء الأرياف، فالنزوح نحو المدن كان بسبب التخلف في الأرياف بالدرجة الأولى، ويهتم الدارسين أيضاً بصياغة قوانين للحد من بناء المساكن ذات المساحات الواسعة التي تقضي على الأراضي الزراعية، فسؤ توزيع الأبنية من الأمور السلبية، ولا بد من مساعدة الفقراء وذلك بمنحهم قروض ميسرة أو أراضي لاستثمارها، وتشجيع الملكية التعاونية التي تساهم في خفض تكاليف البناء.

٤- الصحة:

الصحة مصطلح شامل يضم الطب والغذاء والبيئة والعمل والنفس، وهناك تهديدات كثيرة تواجه الإنسان مثل انتشار الأمراض والتلوث وإدمان المخدرات والكحول. وغياب الأمان الصحي يهدد سلامة البشر، وانتشار الأمراض يرتبط مع سهولة الانتقال من مكان على آخر، مثلاً: مرض الإيدز الذي تضاعف عدد المصابين به خلال سنوات قليلة، ويشير تقرير الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٩٩ عن العولمة إلى أن عدد المصابين بهذا المرض عام ١٩٩٨ بلغ ٣٣ مليون شخص منهم ٦ ملايين انتقلت إليهم العدوى عام ١٩٩٨. وقد تمت دعوة المؤسسات المعنية في دول العالم لتبادل المعلومات والخبرات حول هذه

الأمراض المنقولة التي تهدد البشر، وخصوصاً الإيدز الذي تزداد أعداده بشكل سريع.

٥- الأمن:

وهو يشمل أمن الدولة وأمن المواطن. التهديد العسكري الخارجي يهدد أمن الدولة، ولكن هناك تهديدات خطيرة تمس حياة الناس في كل المجتمعات ولا تقل خطورة عن التهديد العسكري، هي انتشار الجريمة، وتجارة المخدرات، والصراع على الموارد، وعدم الاستقرار السياسي، كلها تهديدات خطيرة تؤثر بشكل مباشر على غياب الأمان الشخصي والجماعي، خاصة مع هذا التقدم التكنولوجي، والاختراعات الحديثة التي تُستخدم في تنفيذ الجرائم، والجرائم المنظمة. ولا يمكن التقليل من شأن الأخطار الناتجة عن التلوث البيئي التي تسببه الاختراعات الحديثة، والخطر الأهم بسبب التسلح وسهولة انتقال الأسلحة، والتهديد الأكبر لكل سكان العالم يتمثل بوجود السلاح النووي. فالأمن والعدل هما من أهم المبادئ التي تحقق سعادة واستقرار الفرد والجماعة. وقد ركز التقرير الخامس للأمم المتحدة ١٩٩٤ على مسألة أمن الإنسان أي أمن الناس في المنازل والعمل والمجتمعات المحلية والبيئة العامة. وبما أن النزاعات الإقليمية ما زالت قائمة فمن الصعب تحقيق الرفاه والأمن بشكل سليم.

ميادين علم السكان:

من أهم الميادين في هذا العلم، البحث في نشاط الإنسان الاجتماعي، وهو جزء من علم دراسة المجتمع، فمن ضمن المواضيع التي يهتم بها علم السكان نذكر الهجرة والمرأة والعائلة والتعليم وقوة العمل والموارد البشرية الخ... وهذه أيضاً مواضيع أساسية في مجال علم الاجتماع يستمد منها عالم الاجتماع بالإضافة إلى عناصرها الديمغرافية منطلقات أساسية في النظرية الاجتماعية أو في تحليل القوى والتراكيب الاجتماعية الأخرى. والظواهر السكانية تأخذ بعدا أعمق إذا ما درست في إطار النظرية الاجتماعية أو الفلسفة الاجتماعية، التي تضعها في إطارها الصحيح. ويمكن للباحث الربط بين النظرية الاجتماعية وتراكيب المجتمع المتمثل بالسكان وتوزعهم الديموغرافي المختلفة، لأن المجتمع يتألف من وحدات سكانية متعددة تتفاعل بعضها مع البعض الآخر وينخرط أفرادها في نشاطات اجتماعية متعددة تتشابك أدوارها.

-" كان أشيل جويارد في عام ١٨٥٥ أول من استخدم لفظ الديموغرافيا في كتابه " مبادئ الإحصاء البشري"، فعرفها بأنها:

"التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري فهي دراسة عددية للسكان. وحركاتهم العامة وظروفهم الطبيعية، وأحوالهم المدنية، وصفاتهم العقلية والأخلاقية".[1] _ ففي إطار هذا التعريف يصبح علم السكان علم إحصائي بالدرجة الأولى يعتمد بشكل أساسي على المعطيات الإحصائية، ومنذ القرن التاسع عشر مع "فوبان" و"ميسانس" و"موهو" خطت الدراسات الإحصائية خطوات واسعة. والإحصاء علم رياضي يهتم بالعد الشامل لمجموعات معينة. أما الإحصاء السكاني أو التعداد فهو ضرورة من ضروريات التخطيط والتنمية في كل دول العالم من أجل حل المشاكل التي تواجهها. والإحصاء السكاني يُعتبر من أهم

---

1 مرجع سابق.

مصادر المعلومات، ولهذه البيانات دور أساسي في مجال البحث والدراسات. وتقسم البيانات السكانية إلى نوعين رئيسيين: الأول البيانات الثابتة وهي معلومات مثل: عدد السكان، والأعمار، ومكان الولادة، والجنس أي أعداد الذكور وأعداد الإناث. وتُشَبَّه هذه المعلومات بالصورة الفوتوغرافية للمجتمع.

أما النوع الثاني من البيانات فهو: البيانات غير الثابتة، وهي تصف حركة السكان أي التغيرات التي تحصل على هيكلية السكان مثل: الوفيات، والزواج، والطلاق، والهجرة، وهذا النوع من البيانات يشبه الفيلم الذي يسجل الأحداث بشكل متسلسل.

"وقد استخدم بعض علماء الاجتماع تحت تأثير الفلسفة الاجتماعية مفهوم الديموغرافيا، للدلالة على دراسة السكان وأحوالهم من منظور اجتماعي، فقد أطلق دركهايم لفظ المرفولوجية الاجتماعية أو علم التشكل الاجتماعي على الدراسات السكانية التي تدرس أشكال المجتمعات وصيغها المادية والعناصر التي تتألف منها، "وقد فضل" موريس هلفاكس" تلميذ دوركايم أن يطلق على علم السكان اسم "المورفولوجيا الاجتماعية" عوضاً عن الديموغرافيا باعتبار أن الديموغرافيا تعني الوصف".[1] أما لفظ المورفولوجيا الاجتماعية فهو أوسع وأعم من لفظ الديموغرافيا.

على الباحث الديمغرافي أن لا يهتم فقط بالأعداد المجردة للسكان المقيمين في منطقة معينة، بل يجب أن يهتم بخصائصهم، فالظاهرة الديمغرافية كما يقول عالم الاجتماع "موريس هلفاكس" في كتابه "الديمغرافية الاجتماعية" أن الظاهرة الديمغرافية هي الركيزة الأولى للظاهرة الاجتماعية وهذا تأكيد على أن أية ظاهرة يدرسها الديمغرافي هي في النهاية ظاهرة اجتماعية، ولا يمكن فصلها عن ما يحصل في المجتمع من أزمات،

---

1 د. صفوح الاخرس مرجع سابق.

وهـو يـشير أيـضاً مـن خـلال اسـتعمال مفهـوم الركيـزة علـى أن الظـواهر الديمغرافيـة لهـا وجـه مورفولـوجي morfologie social والمورفولوجيـا تعـني دراسة بنية المجتمع وطبقاته ونموه وكل ما يتعلق بأحواله.

الديمغرافي لا يهتم فقط بدراسة الأعداد المجردة للناس بل من المفـروض أن يهـتم بخصائـصهم فهـو يـدرس مـثلاً: كيـف أن الـسكان ينقـسمون إلى مجموعات أو فئات تختلف عن بعضها مـن حيث العمـر أو مـن حيـث الإقامة في الريـف أو المدينـة أو المهنـة والـدخل أو الحالـة الزواجيـة وغيرهـا، وتُعتـبر هـذه الخصائص مهمة جداً لأنها ترتبط مباشـرة بالتحليل ولهـا دلالـة واضحة ومـؤثرة في النتـائج. ونـادراً مـا يختلـف الـديمغرافيين في الـديمغرافيا البحتـة بينمـا نجـد الاختلافات في المجالات الفلسفية.

أهداف علم السكان:

- إذا كـان هـدف علـم الـسكان تطـوير وتنميـة المـوارد البـشرية وتجنـب الـكوارث التي يمكـن أن تحـدث في الواقـع، لـذلك ظهـرت دراسـات عديـدة في العلـوم الإنـسانية عـن طبيعـة الأحـداث المفاجـأة، واهتمـت علـوم الاجتمـاع والاقتصاد والسياسة بدراسة وسائل التوقع، التي تكشف لنا عن الوسـائل التي تجنبنـا الـكوارث، وهـذه الدراسـات لا تعـني الهـروب مـن الحاضـر وتوقـع مـا يمكـن أن يحـصل في المـستقبل فقـط، بـل هـو في الحقيقـة دراسـة لممكنـات الحاضر التي يمكـن أن يؤول إليهـا، فمـا نخطـط لـه الآن ونعمـل فيـه، هـو مـا يتحقق في المستقبل.

والدراسات المستقبلية ليست مجرد إحصائيات فحسب، وإنما هي دراسات ذات طـابع تحليلـي وتقييمـي تهـتم بدراسـة مـستقبل الإنـسان ونوعيـة حياتـه وتحـسين الطريقـة الـتي يعـيش بهـا. ودراسـة المـستقبل موضـوع فلـسفي، "لأن المستقبل هو جزء من كينونة الإنسان الـتي تتحـرك دوماً بين قطبين، الماضي

وما به من خبرات توجه الذات الإنسانية وتشكل ملامحها الأساسية، والمستقبل وهو الأفق الذي تتجه إليه اللحظة الراهنة، والإنسان في الحقيقة يعيش في المستقبل القريب... فدراسة المستقبل هي دراسة لممكنات الحاضر... أن التفكير في المستقبل هو في معظمه تفكير في الحاضر..ويستدعي هذا الموضوع أسئلة تتعلق بنوعية الحياة التي يرغب الفرد في أن يعيشها، وكذلك الاهتمام بدراسة التجمعات السكانية الحية في تفاعلها مع البيئة".[1]

وتعتبر دراسة المستقبل أحد المواضيع الجديدة في الفكر الفلسفي المعاصر وذلك تلبية لحاجة الإنسان لتعميق بحثه حول قضايا ترتبط بوجوده وسط متغيرات سياسية واجتماعية وعلمية عديدة إن التوجه المستقبلي يتطلب وضع خطط وقرارات ملائمة للتمكن من مقاومة التصورات الشائعة التي تجعل الإنسان عاجزاً عن المشاركة في عملية التطور وصنع المستقبل، وهذا يتطلب الدعوة إلى العمل على توسيع الرؤية للحاضر من خلال دراسة" الماضي والحاضر والمستقبل.

ومعظم النظريات السكانية تُجمع على ضرورة الحد من المخاطر التي تهدد مستقبل العالم، منها التلوث الذي يؤدي إلى تدمير البيئة؛ وخاصة مع وجود التكنولوجيا الحديثة في بلدان العالم المتقدم التي تضاعف من خطر التلوث الناتج عن عمليات التصنيع التي تلوث البيئة وتسبب زيادة هائلة في كميات النفايات، والمواد الملوثة للمياه والتربة، وكل هذه المخاطر تتضاعف بسبب القطع المستمر للغابات، وبسبب المشاريع السكنية، واستهلاك الطاقة ووسائل النقل وما تسببه من انبعاث الغازات السامة. ومع وجود سياسات لا تهتم في حماية البيئة، ولا تعمل على الحد من التلوث، تزداد المخاطر.

---

1 أوليفرلمنان، مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة مصطفى محمد الكويت سلسلة عالم المعرفة العدد ٣٠١، ٢٠٠٤.

كما يؤدي النمو السكاني السريع في بعض المناطق من العالم إلى مشاكل متعددة منها مشكلة السكن وتأمين المياه وخاصة في الدول الفقيرة حيث نلاحظ وجود نقص في عدد المساكن فعمليات العرض والطلب تتأثر بشكل مباشر مع زيادة عدد النازحين نحو المدن فمن الضروري إجراء دراسات علمية هادفة لوضع خطط تنموية مستقبلية تحد من الهجرة باتجاه بعض المدن، وتحدد الاحتياجات اللازمة من البيوت، فبرامج الإسكان باتت من صلب أعمال رجال السياسة، فالمسكن يُعتبر من مصادر الأمن الذاتي كما الغذاء، والمنطقة السكنية هي وحدة اجتماعية متكاملة من حيث التنظيم والتخطيط ووجود الخدمات الضرورية والتسهيلات اللازمة.

وقد أجمع علماء الديموغرافيا على ضرورة التخطيط السليم فهو أساس الحلول لكافة المشاكل السكانية. والإنفاق على الدراسات ووضع الخطط الجيدة سيكون له مردود إيجابي في المستقبل، ويسهل العمل عندما يكون هناك عمليات إحصاء دقيقة لمعرفة حاجات السكان.

الفصل السادس

المحتويات

- المنهجية في الدراسات السكانية
- العلاقة بين العلم والمناهج والفلسفة

"يعتمد علم السكان في دراساته على أسس مستمدة من النظرية الاجتماعية، وعلى منهج علمي مستقى من طرائق العلم في المعرفة، ويعتمد إضافة إلى ذلك على أدوات التحليل في ضبط وتصنيف البيانات السكانية. وتتفاعل الأسس الثلاثة (النظرية والمنهج وأدوات التحليل) في ذهن الباحث، وتكون حصيلة تفاعلها طريقة مميزة يحتكم إليها في تحليل نتائج الدراسات. إن كل تقدم في احد الأسس السابقة يعمل على التقدم في بقية العناصر. وتبعاً لذلك فأن استخدام معطيات العلم والتكنولوجيا يتعدى نطاق جمع البيانات وتبويبها إلى طريقة التحليل وضبط المتغيرات، وبالتالي إلى تعميق فهمنا بأبعاد هذه النظريات. ولعل ابرز تقدم في هذا المجال ذلك التطور الكبير الذي تم في مجال الحاسبات الالكترونية وآلات التثقيب الحديثة، مما سمح للباحثين في مضمار الدراسات السكانية بتكثيف البيانات وتبويبها والإفصاح عن الترابط التي يتم بين متغيراتها بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الدراسات السكانية. كما مكن من الإسهام في تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ سواء في العد أو التبويب أو التصنيف أو الترميز، لتغدو البيانات بالتالي أقرب ما تكون إلى الدقة العلمية".[1]

إن أسباب الوقوع في الخطأ، كما هو معلوم، عديدة ومتنوعة، ولعل من أبرزها دخول الجانب الذاتي في تحليل البيانات، وعدم القدرة على رؤية المتغيرات السكانية بأبعادها المتشعبة. على انه يجب أن نؤكد أن الأدوات التقنية لا يمكنها بمفردها أن تقدم تحليلاً جاهزا للبيانات السكانية، بل لا بد من وضع البرامج النظرية لها والتي ترتبط بمنطق التحليل ومنهجه والنظرية التي تسيره، إذ أننا لا يمكن أن نفهم الرقم الإحصائي إلا من خلال النظرية الاجتماعية.

---

1 د. صفوح الأخرس مرجع سابق.

ونـادراً مـا يختلـف الـديموغرافيين في الـديموغرافيا البحتـة فهـذه الديموغرافيا هي أقرب إلى العلوم الصحيحة، ولكن الاختلافات نجدها في المجالات الفلسفية.

إن معرفة أسس النظرية الاجتماعية، ومبادئ المنطق، وحركة التاريخ والمجتمع هي التي تمكن الباحث من التمييز بين البيانات الصحيحة وبين البيانات غير الصحيحة، كما إنها هي التي تضع تلك البيانات في إطارها السليم؛ ولا يمكن دراسة ظاهرة معينة دون معرفة كل الأسباب التي تتحكم في نشؤ تلك الظواهر، منها التقاليد والأعراف.

من الضروري معرفة مدى اتفاق الفكر مع نفسه ومع الواقع، في تحليل المسائل، إن عدم مطابقة النظريات المطروحة للواقع يعني بأنها غير ملائمة، فلكل مؤشر ديمغرافي أكثر من وجه، وجه يرتبط بالنظريات – أي الأفكار والمقولات والمفاهيم العامة - ووجه يرتبط بالواقع المادي - الزمان المكان الكم الكيف والنوع وهذه أمور ملموسة وقابلة للقياس. إن ما ينطبق على مجتمع ما لا ينطبق على آخر ـ مثلاً النظرية الماركسية حول قوانين العمل لا يمكن تطبيقها في مجتمع تسيطر عليه الإقطاعية والرأسمالية، ولا يمكن أيضاً قياس ظاهرة الخصوبة في كل المجتمعات بنفس المقاييس، مثلاً هناك مجتمعات خاضعة لتقاليد دينية معينة تضع قيوداً لوسائل منع الحمل، وللعلاقات الجنسية، وخاصة خارج إطار الزواج، مما يجعل طريقة قياس هذه الظاهرة تختلف عن طريقة قياسها في مجتمعات أخرى غير خاضعة لمثل هذه القيود. وكذلك بالنسبة لظاهرة الزواج في مجتمع يتصف أكثرية أفراده بالبعد عن الدين، فلا يمكن الاقتصار في دراسة هذه الظاهرة على النظريات الدينية التي تحدد شروط الزواج، ـ وحتى أكثر الناس تديناً أحيانا قد يخالفون أحكام الشرع في نواح متعددة وبطريقة غير مباشرة.

إن تحديد توجهات الفرد والمجتمع أمر معقد ويتطلب الكثير من الحكمة والمعرفة وعدم التعصب والتجرد، وهذه الأمور كي تتحقق يلزمها طاقات متميزة قادرة على التواصل مع كافة الثقافات.

إن أصول معرفة السكان تستند على مبادئ أساسية منها: النظريات السائدة في المجتمع، ومنهج علمي، وقدرة على التحليل. ولما كانت غاية البحث العلمي الوصول إلى معرفة جديدة، وإظهار حقائق ولو عن طريق الصدفة، ـ فمعظم النظريات العلمية تم اكتشافها بالصدفة ثم جرى التأكد من معقوليتها عن طريق الاختبار ـ، فمن الضروري التحقق من الطرق المتبعة في بناء المعرفة، دائماً هناك تطور، وهناك تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها... إن المقارنة بين حالات في أزمنة مختلفة، أو مجتمعات متباينة، تمكننا من الحصول على قواعد عامة تتعدى نطاق بقعة جغرافية محددة، أو مرحلة زمنية محددة.

وقد حقق علم السكان في تطوره قفزات نوعية في المنهج والأداء وطرق التحليل عندما أخذ في تحويل العلاقات الكيفية إلى علاقات كمية مستخدماً الإحصاء والرياضيات في التعبير عن أحوال السكان. ولم يقتصر التقدم في ميدان علم السكان على الأسس العلمية التي أعتمدها في طرق حساب الولادات والوفيات ومعدلات الخصوبة والأعمار، بل أمتد إلى أمكانية تحويل دراساته من دراسات وصفية لفئة محددة من البشر إلى دراسات تحليلية لأعداد كبيرة من السكان، وربط المسائل السكانية بالأطر الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد إلى حد بعيد على الدراسات السكانية، كما أن بحوث التنمية أعطت دفعاً جديداً للبحث في الإحصاءات السكانية وطريقة معالجتها.[1]

---

1 محمد قاسم: المدخل إلى مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.

"إن التقدم في البحث العلمي رهن بالمنهج والطريقة فان غاب المنهج خضع البحث للعشوائية وأضحت المعرفة غير علمية. ويعرف المنهج العلمي بأنه تحليل منسق وتنظيم للمبادئ والعمليات العقلية والتجريبية. فالعلم ليس إلا تمثيل مجرد للواقع، ومن ثم فهو معرفة تقتضي ذاتاً لتعرف (أساس ابستمولوجي) وموضوع مدرك (اساس أنطولوجي) والعَالم هو موضوع هذه المعرفة.

ومن ثم فلا بد لقيام علم المناهج من أن يستند إلى أسس وجودية ومعرفية ومنطقية هناك أفكار يستخدمها العلماء بداهة دون أن تخضع للتحقق أو الاستقصاء مثل: الكمي والكيفي، والزمان والمكان، والعلة والقانون ... كما إن هناك بعض الاعتقادات الهامة التي تتطلب استكمال مسيرة البحث العلمي مثل: الاعتقاد بوجود عالم خارجي، والاعتقاد باطراد وقوع الحوادث في الطبيعة والاعتقاد بمعقولية العمليات الطبيعية".[1]

لذا من الضروري التركيز في الدراسات على المواضيع التي من شأنها أن ترفع وتعزز المستوى المعرفي، وأن تساهم في إيجاد الحلول للكثير من الأزمات الإنسانية والبيئية السائدة، بغية تحقيق الخير العام، الذي كان ولازال وسيكون حلم كل إنسان على هذه الأرض، وسيكون موضوعاً للتفكر والتفلسف والتخطيط والتطوير والتصنيع ليصبح الحلم حقائق.

العلاقة بين العلم والمناهج والفلسفة

"ما زال العلم محور حديثنا فلسفة ومنهاجاً، وإذا كنا نسلم بداية أن الفلسفة ليس من حقها أن تزعم امتلاك ناصية الحق أو الحقيقة المطلقة، فإن علينا أن نؤكد أيضاً على أدوات ومناهج كل منهم. وإن اتخذنا "مناهج العلوم" أو "علم المناهج" مجالاً لتطبيق هذه المقولة، وجدنا أن هذا العلم يدرس المناهج وارتباطها بالعلوم المختلفة من جهة، كما يدرس السبل التي يسلكها العلماء

---

1 محمد قاسم، مرجع سابق ص ٦٢- ٦٣.

بهدف الاقتراب من اليقين في ميدان تخصصهم. أن العالِم المتخصص في نطاق محدود لا يستطيع أن يتبين العلاقات والروابط التي تنشأ بين الاتجاهات المتنوعة للعلم وما ينشأ من تشابك بين المناهج المختلفة وتداخلها عند دراسة موضوع واحد. وهنا يبرز دور عالم المنطق عندما يحاول أن يضع صورة عامة للمناهج التي يتبعها العقل الإنساني عند بحثه عن الحقيقة العلمية، فهو وحده القادر على الإلمام بمختلف ميادين العلم، في نظرة واحدة شاملة تهيئ له أن يدرك الملامح العامة والخصائص الكلية المشتركة بين المناهج المتبعة في فروع العلم المتعددة".[1]

"وفي رأينا أن الأقرب إلى الصواب فيما يتعلق بنشأة علم المناهج وتطوره، أن الأمر يبدأ عندما يقدم لنا العلم المتخصص تقريراً مفصلاً عن الخطوات التي اجتازها عند إعداد بحثاً في نطاق تخصصه. ثم يأتي عالم يتسم بسعة في الأفق وشمول في المعلومات ليحاول أن يحدد لنا الإطار المنهجي الذي اتبعه الباحث المتخصص وموضع هذا الإطار من المناهج المعروفة، ويأتي دور عالم المنطق في نهاية الأمر ليصنف المناهج المتاحة أمامه، بحثاً عن العلاقة بينها والخصائص العقلية للأنساق، مع صياغة النتائج العلمية التي سبق أن توصل إليها العلماء في إطار مذهبي للبحث عن الحقيقة. ومعنى ذلك أن الفلاسفة بصفة عامة والمناطقة بوجه خاص لا ينتقدون الإجراءات التي قام بها العلماء بصدد الكشف عن قوانين ونظريات، فتلك حلبة العلماء دون منازع، وإنما يتناولون المناهج التي التزم بها العلماء والتصورات والمصادرات في مسيرتهم نحو كشف العلاقة بين الوقائع والقوانين والنظريات. إن المنطقي يصوغ قواعد ويقدم توجيهات عامة يدور معظمها حول شروط سلامة الاستنتاج للاهتداء بها أثناء البحث العلمي.

---

1 محمد قاسم مرجع سابق ص٦٣.

أما الدور الأهم لفيلسوف العلم أو لعالِم المناهج أو المنطقي، فهو أن يناقش الفروض التي تقوم عليها العلوم المختلفة، ويوازن بينها ويضعها موضع الفحص والاختبار، مستنداً في ذلك إلى إلمام كاف بالعلوم التي يوازن بينها، وقدرة كافية على تحليل ما تثيره هذه العلوم من إشكالات، ومحاولة وضع حلول لها... وحقيقة الأمر أن لا غنى للعلماء عن الفلاسفة، ولا غنى للفلاسفة عن العلماء...

رغم أن للفلسفة هذا التأثير المباشر في تطور ونمو المعرفة، إلا أن هناك من ينظر إلى الحقيقة العلمية مستقلة عن الحقيقة الفلسفية، وهناك من يجعل إحداها أساس عمل الثانية، وهناك ثالثاً من يزاوج بين الحقيقتين بوصفهم نتاجاً طبيعياً لعقل الإنسان.[1]

"ويعبر عن هذا الموقف الأخير بصدق "محمود زيدان" في خاتمة كتابه: من نظريات العلم المعاصر إلى المواقف الفلسفية بقوله: إن العلم والفلسفة ليس أحدها غريب عن الآخر. فالفلاسفة مشغولون منذ أقدم العصور بالعلم الطبيعي ومحاولة فهمه وتفسيره. على قدر ما أوتوا من معطيات وأدوات، بينما الفلاسفة حديثاً يعتمدون على زملائهم العلماء في النهل من علمهم ومحاولة الإفادة من هذا العلم في بناء نسقهم الفلسفي. وكثيراً ما يخرج العلماء من ميدان بحثهم العلمي تشدهم مشكلات الفلسفة ويحاولون تكوين مواقف فلسفية تتسق ونتائج بحثهم، كما ينهلون من تراث الفلاسفة. وبذلك يهتم الفلاسفة بأبحاث العلماء كما يهتم العلماء باتخاذ مواقف فلسفية، وكل فريق يستفتي الفريق الآخر في مجال دراسته، بحيث نصل في نهاية المطاف إلى إدراك أن الهدف الأسمى لكلا الفريقين هو تصور عن الكون بالإجمال أو بالتفصيل، أو تفسير العالم الذي نعيش فيه. وكما يختلف الفلاسفة بعضهم

---

1 محمد قاسم مرجع سابق، ص ٦٤- ٦٥.

عن بعض من تصوراتهم أو وجهات نظرهم، يختلف العلماء بعضهم عن بعض في مواقفهم الفلسفية. إلا أن "محمد ثابت الفندي" يتحفظ على هذا التداخل الذي يكاد ينال من دور الفلسفة في القيادة ومبادراتها في التوجيه، ويقترح علاقة بين العلم والفلاسفة تستند إلى ممارسة النقد الذاتي وهو عماد الفلسفة المحقة. فقد نشأت حركة نقد ذاتي لمجموعة الأفكار والمبادئ والأسس التي يقوم عليها بناء العلم ونظرياته المشتقة منها، فنتج عن هذه الحركة النقدية الواعية مبحث "فلسفة العلوم" مجالاً مثمراً للتعاون بين العلماء والفلاسفة ينشد تقويم الحقيقة العلمية في نطاق حقائق المعرفة الإنسانية. فالمنهج العلمي هو مزيج من الجدل الدائم بين الحقيقة والخيال بين ما هو واقعي وما هو محتمل، وبين ما يمكن أن يكون حقيقياً وما هو حقيقي فعلاً. أن هدف البحث العلمي لا يكمن في تجميع ما يمكن تجميعه من وقائع متجانسة... بل إن هدفه في الحقيقة هو بناء تشكيل منطقي مقنع".[1]

أما بالنسبة لنا نقول بأن هناك أشياء نفهمها بسهولة وأشياء كثيرة في هذا العالم نجهلها يلفها الغموض، ولم يتوصل العلم حتى يومنا لفك ألغازها، وحين يصل المرء إلى هذه المرحلة من الضياع يبدأ بالتأمل والبحث للوصول إلى الحقيقة، وهذا البحث يستمر ولا يتوقف ما دامت هناك أشياء تسبب لنا الحيرة. إن كلمة منطق مشتقة من النطق والناطق هو الإنسان العاقل الذي يستخدم عقله ويسخره وفقاً لحاجاته. وهذه الخبرة العملية موجودة بالفطرة عند الإنسان وقد تطورت عن طريق التجربة؛ فالوعي عند الكائنات الحية يتطور عن طريق المحاولة والخطأ.

وكلما كانت التحديات اكبر كلما كانت الاستجابة أعنف لمواجهة التحديات والصعوبات.

---

1 محمد قاسم مرجع سابق، ص٦٨.

الإنسان يعمل على تحسين أحواله بواسطة العقل الذي يقوم بتحليل الواقع، والنظريات المرتبطة بالزمان والمكان، ويتأمل في طبيعة العلاقات القائمة بين الأفراد والمجتمعات، وفي كل الأمور التي تمس حياته ووجوده في هذا العالم، ولا يمكن أن نفصل بين التجارب والعلم وبين التحليل الذي هو أساسه الفلسفة.

الفصل السابع

المحتويات

- الموقع الاجتماعي والتاريخي لعلم السكان
- دور الثقافة والعقائد في تفسير الظواهر المرتبطة بالسكان

الموقع الاجتماعي والتاريخي لعلم السكان

كان موضوع علم السكان محور اهتمام المفكرين والعلماء منذ العصور الأولى للتاريخ، وهذا ما تشير إليه الكثير من النقوش والكتابات القديمة؛ فجذور هذا العلم تعود إلى عهد الإغريق، الذين تركوا تراثاً حافلاً بالمعلومات السكانية، مثل كتاب الجغرافيا لبطليموس، وكتاب الجغرافيا لسترابون، وهناك شواهد على تعدادات سكانية لمصر القديمة ودولة بابل، ويعتبر التعداد الذي أجراه الرومان في عهد سوريوس توليوس servius tllius ق م (٥٣٥ — ٥٧٨) من أفضل التعدادات التي أجريت في العهود القديمة، وفي القرن السادس عشر كانت الكنيسة في أوروبا تقوم بهذه المهمة. ومعظم التعدادات كانت بهدف جمع الضرائب أو كانت تستخدم لأغراض عسكرية، إلى أن ظهرت الأسس الحديثة للتعدادات في المؤتمر الدولي للإحصاء سنة ١٨٧٢، وأصبحت فيما بعد تُعتبر من الركائز الأساسية للدراسات السكانية، ولمعرفة تطور المجتمع العددي والعمري، ولهذا السبب يقوم مكتب الأمم المتحدة للإحصاء بجمع معلومات عن السكان ونشرها، وأي نقص في المعلومات يُعد معرقلاً للبحث السكاني، فمن أهم المشاكل التي تعرقل قيام الدراسات هي عدم الدقة في الإحصائات، لذلك يُعتبر الإشراف الحكومي ضرورياً عند إجراء التعدادات، لتامين التغطية اللازمة والإمكانيات المادية والبشرية، والتعدادات تتم بشكل دوري كل خمس سنوات في بعض الدول مثل في فرنسا واليابان، وكل عشر سنوات في دول أخرى مثل الجزائر وبريطانيا والولايات المتحدة. وأهم المصادر الإحصائية هي السجلات الحيوية التي تسجل المواليد والوفيات والزواج والطلاق بالطرق القانونية. ورغم التقدم في مجال المعلومات لا تزال هناك مشاكل عدم ثقة بالنسبة للأرقام المدونة في السجلات الحيوية، بسبب عدم الدقة، خاصة بالنسبة لتسجيل وفيات الأطفال وأسبابها. ولتأمين معلومات

إحصائية دقيقة لا بد من إعداد وتدريب الأفراد الذين يقومون بهذه المهمة. وقد أثبتت الدراسات بأن من ١ إلى ٢٪ من مجموع المواليد لا تدخل في الإحصائات، كذلك بالنسبة للبيانات المتعلقة بتسجيل الزواج أو الطلاق، كما هناك خلط بين الزواج الرسمي والزواج غير الرسمي. فلا يمكن الاعتماد على السجلات فقط عند القيام بالدراسات ويتوجب على الديموغرافيين ألا يعتمدوا كثيراً على البيانات الواردة في هذه الوثائق خاصةً في البلدان النامية حيث لا تتوفر البيانات الصحيحة، وغالباً ما تكون مشوبة بالأخطاء الشائعة. أما في بعض الدول مثل اسكندينافيا هناك ما يسمى بالسجل الدائم وهو عبارة عن ملف خاص بكل فرد يُفتح عند الولادة وينتهي بعد الوفاة تُسجل فيه كل المعلومات المتعلقة بالفرد، وهذه المعلومات تساعد في الدراسات والأبحاث، ولكن يمكن القول أن القضايا الديموغرافيا شهدت تقدماً بعد تطور أساليب التحليل الكمية، وإدخال التقنيات الحديثة كالكومبيوتر، وأصبحت البيانات والمعلومات تحرز نتائج أفضل مما ساعد على تقدم وتطوير هذا العلم.

ولكن ماذا عن تأثير الثقافة والايديولوجية في نتائج الدراسات، وفي طرق تحليل البيانات، وتطبيق برامج التنمية؟

دور الثقافة والعقائد في تفسير الظواهر المرتبطة بالسكان:

يكتسب الناس المعلومات خلال حياتهم بسبب عملية التنشئة، وكل فرد يتأثر بالقيم والأعراف والأنظمة التربوية والسياسية والعقائد، ولا يمكن لأي نظام تربوي في العالم أن يخلو من التأثير على التوجه المستقبلي للأفراد من الناحية العقلانية والمنهجية. والتربية السكانية تهدف من خلال أعمال ثقافية ودراسية نظامية أو غير نظامية تدريس مواضيع البيئة والمجتمع، على نحو يربط المواطن أو التلميذ بواقعه الاجتماعي الحاضر، ولهذا يتم تحديد المضامين المعرفية للتربية المتعلقة بالبيئة والعمل والمجتمع وحقوق الإنسان...

وغيرها بما يتناسب مع السياسة العامة للبلد، فرجل السياسة بحاجة إلى مراقبة التغيرات التي تحصل في المجتمع من أجل المصلحة الوطنية، والتعامل معها بطريقة تحقق الأهداف الرامية إلى تحسين أوضاع المواطنين، وهذا لا يتحقق إلا من خلال برامج تنمية اجتماعية واقتصادية تتناسب مع حجم السكان الفعلي، وقد أثبتت الدراسات العديدة التي أُجريت في الدول النامية فشل الدراسات التنموية التي أهملت الجوانب السكانية، وأثبتت أن الوضع السكاني المتردي في الدول الفقيرة ناجم عن سياسات سكانية وخطط تنموية غير فعالة اقتصادياً، ولا تساعد في تحسين الأوضاع السكانية. فالتنمية لا تقتصر على تطوير وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين، بل تفترض تحسين المجتمع من حيث البنية الاقتصادية والسياسية، ولتحقيق خطط تنموية أفضل تساهم بشكل إيجابي في تحسين أوضاع المجتمعات لا بد من الجمع بين الديموغرافي والاجتماعي والنفسي والثقافي، فالباحث الديموغرافي يجب أن يهتم بكل هذه الأمور وأن يجمع بين النظري وبين الواقعي، بهدف تحسين حياة الجماعة؛ فبعض النظريات تصلح لتطبيقها في مجتمع ولا تصلح في مجتمع آخر، فهناك حاجة إلى تفهم النظريات وتعاون بين أخصائيين من مختلف العلوم، ولهذا دعت خطة العمل العالمية للسكان على تشجيع المؤسسات التربوية في جميع الدول على توسيع مناهجها لتشمل دراسة متكاملة للسكان، بما فيها دراسة الأسرة، ودراسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك من الضروري العمل على توصيل هذه الثقافة إلى العمال الريفيين والحضريين، وكبار موظفي الحكومة وعامة الناس، لأن هذه التوعية تُعين الناس على إدراك وتحديد طبيعة المشاكل والمخاطر التي تواجههم، للمساهمة في تحسين نوعية الحياة الإنسانية، لأن التطور يعتمد بالدرجة الأولى على سلوك ونضج الأفراد، ثم على خطط تنموية يحققها سياسيون مستنيرون. ولكن من الصعب التوصل إلى خطط وآراء محايدة تحقق

التوازن بين الاتجاهات والقيم المختلفة، وهذا ما نُلاحظه بوضوح حين نتتبع النظريات المتعارضة في بعض المسائل السكانية؛ فبعض الباحثين اعتبر الزيادة السكانية ثروة وبعضهم اعتبرها خطر على البيئة، ولهذا السبب انصبت الدراسات والأبحاث على دراسة العلاقة بين السكان والبيئة؛ ويعتبر توماس روبرت مالتوس أول من أثار الجدل حول نظريته السكانية المتعلقة بالتزايد السريع للسكان، وتتلخص نظريته في أن السكان يميلون إلى التزايد بدرجة أسرع من زيادة الموارد الغذائية اللازمة لهم، فقدرة الإنسان على النمو تخضع للمتوالية الحسابية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤، ١٢٨، ...الخ) بينما الموارد الغذائية تتزايد وفقاً للمتتالية (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ... الخ) فكمية الغذاء تتضاعف تسع مرات خلال كل مئتي عام، بينما عدد السكان يتضاعف ٢٥٦مرة خلال مئتي عام، وهذا حسب رأيه يسبب مشاكل متعددة منها سوء التغذية والنقص بالسعرات الحرارية، وما يترافق مع النمو السكاني الهائل من تلوث البيئة إذا لم تحد الكوارث والحروب من التكاثر البشري، ويعتبر مالتوس الكوارث والحروب والأمراض ضوابط إيجابية للحد من التكاثر السكاني. وهذه النظرة المتشائمة بالنسبة لإنتاج الغذاء تعتمد في بنائها على قانون "الغلة المتناقصة" للاقتصادي ديفيد ريكاردو حول استغلال الأراضي، ويعتبر مالتوس الفقراء أعباء على المجتمع وهم حسب قوله فئة غير منتجة وهم المسؤولون عن فقرهم، كما اعتبرهم الفئة الأكثر إنجاباً في المجتمع بغض النظر عن قدرتهم على إعالة أولادهم، وهذه النظرية حظيت باستحسان الإقطاعيين والرأسماليين، أما المفكرين الاشتراكيين أمثال "ماركس" و"أنجلر" فقد هاجما "مالتوس" هجوماً عنيفاً، وهما يعتقدان أن المجتمع الاشتراكي يتمتع بقدرة إنتاجية عالية في ظل تخطيط شامل وعدالة في توزيع الدخل. ولحسم هذا الجدل القائم بين أتباع المالتوسية وبين منتقديها يتطلب الأمر تضافر عدد من الفروع العلمية والمعرفية لتفسير الظواهر، ولترشيد

السلوك السكاني، فالتلوث الحاصل للبيئة اليوم كان معظمه بسبب التكنولوجيا المتطورة، والمواد السامة التي تنتجها الدول الصناعية أكثر مما هو بسبب الزيادة السكانية، وبات من الواضح أن إنتاج الغذاء قد تحسن كثيراً على الصعيد العالمي منذ الخمسينات نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة والبذور المحسنة، ونتيجة التوسع في تخصيب الأراضي الصالحة للزراعة، وسهولة التبادل التجاري بين الدول؛ ففي تقدير العلماء أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في وقتنا الحاضر لا تتجاوز ١٥٪ من مجموع مساحة اليابسة، ويمكن رفع هذه النسبة حسب تقدير العالم الإنجليزي "جون برنال" إلى ٧٠٪ وذلك باستخدام الأساليب العلمية في الزراعة، وهذه الزيادة تكفي لإطعام ٣٥ مليار نسمة أي ما يعادل عشرة أضعاف سكان المعمورة. كما يذهب الاقتصادي الإنجليزي "كولن كلارك" في تحليله على أنه يوجد في العالم مساحة تُقدر بحوالي ٨١ مليون هكتار يمكن أن تُنتج ما يكفي لإطعام ٤٥ مليار نسمة.

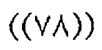
ولا يمكن تجاهل الكميات الهائلة من الأغذية التي توفرها البحار والمحيطات. وفي الواقع أن إنتاج الطعام في العالم يتم بوفرة، حيث يوجد كميات هائلة من الطعام تفوق بكثير معدلات الزيادة السكانية بما لا يقل عن ١٦٪ ؛ ولكن وجود ملايين من البشر على حافة المجاعة مسألة معقدة جداً، وقد اختلف المحللون على تحديد أسبابها فالبعض اعتبر أساسها متعلق بالسياسات الإنمائية التي لا تهتم بتحسين ظروف العيش لهؤلاء البشر عن طريق تدريبهم على العمل لتحسين ظروف حياتهم، وإعادة توزيعهم الجغرافي لتخفيف الأعباء عن المناطق المزدحمة، وتطبيق سياسة محو الأمية التي تساهم في رفع مستويات التوعية. ومن ضمن خطط التنمية التي تهدف إلى تحسين مستويات العيش أيضاً الحد من حملات الترويج للأشياء غير الضرورية كالملابس والمفروشات والسيارات الباهظة الثمن، التي لا تفيد غير المتاجرين

بها وتساهم في زيادة الجشع عند الأفراد الذين تبهرهم المظاهر كي يتمكنوا من اقتناء هذه الأشياء؛ فالمسألة المتعلقة بالفقر بالنسبة لهؤلاء المحللين، هي مسألة فكر تنموي أكثر مما هي نقص في الموارد. أما بالنسبة لمحللين آخرين - كما سبق وأشرنا- بأن الفقراء هم فئة غير منتجة وهم .المسئولون عن فقرهم وهم أعباء على المجتمع، وهذه مسألة واضح فيها التناقض وتدل على عقليات مختلفة، وكل تفسير لا يقوم على قاعدة معلومات صحيحة قد يفوت على المجتمع فرصاً كثيرة لتصحيح أوضاعه. كل نظرية يكتنفها قدر كبير من الضبابية واللبس لن تكون مقبولة.

الفصل الثامن

المحتويات

- التعريف ببعض المؤشرات الديمغرافية



التعريف ببعض المؤشرات الديمغرافية:

١ - الفقر:

يصعب على الباحث أن يعي جيداً أبعاد مشكلة أو ظاهرة الفقر، فلا يمكن قياس مستوى الفقر من خلال منظور الدخل فقط، فهناك أبعاد أخرى غير التفاوت في الدخل، فقياس نسبة الفقر متعدد الأحجام، وهو يركز على الحرمان من العناصر الضرورية، منها تأمين التغذية الجيدة، والخدمات الصحية، أو مياه نظيفة، وهناك عدم وجود فرص عمل، والحرمان من التعليم.

تعريف الفقر لا يتحدد من خلال قياس الفارق بين الأفراد الأكثر ثراءً في المجتمع وبين الطبقات الأخرى، بل أن تعريف الفقر يتحدد كما سبق من خلال الغذاء الرديء وعدم القدرة على تأمين الكفاية من الطعام، وهناك مؤشرات واضحة تدل على للفقر من خلال نوعية السكن، والافتقار إلى الحاجات الأساسية، التي تمكن الفرد من المشاركة في الحياة الاجتماعية.

ولا يمكن قياس الفقر من خلال التفاوت في طبقات المجتمع، لأن التفاوت في أكثر الأحيان يكون نتيجة السياسات التي لا تراعي مبدأ المساواة في الحقوق بين أفراد المجتمع الواحد، وعندما يكون الفرق شاسعاً بين المواطنين يسبب مشاكل عديدة منها مشاكل نفسية مثل: عدم الرضا عن النفس، أو الحسد ومحاولة تقليد الأغنياء من خلال المظاهر الخادعة. وأحياناً أخلاقية تتمثل في بعض التصرفات الغير قانونية كالسرقة أو ارتكاب الجرائم بسبب الجشع وبهدف الحصول على المال.

المسألة ليست مسالة مالية بقدر ما هي فكر تنموي وفكر اجتماعي وسوء تخطيط، والمسألة ليست ندرة المدخرات بقدر ما هي مسألة معرفة

كيفية استثمار المدخرات وصرفها على الحاجيات الضرورية والحد من الإسراف.

الدولة يمكن أن تساهم في التقليل من حدة الفقر بتأمين بعض المستلزمات الضرورية، كالرعاية الصحية، وتخفيض أسعار بعض الأغذية، وتأمين التعليم. والحصول على وظيفة قد لا يكفي لتحرير العامل من الفقر، بل من الضروري دراسة ومراقبة الأجور، ودراسة معدل ساعات العمل، وتحسين الحوافز للعمال.

وعلى أرباب العمل تدريب العمال على تحسين مهارات العمل، فالتدريب له مردود إيجابي على العمال وعلى أرباب العمل.

ومن أسباب الفقر أيضاً نظام التبعية في معظم دول العالم الثالث، الاستقلال الحقيقي للدولة هي عندما تكون دولة قوية قادرة على تأمين حاجاتها الأساسية الزراعية والصناعية، وعدم الاكتفاء الذاتي هو من أهم أسباب التخلف؛ إن سندات الدين العام تُقسم كحصص على مجموع عدد السكان، فخطر الدين العام يتقاسمه كل أفراد المجتمع، والثروات في المجتمع تعود بالفائدة على كل فرد، فهي تساهم في تحسين السوق وحركة الاقتصاد. ولا شيء يحد من الفقر أكثر من سياسات تنموية سليمة. ويعتبر الإعلام من أهم الوسائل الفعالة التي تعزز سلطة الدولة وتخدم أهدافها وتمكنها من السيطرة على الوعي الجماعي، ولكن حين يكون الإعلام غير موجه يؤثر في إضعاف الدولة فتصبح غير قادرة على محاربة المصالح الخاصة، فالترويج لسلع الاستهلاك الترفي يضمن أرباحاً للدول المصدرة، ويزيد أعباء الديون على الطبقات الفقيرة. ومعظم المساعدات الخارجية لا تحل مشاكل الفقر، بل هي مجرد مساهمات ثانوية ومؤقتة، رغم وجود الكثير من المنظمات الدولية التي تهتم بالسكان الفقراء في العالم، على سبيل المثال:

المنظمة العالمية للتغذية، ومنظمة اليونسف. والحلول لهذه المشكلة تكون ببذل الجهود التنموية المحلية.

٢ - **الهجرة:**

الهجرة ظاهرة سكانية قديمة ومؤشر له أكثر من دلالة فهي مرتبطة مع ظاهرات أخرى مثل الفقر ويعتبر العامل الاقتصادي المسبب الأول للهجرة، تليها الحروب فهي تؤدي في أكثر الأحيان إلى هجرات قسرية جماعية، نتيجة ضغوط سياسية أو عرقية. وما عدا ذلك فإن قرار الهجرة هو قرار شخصي فالهجرات الطوعية تحدث سعياً وراء مستويات معيشة أفضل، وللبحث عن فرص العمل. ملايين الناس يهجرون الريف أو المناطق النائية باتجاه المدن الكبرى، وأحياناً يهاجر الأفراد الأفضل تعليماً في ظل عدم التقدير المعنوي والمادي لأصحاب الخبرات فيضطر هؤلاء إلى الهجرة للعمل في الخارج، فيخسر الوطن طاقات إنتاجية يمكن أن توفرها هذه الكوادر، ويستفاد منها في دول أخرى. والأفراد الأقل حظاً من التعليم يهاجرون أيضاً بسبب عدم التكيف مع أعمال بمعدلات دخل متدنية، ولكن كثير من الشباب يُصابون بخيبة أمل لأن غالبيتهم لا يجدون ما يطمحون إليه في المدن فينضمون إلى مجموعة العاطلين عن العمل، ومعظم المهاجرون يبدؤون القيام بأعمال ومهن جديدة، وغالباً ما تكون أعمال بسيطة لا يرغب السكان الأصليين بمزاولتها، ولا يقتصر دور المهاجرون الجدد على القيام بهذه الأعمال البسيطة الصعبة بل يتوجب عليهم دفع كامل الضرائب للدولة وهذا يزيد أمورهم تعقيداً. وينجم عن الهجرة باتجاه المدن الكبرى تؤدي إلى سؤ توزيع للسكان وهذا الخلل يشكل حالة من الفوضى وعدم الاستقرار والبطالة، وينجم أيضاً عن هذه الزيادة المفرطة انتشار بعض الأمراض المعدية وحوادث العنف والسرقة.

هناك تشريعات وبرامج للحد من الهجرة وأخرى لتشجيعها، وهنا يبرز دور السياسات السكانية في عملية إعادة توزيع السكان بشكل يتلاءم مع حاجات البلد.

٣- مؤشر التعليم:

في كل المؤشرات السكانية يوجد نواح سلبية ونواح إيجابية، مثلاً: مؤشر ارتفاع مستوى التعليم، هو مؤشر إيجابي يؤدي إلى محو الأمية، ويزيد عدد المتعلمين، ويرفع المستوى الثقافي، ويؤمن فرص عمل، وبنفس الوقت يؤدي التعليم عند بعض المتعلمين غير المثقفين أو غير الناضجين إلى ردود فعل سلبية فتصبح الزيادة في عدد الشهادات من أحد أسباب البطالة، لأن مفهوم التعليم عند هذه الفئة مرتبط بمفهوم الشهادة والمستوى الاجتماعي، وهذه مشكلة في صميم المجتمع وفي القيم السائدة في المجتمع، التي تعتبر إن التعليم الجامعي يرفع المستوى الأدبي للمتعلم ويمنحه لقب متميز ووظيفة مرموقة، فيقتصر دور التعليم بهذا الشكل على نواح محددة، وعلى ذهنية محددة تحتقر العمل اليدوي والمهن الشريفة التي لا يمكن للمجتمع أن يقوم دونها، وهنا بهذا المعنى يمكن ربط مؤشر ارتفاع مستوى التعليم مع ارتفاع مؤشرات البطالة، وذلك حين يصعب تأمين فرص عمل للمتعلمين تتناسب مع مستوى طموحاتهم، فهل يمكن توظيف آلاف الطلاب المتخرجين من اختصاص واحد كالهندسة مثلاً، أو المعلوماتية، أو المختبر، وغيرها، في وظائف عامة برواتب مرتفعة وهذه الوظائف محدودة العدد، ويبقى المئات من هؤلاء الطلاب عاطلين عن العمل بسبب رفضهم لأعمال أو لوظائف بدرجات أقل لأنها بالنسبة لهؤلاء وظائف لا تُعبر عن مراكز مرموقة، وهل يمكن ترك باقي المهن والحرف الأخرى التي يحتاج إليها المجتمع شاغرة لأنها لا تمنح اللقب المرموق لأصحابها.

٤- الولادات:

الـولادات هـي مـن أهـم المؤشـرات الـتي يدرسـها الـديمغرافي، وهـي مؤشـر إحصائي يساعد على معرفة خصائص كل مجتمع . يُقصد بالولادات، المواليد الذين يولدون في فترة زمنية معينة (سنة) وتُحسب نسبتهم لكل ألف من عدد السكان، وتعرف هذه النسبة بقسمة عدد المواليد في نفس السنة على عدد السكان العام مضروباً بألف.

$$\text{معدل الولادات} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد السكان العام}}$$

إن تأثير الظواهر الاجتماعية في المجتمعات البشرية أدت إلى انقسام العالم إلى فئتين: فئة الدول المتقدمة، وفئة الدول السائرة في طريق النمو (المتنامية).

كما إن الثورة الزراعية والتطور التقني في وسائل وأساليب الإنتاج الزراعي في الدول المتنامية ساعدت المجتمع البشري في هذه الدول على مواجهة الكوارث والمجاعات. ثم حدثت الثورة الصناعية في أوروبا (في القرن الثامن عشر) فكان لها أكبر الأثر في تطور وسائل النقل التي ساهمت في نقل المواد الغذائية من المناطق الوفيرة الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك التي لا يكفيها إنتاجها الغذائي أساساً لسد حاجات سكانها".[١]

"وكذلك فالاستقرار السياسي النسبي وتطور الطب والعلاج الوقائي أدى إلى تناقص عدد الوفيات فساعد في تزايد عدد السكان في الدول الأوروبية الغربية، مما جعل مالتوس يبحث بمشكلة تزايد السكان السريع عبر نظريته التشاؤمية وذلك ما بين ١٨٠٠- ١٨٠٢ محذراً من عواقب التزايد السكاني والصراع ما بين السكان ومواردهم الغذائية." [٢]

---

1 د. علي وهب جغرافية الإنسان والنشطات البشرية في البيئات بيروت ١٩٩٨ ص ٤٠.

2 نفس المرجع ص ٤١.

- تتأثر معدلات الولادات بعدة عوامل من بينها :

١_العامل الديني يؤثر في معدل زيادة المواليد، فبعض الأديان تعتبر تحديد النسل جريمة لأن المولود هدية من الله، كما تمنع تعدد الزوجات، أو الإنجاب دون زواج. وبعض الأديان تسمح بتعدد الزوجات مع تحريم الإجهاض أيضاً وهذا العامل يساهم في زيادة عدد المواليد.

٢_العامل الديمغرافي: يساعد نسبياً في زيادة أو قلة الولادات، وذلك لأسباب منها تكوين السكان القادرين على الإنجاب حسب الجنس (ذكور و إناث)، وفئات السن (شباب أو شيوخ)، ونسبة الوفيات عند صغار السن، ثم الهجرة والنزوح فمعظم المهاجرين هم من الشباب.

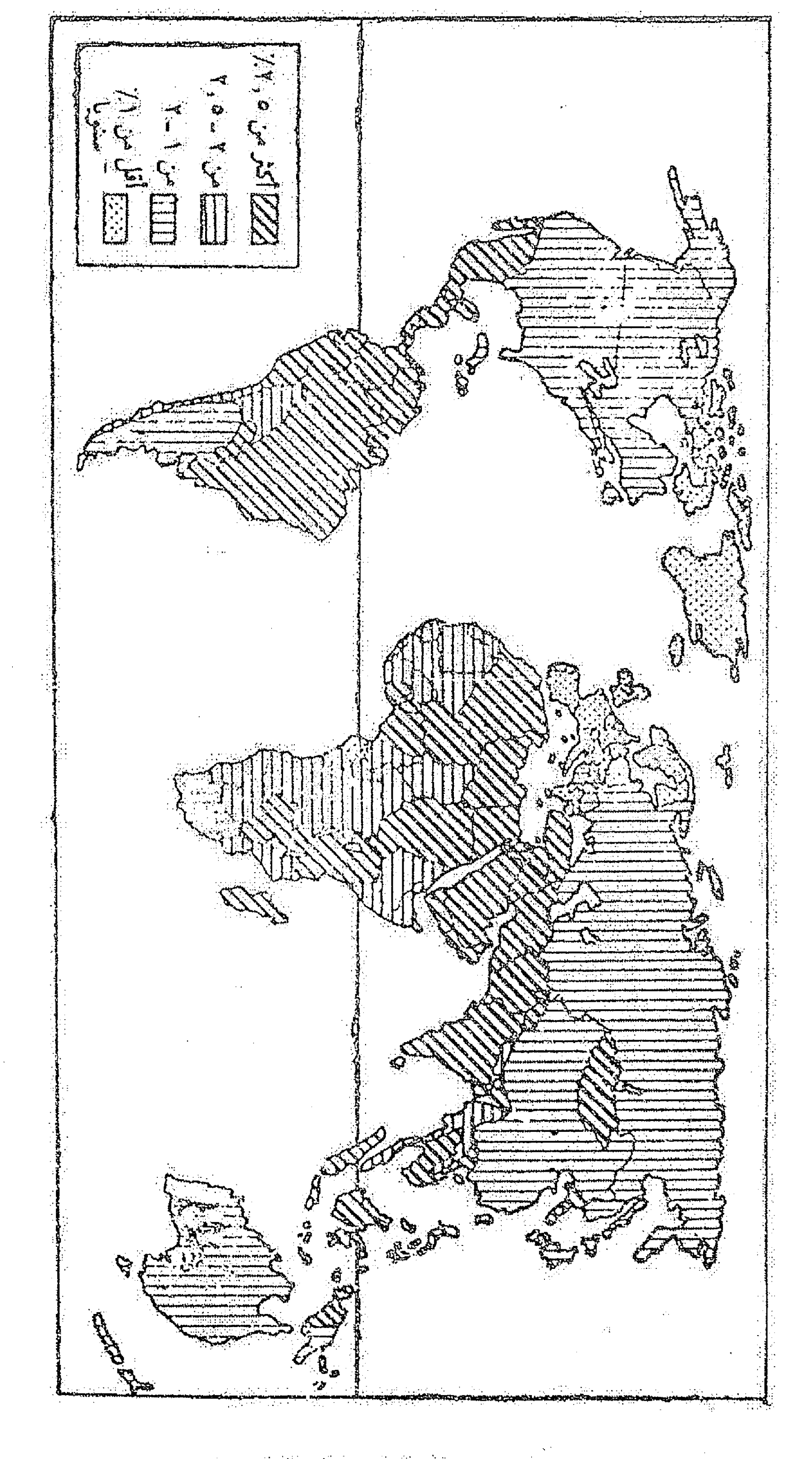
٣_ العوامل الاجتماعية: لهذه العوامل دور أساسي في تحديد الإنجاب، تتحدد بدور المرأة وعمرها ومستواها العلمي ونوع العمل الذي تقوم به، وكذلك الذكور ينقسمون حسب الأعمال التي يقومون بها. فالمرأة العاملة، والصناعيين وأصحاب المهن العالية هم أقل إنجاباً من العاملين في الزراعة والحرف.

٤_العامل الاقتصادي: تُعتبر الأوضاع المعيشية عاملاً مؤثراً في معدل النسل، وإن سبب انخفاض معدل الولادات يكون أحياناً بسبب النقص في الرعاية الصحية، أو بسبب النقص في الغذاء. وأحياناً بسبب الرخاء الذي يساهم في توفير الوسائل المتطورة لمنع الحمل، بينما لا تتوفر مثل هذه الوسائل عند الفقراء.

٥_العامل الغذائي: إن هذا العامل قد كثر حوله الجدل، لكن التجارب الحديثة التي أجريت على الحيوانات أدت إلى أعطاء نتائج بأن ارتفاع نسبة المواد البروتينية الحيوانية في الغذاء تؤدي إلى بعض حالات العقم، كما تنخفض معدلات الولادات تدريجياً كلما ازدادت نسبة تناول المواد الغنية بالدهنيات والبروتينات، وعلى العكس من ذلك فان ارتفاع معدل الولادات

ويحدد المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات للأمم المتحدة الغاية من دراسة الوفاتية بأنها قياس تأثير الموت على المجموعات السكانية، مما يستلزم إيجاد المعايير والمؤشرات الخاصة التي تسمح بقياسها ودراستها لمعرفة مسار تطورها. إن تأثير الموت يزداد مع تقدم العمر، لكن مستوى الوفاتية قد انخفض بشكل ملحوظ بسبب تقدم الرعاية الصحية خلال الأعوام الماضية، وكذلك معدل وفيات الأطفال الرضع قد انخفض أيضاً في بعض البلدان المتطورة، ولكن مستوى الانخفاض يختلف من مجتمع إلى آخر ومن فئة اجتماعية إلى أخرى، حسب المستوى الاقتصادي ومستوى العناية الصحية ومستوى التغذية السليمة، وكذلك تختلف النسبة حسب المهن فتزداد بين فئات العمال الذين يعملون في مهن خطيرة، وتزداد أيضاً بين الأشخاص الكحوليين فللكحول تأثير مباشر في زيادة حوادث السير وزيادة الأزمات الصحية والنفسية. وهناك فرق بين الدول فالدول الفقيرة التي تهمل الجانب الطبي ترتفع فيها نسبة الوفيات، خاصةً وفيات الأطفال. وكذلك سؤ التغذية يؤدي إلى المجاعة وانتشار الأمراض منها فقر الدم. لذلك يُعتبر معرفة معدل الوفيات من المؤشرات المهمة في تقدير عدد السكان وفي التركيب العمري للسكان، حيث نجد في بعض المناطق ارتفاع في معدل وفيات الأطفال وصغار السن، أما بعض المناطق يرتفع فيها معدل وفيات كبار السن. وفي بعض البلدان التي عانت من الحروب ترتفع فيها نسبة وفيات الشبان، لتصبح نسبة الإناث مرتفعة.

ولكن أياً كانت الفروق القائمة بين الدول المتخلفة والدول الغنية أو داخل الدولة المتخلفة الواحدة فيما يتعلق بمستوى معدل الوفيات نجد أن هناك اتجاهاً ملحوظاً وسريعا لانخفاض معدل الوفيات في غالبية الدول، وبالذات في السنوات الأخيرة، هذا في الوقت الذي ظل فيه معدل المواليد مرتفعاً وثابتاً تقريباً.



معدل نمو السكان في العالم

الفصل التاسع

المحتويات

- تصنيف نظريات علم السكان
- أهم العناصر التي تميز السكان

تصنيف نظريات علم السكان

تقسم النظريات السكانية إلى نوعين، نظريات طبيعية بيولوجية، ونظريات اجتماعية. وهناك علاقة وترابط بين البيولوجي والاجتماعي. وعندما يدخل البيولوجي والاجتماعي في بنية ظاهرة تؤدي معرفة أحدهما إلى معرفة الآخر، فالذي يتحكم في نمو السكان بالنسبة لأصحاب النظرية الطبيعية هو طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه، وإذا كان للإنسان سيطرة على العالم الذي يعيش فيه فهي سيطرة محدودة. والنظريات الاجتماعية تعتقد أن نمو السكان إنما يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي تُحيط بأعضاء المجتمع، ويجمع بين هذه النظريات اعتقاد واحد مؤداه أن نمو السكان لا يرجع إلى قانون طبيعي ثابت، فهو يتغير حسب الوسط الاجتماعي الذي يؤثر على الأفراد. وعند تحليل أي ظاهرة يتبين لنا مجموعة من الظواهر تتفاعل مع هذه الظاهرة وتؤثر في تشكلها.

أهم العناصر التي تميز السكان:

١ – العنصر البيولوجي: وهذا العنصر يرتبط بالتكوين الفزيولوجي عند البشر والصفات المميزة لفرد ما والتي تفرقه عن الآخرين، ولا يمكن تغيير ما يتصل بإمكانية الحياة ومدتها وسن البلوغ أو اليأس... وغيرها، ومن خصائص هذا العنصر ثباته على مر الأجيال.

والوراثة البيولوجية تمثل العنصر الرئيسي من العناصر المؤثرة في شكل ولون وحجم الهيكل البدني، وفي أعضاء الحس الرئيسية، معتمدة على الخصائص الوراثية للأبوين المرتبطة بعامل المورث جين Gene وهذه الموروثات تنتقل من جيل إلى جيل. وقد شهدت الدراسات الإحصائية في السنوات الأخيرة تطوراً استفاد منه العلماء بهدف الكشف عن بعض المتغيرات البيولوجية عند

الإنسان كحجم الجمجمة وطول القامة والعمر... وتأثير هذه المتغيرات على حياة البشر.

٢ – العنصر النفسي: من العناصر غير الثابتة يتغير حسب الدوافع الشخصية والضغوط الاجتماعية، فالعقل يستثمر باطنياً المعلومات الفطرية والمكتسبة وهذه المعلومات هي أساس التوافق مع النفس ومع المحيط الاجتماعي، في المجتمع يعاني بعض الأفراد من متاعب نفسية نتيجة الصراع بين رغباتهم الخاصة وحاجاتهم الانفعالية، وبين قوانين المجتمع الصارمة، فالمقصود بالعنصر النفسي كل ما يحدث في النفس من نزوع إرادي لتحقيق بعض الأهداف، أو لإشباع بعض الغرائز.

٣ – العنصر الثقافي: عنصر يتأثر بالتربية المتوارثة وطريقة التفكير والتعلم، فالثقافة هي نتاج للتطور والناس تتأثر بالمنقول الثقافي أكثر من التأثر بالوراثة. والثقافة هي جزء لا يتجزأ من الحياة الواقعية، وجزء من الحياة اليومية، إنها رؤية الشعوب وهي مرتبطة بالعادات والفنون والجغرافيا والمعتقدات والإنتاج، وحتى في الطعام والملبس والثقافة تبدأ بالمعرفة ثم تتحول إلى ثقافة عبر الاتصال وتعلم المهارات المعرفية البشرية الموجودة مسبقاً في المجتمعات والمجتمعات تتمايز فيما بينها بنوعية المعارف المتراكمة لديها.

وقد ساهمت العولمة بامتزاج الثقافات وانتقال الأفكار بطريقة سريعة عبر وسائل الإعلام والأقمار الاصطناعية ولكن انتقال المعرفة وانتشار الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة تقوم بانتقال المعرفة من الدول الغنية المتطورة إلى الدول الفقيرة، وفي أحيان كثيرة تشكل هذه الأفكار الوافدة تهديداً على الثقافة المحلية.

٤ – العنصر الديني: يعتبر الدين المؤشر الأكثر أهمية الذي يعمل على تغيير النماذج الاجتماعية وعادات وحياة الشعوب، والبعد الديني له تأثير مباشر على الهوية الجماعية والشخصية.

٥ – العنصر الوراثي: يرث الإنسان عن آبائه وأجداده صفات كثيرة منها لون البشرة وطول القامة والملامح ويرث أيضاً الأفكار والسلوك. لقد أدى التقدم في العلوم إلى توفير كثير من المعلومات حول الصفات النوعية، التي أفادت الدراسات العلمية للسكان المهتمة بتحسين نوعية السلالات البشرية. ولكن دراسة علم الوراثة السلوكي عند الإنسان هو علم جديد، ودراسة تأثير الجينات على السلوك تتطلب تحليلاً للأسرة والسكان لمعرفة تأثير الوراثة على السلوكيات التعليمية الفطرية والعدوانية، وهذه مسألة معقدة وهناك حاجة إلى مراجعة شاملة للمسائل التي تثيرها البحوث في مجال علم الوراثة السلوكي.

الفصل العاشر

المحتويات:

- الدراسات السكانية في لبنان
- الدراسات الأكاديمية في الجامعة
- النماذج والأسلوب المنهجي
- الدراسات السكانية ما بين النظرية والواقع
- تحليل الصعوبات التي تواجه الباحثين

الدراسات السكانية في لبنان

أدى الاهتمام بالمسائل السكانية في معظم دول العالم المتقدمة إلى تكثيف برامج التخطيط ورسم السياسات والتوعية. فهناك حاجة ماسة إلى الدراسات والنظريات التي تساهم في مساعدة الأفراد والمجتمعات على تفهم أسباب المشاكل في مختلف القضايا السكانية والتعريف بأثر هذه المشاكل على حياة الأفراد والمجتمعات.

ونتيجة هذا الاهتمام تم تأسيس بعض المنظمات الدولية التي تُعنى بالقضايا السكانية، للقيام بدراسات وإجراء التعدادات للسكان وتدريب فنيين للقيام بهذه المهام، وتم إدخال هذه القضايا ضمن المناهج التربوية. ومنذ أوائل السبعينات ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم معونات مالية وتقنية لدعم البرامج السكانية.

وقد أصبح من المتعذر قيام أي مشروع تنموي دون الارتكاز على دعائم إحصائية، فالتعداد هو بمثابة صورة رقمية للواقع، فهو يمد الدارسين والباحثين بالمعطيات الدقيقة التي تساعد على كشف الوقائع وتحليل الظواهر الديمغرافية ومعرفة مدى تفاعلها مع المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فعلم السكان يجب أن يقارن ما بين. الإمكانيات المتوفرة في الحاضر والحاجات الضرورية للمستقبل. عن طريق تحليل البيانات، وهذا يعتمد على قدرة علماء الإحصاء والمحللين في إعطاء بيانات دقيقة كي يتم التوصل إلى نتائج علمية منطقية تساهم في إيجاد حلول لمختلف القضايا السكانية.

رغم هذا التطور الحاصل على مستوى العالم في العلوم السكانية والإحصائية لا زالت هناك بعض المجتمعات تفتقر إلى الدقة في مجال التعداد، والبعد عن الشمول والموضوعية في تحليل البيانات. ومن المؤسف القول إن لبنان

وهو البلد الوحيد ضمن هذه الدول التي تفتقر إلى التعداد والى سياسة سكانية واضحة المعالم، فلبنان لم يقم بتعداد سكانه منذ العام ١٩٣٢. ولذلك يصعب تنفيذ أي مخطط إنمائي نظراً لغياب المعطيات الإحصائية اللازمة.

وبعض الدراسات السكانية في لبنان إن وجدت تهدف إلى تقديم معلومات وأرقام لطبيعة غير علمية، ولإغراض تجارية أو سياسية في هذا البلد الذي يفتقد إلى نظرة اجتماعية ووطنية موحدة؛ ولهذا ظلت معظم هذه الدراسات بعيدة عن الموضوعية والواقع، ولم تساهم في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية القائمة، وكل ذلك بسبب الواقع السياسي المتأزم الذي يعتمد على المحاصة والطائفية، والذي يحرم هذا البلد من قيامه ونهضته، ويعمل على تكريس مصالح ذوي النفوذ وكبار الموظفين والرأسماليين فقط، ولا يساهم في حل مشاكل آلاف الكادحين والمشردين الذين يعانون من الفقر أو المرض أو التشرد.

إن أزمة المشاريع الإصلاحية ليست بالضرورة نتيجة أسباب مالية بل هي أزمة نتيجة الواقع السياسي الحالي، ونتيجة عدم إعطاء أهمية لمعظم الدراسات الجريئة التي تتعرض بدورها إلى جميع الضغوط والقيود في ظل النظام السياسي القائم.

إن الواقع السكاني في لبنان يحتاج إلى تربية سكانية واضحة مبنية على أسس علمية وموضوعية، وتنفيذ السياسة السكانية يتطلب شروطاً محددة أولها القرارات السياسية والتنفيذية، ويتطلب إعداد كوادر بشرية تتحمل المسؤوليات والمهمات، ويُفترض على الباحث في علم السكان أن يكون على معرفة واسعة بمختلف العلوم منها الاجتماعية ومنها علوم الحياة والاقتصاد والجغرافيا والبيئة وغيرها وعليه أيضاً أن يعرف بشكل دقيق طرق التحليل والتفكير المنطقي، وهذه الكوادر المدربة والمؤهلة نادرة.

وفي معظم الدول المتطورة أُدخلت هذه القضايا ضمن المناهج التربوية، في مؤتمر بوخارست للسكان عام ١٩٧٤ تم التوصل إلى بعض التوصيات منها ضرورة إدماج العناصر والبرامج السكانية في البرامج والخطط الاجتماعية والاقتصادية الشاملة مع إنشاء وحدة خاصة على مستوى عالٍ في الهيكل الإداري الوطني للدولة المعنية لتتعلم كيفية التعامل مع المسائل السكانية وأن تضم هذه الوحدة أشخاصاً من ذوي الخبرة والكفاءة بالدراسات السكانية والعلوم الأخرى المتصلة بالسكان ومدربة على القيام بدراسات مستندة إلى حقائق ومعلومات واقعية عن السكان تساهم في إيجاد الحلول لبعض المشاكل. إن إدخال التربية السكانية ضمن مناهج الدراسة يساعد بشكل ملحوظ أبناء المجتمعات على تعلم كيفية اختيارهم لمجال عملهم بما يتناسب واحتياجات التنمية والمجتمع. ولكن التربية السكانية تتأثر بالسياسة السكانية للبلد، وتتأثر بمعتقدات الشعب واتجاهاته، ولهذا هناك صعوبة في نشر وتحديد الأهداف أو التعبير عنها. ومعظم القرارات التي يتخذها الأفراد تؤثر في نوعية حياة الجماعة، مثلاً القرارات المتعلقة بعدد الأولاد، أو بطريقة الاستهلاك، ونوعية العمل، والهجرة، وغيرها من القرارات التي تساهم في رفع مستوى المعيشة أو خفضه. ومنذ أوائل السبعينات ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم معونات مالية وتقنية لدعم البرامج السكانية، وقد أصبح من المتعذر قيام أي مشروع تنموي دون معطيات إحصائية نظراً لارتباطها الوثيق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتعداد هو بمثابة صورة رقمية للواقع وهو يمد الباحثين بالمعطيات الدقيقة التي تساعد على كشف الوقائع وتحليل الظواهر الديمغرافية فعلم السكان يجب أن يقارن ما بين الإمكانيات المتوافرة في الحاضر وبين الحاجات الضرورية للمستقبل وهذا يعتمد على قدرة المحللين وعلماء الإحصاء.

ورغم هذا التطور الحاصل على مستوى العالم في العلوم السكانية والإحصائية ما زالت هناك بعض المجتمعات تفتقر إلى الدقة في مجال التعداد، ومن المؤسف القول أن لبنان هو البلد الوحيد الذي لم يقم بتعداد سكانه منذ العام ١٩٣٢، وعدم توافر البيانات الإحصائية من أهم الصعوبات التي تعترض إجراء الدراسات ومعظم خطط التنمية تتطلب أساساً إحصائياً، فحجم السكان أو عدد السكان له علاقة مباشرة بأحوال الناس من حيث الاكتفاء الذاتي وتوزيع الحصص والموارد.

عدد سكان بعض الدول والكثافة لعام ١٩٩٧ ، ومعدل النمو السكاني للفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠

دول متقدمة				دول متنامية			
الدولة	عدد السكان	الكثافة	معدل النمو	الدولة	عدد السكان	الكثافة	معدل النمو بالألف[1]
كندا	٣٠,١٠٠	٣	٤ بالألف	غواتيمالا	١١,٢	١٠٢,٩	٢٩ بالألف
الولايات المتحدة	٢٦٧,٦	٢٨,٦	٨	الكاميرون	١٣,٩	٢٩,٢	٢٨
				الصين ش.	١٢٣٦,٧	١٢٨,٨	٩
الاتحاد الروسي	١٤٧,٥	٨,٦	٣-	مصر	٦٤,٨	٦٤,٧	٢٥
سويسرا	٧,١	١٧٢	٧	مدغشقر	١٤,١	٢٤	٣٢
انكلترا	٥٩	٢٤١	١٠	موزامبيق	١٨,٤	٢٣	٢٧
فرنسا	٥٨,٦٠٠	١٠٦,٣	٣	تونس	٩,٣	٥٦,٨	١٨
المانيا	٨٢	٢٣٠	٣	الأرجنتين	٣٥,٦	١٢,٨	١٢
النمسا	٨,١٠٠	٩٦,٦	٦	بوليفيا	٧,٨	٧,١	٢٤
السويد	٨,٩٠٠	١٩,٨	٣	البرازيل	١٦٠,٣	١٨,٨	١٣
إيطاليا	٥٧,٤	١٩١	٥-	باراغواي	٥,١	١٢,٥	٢٦
اليابان	١٢٦,١٠٠	٣٣٤	٢	هندوراس	٥,٨	٥١,٧	٢٨
هولندا	١٥,٦٠٠	٤١٨	٥	باكستان	١٣٧,٨	١٧٣	٢٧
بلجيكا	١٠,٢٠٠	٣٣٤	٣	لبنان (تقدير)	٣,٩	٣٧٥	٢٠
النرويج	٤,٤٠٠	١٣,٦	٤	الهند	٩٦٩,٧	٢٩٥	١٦
الدانمراك	٥,٣	١٢٣	٢	الفيليبين	٧٣,٤	٢٤٥	٢١
				العالم	٥٨٤٠,٥	٤٣,٦	١,٤

Images economiques du Monde Paris 1998.

(١) الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٧ ص ١٩٤ و٢١٨.

تأثير الحرب على الواقع الديمغرافي:

إن الحرب ساهمت في تغيير كامل للبنية الديمغرافية وسببت أيضاً كارثة اجتماعية لا تقتصر على النواحي المادية فقط بل تتعدى ذلك إلى قضايا إنسانية.

"إن الحرب مشكلة ملحة، تسبب الموت والدمار والانحطاط. أحداث مأساوية خلفت أكثر من مئة وخمسين ألف قتيل، و مئة ألف معاق، وآلاف الأرامل والأيتام والمشردين، وانتشار أمراض تعاطي المخدرات والإدمان، والأمراض العصبية والنفسية".[1] مما أعاق عمليات التنمية، وازداد عدد العاطلين عن العمل وتعززت كافة أشكال العنف، وكل ذلك كان نتيجة أخطاء بسبب الواقع السياسي. وبعد سنوات طويلة من الحرب المؤلمة التي خلفت هذه الكوارث باتت الحاجة ضرورية ومُلحة للقيام بدراسات تنموية، وأبحاث معنية بالأمور التي تمثل خطراً على كيان الدولة والمواطنين، وخاصةً المواضيع المتعلقة بالعنف والإجرام والفقر وغيرها. ولا شك بان الحرب والانقسامات الطائفية قد أثرت بشكل مباشر على الواقع الديمغرافي فأدت إلى تغيير كامل في البنية الديمغرافية، وسببت الكوارث الاجتماعية، التي لم تقتصر على النواحي المادية فقط بل طالت كل النواحي الإنسانية.

ولا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من أخطار الجريمة دون معرفة الأسباب والدوافع، وقد أثبتت معظم الدراسات أن معدلات الجريمة ترتفع في المجتمعات التي تحتوي على تراكيب اجتماعية متناقضة، كالتي تتسم باتساع الفرق في الدخل بين المواطنين، فاختلال التوزيع يؤدي إلى زيادة الفرق بين الطبقات الغنية والفقيرة وهذا الفرق يعزز الكراهية الباطنية التي تقود إلى صراع لا ينتهي يحرض على العنف، وهناك نظريات مهمة تقول بأن العوامل الاقتصادية هي العلة الأولية لجميع الحروب، تليها الحروب الاستعمارية السياسية أو السلطوية.

هناك العديد من الدراسات عملت على تصوير واقع الحرب المؤلمة بكل تفاصيلها، منها دراسة عن بيروت ما بين(١٩٧٥- ١٩٩٠) تحت عنوان " مأساة

---

1 علي فاعور بيروت (١٩٧٥- ١٩٩٠) التحولات الديمغرافية والاجتماعية و الاقتصادية، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجغرافية للنشر ١٩٩١.

شعب وأرض" تضمن هذا الكتاب دراسة تحليلية مفصلة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي واجهت بيروت في مرحلة الثمانينات والتسعينات:

"جاءت هذه الدراسة لتعاين تكاليف الحرب الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية وقد مثل هذا الكتاب محاولة متفردة، المؤلف تحول إلى مصور حين اكتشف عجز الأرقام مرة واحدة ، في تصوير الواقع. فكيف تعبر الأرقام عن أسرة مسكنها ملجأ بين الركام وخلف أكياس الرمل ووراء الجدران المهدمة... وكيف تروي الأرقام حكاية أسرة ذهبنا لمقابلتها في خطوط التماس الأمامية، دون أن نعرف أنها كانت تدفن زوجها منذ ساعات... وكيف تفسر الأرقام حالة فتاة في الرابعة عشرة من عمرها تتحدث بصراحة عن مهنتها في تجارة المخدرات، وتروي كيف تشردت بعد وفاة والديها وزواج أختها...بل كيف تواسي الأرقام حالة أسرة ذهبنا لاستكمال الاستمارة ومتابعة التحقيق معها بعد توقفنا لأسباب أمنية، ففوجئنا بوفاة الأم التي قتلها القناص منذ يومين، لقد سمعنا الكثير عن القنص الذي يرعب المقيمين في خطوط التماس وحيث لا توجد للشوارع أسماء بل عناوين مكتوبة بخط اليد تحذر من خطر القناص..." هذا التعبير الدقيق عن الوضع الديمغرافي الاجتماعي يأخذنا إلى هناك حيث اختفت كل العناوين ولم يبقى غير الخطر والرعب، هذه الصور تُشعرنا بهول الدمار وحجم الغدر، وأحياناً نكاد نسمع جلبة البؤس التي تسود في الشوارع والأزقة ، في هذه الدراسة جاء الدمج بين الديمغرافية الوصفية والديمغرافية الكمية بقصد استكمال الصورة وجعلها حية لإظهار الواقع بكل أبعاده المادية والإنسانية. "هل يمكن لباحث اجتماعي أو ديمغرافي أن يكتب قصة بالأرقام والبيانات، أن يروي حكاية اجتماعية عاشها، أو يصف شكوى سمعها أو مأساة رآها، فيغير الخطة ويبدل الأهداف التي وضعها، ليواجه الحقيقة كما هي في الواقع، ثم يتابع بحثه وهو ينفذ مسحاً إحصائياً حول أوضاع الناس والقوى العاملة المهاجرة والمهجرة من وطنها. هل يمكن

لجغرافي يسعى لدراسة أن يتحول إلى رحالة يصف المشاهد ويدون الأحداث حسب تسلسلها في الزمان والمكان، ... لقد تساءلت كثيراً وأنا أتنقل بين أثينا، وليماسول ونيقوسيا ولارنكا، هل تستطيع الأرقام والبيانات أن تعبر عن قضايا الناس وأحوالهم بينما هم مشردون، وبعضهم ينام أمام أبواب السفارات والقنصليات .للحصول على تأشيرة دخول إلى عالم جديد، سعياً لتفادي الأخطار التي تلاحق الناس في وطنهم".[1]

كانت موجات الهجرة القسرية من أهم انعكاسات الحرب على الأوضاع العامة في لبنان أثناء الأحداث، وموجات النزوح والفرز السكاني الطائفي، وموضوع هذه الهجرة كان له أبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. التهجير الذي طال معظم المناطق وتسبب بتشريد آلاف الأسر أدى إلى أزمات اجتماعية واقتصادية أثرت في تركيب المجتمع اللبناني. "تبدو هذه الدراسة جديرة بالاهتمام بل إنها مثيرة أحياناً للباحث الذي عايش الأحداث وتهجر مع المهجرين وعاش مأساة الحرب بفصولها وتفاصيلها كاملة بل كأنها مصيدة للبحث العلمي، وهي أشبه بالمغامرة فهي اكتشاف المجهول من التحولات، ومرافقة أحداث التهجير في الخرائط والأرقام..."[2]

هذا الواقع المذري أدى إلى انهيار الدولة بكل ما فيها من قطاعات. وحل القتال مكان السلم لتسيطر العصبيات والقوة والفوضى مكان النظام والأمن. وضعف الدولة وانهيارها ساهم ازدياد الفوضى بشكل كبير.

"وعندما انهارت الدولة أمام تفاقم النزاعات والفتن الدامية بدأ يتغير وجه العاصمة، الأحراج التي تركت لتكون الرئة التي تتنفس منها المدينة تحولت

---

1 د.علي فاعور، الهجرة البحث عن وطن، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجغرافية ١٩٩٣ ص ٩.

2 د. علي فاعور، جغرافية التهجير، الطبعة الأولى، بيروت المؤسسة الجغرافية ١٩٩٣ ص١٠- ١١.

لاستقبال الفقراء المهجرين والمشردين والنازحين من قراهم... فأصبحت كقرية فقيرة مثقلة بأعباء الحرب حيث لا ماء ولا كهرباء".[1]

تأثير الحرب على السكان:

لقد كشفت الدراسات التي تناولت تأثير الحرب على السكان في لبنان عن نتائج مخيفة وخاصةً على الأطفال والمراهقين، "وفي دراسة (macksoud,1988) أجريت على ٢٢٠٠ طفل موزعين على عشر مدارس في مختلف أحياء بيروت الكبرى تبين أن ٩٦٪ من هؤلاء الأطفال تعرضوا لحادثة صادمة واحدة على الأقل، وإن الطفل اللبناني قد خَبرَ في حياته بالمتوسط خمسة إلى ستة أنواع مختلفة من الأحداث الصادمة، ... كما وجدت الدراسة أن حوالي ربع الأطفال اللبنانيين قد فقدوا شخصاً مقرباً منهم، أو انفصلوا عن أهلهم وذويهم أثناء الحرب."[2] وهذا ولّد شعوراً عميقاً بعدم الأمان، وحالة من القلق والكوابيس وغيرها من مظاهر الانفعال والتوتر، كما تشير معظم الدراسات أن أكثر من نصف الأطفال المقيمين في بيروت كانوا يشتكون من أمراض جسدية ناشئة عن إضطرابات نفسية وعاطفية (ayyoub,utman-& najjar,1986)

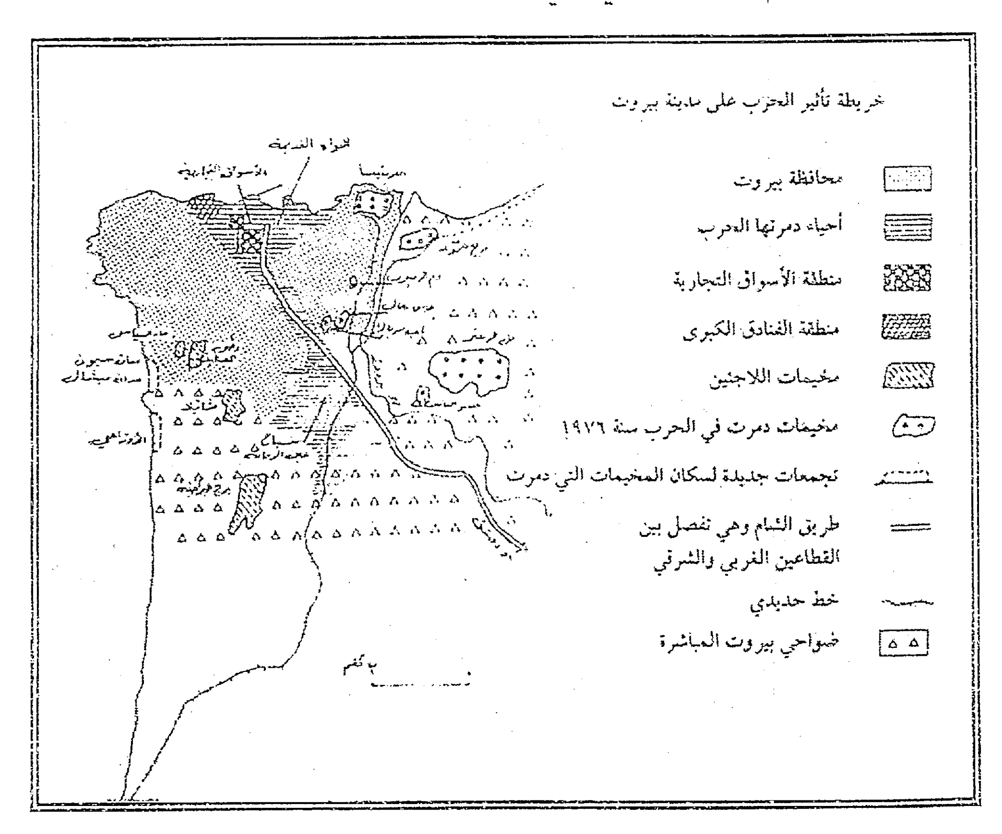
تعتبر التجارب والخبرات أساساً للتوافق والسلوك. معظم المواطنين الذين تعرضوا أثناء الحرب لصدمات وضغوط يعانون من حالات عصبية وانفعالية، ومن خلال تأثير هذه الاضطرابات يمكن تفسير الكثير من المشكلات الاجتماعية والتربوية والنفسية في المجتمع؛ فهل حقق لبنان من هذه الحرب فوائد أو مكاسب؟ بقدر ما سُفك فيها من دماء، وبقدر الخراب والوحشية التي لا يمكن تبريرها. حين نتجاهل هذه الصور الفظيعة ولا نأخذ منها عِبرة

---

1 د. علي فاعور، بيروت (١٩٩٠- ١٩٧٥) مرجع سابق ص ١١٣.

2 عالم الفكر، العدد ٢ المجلد ٣٦، ٢٠٠٧.

نعمل على تكريس الخطأ، ونُشَرِعُ التقاتل بين الإنسان والإنسان، كما عند الحيوانات المفترسة المتوحشة، بل هو أكثر ضراوةً وعدوانية بسبب التسلح، ولا يمكن لأي إنسان عاقل أن يقبل بهذه الوسائل المرعبة والبشعة التي باتت تهدد مصير العالم أكثر من أي شيء آخر.



الدراسات السكانية في الجامعة

إن الأمم المتحدة كانت قد أقرت قبل العام ١٩٧٥ إنشاء مركز ديمغرافي في ملحق بالجامعة اللبنانية ولكن بفعل الحرب غُيب هذا القرار، رغم الحاجة الضرورية إلى مركز ديمغرافي وخاصة في المسائل التي لها طابع إحصائي. "ونحن نعاني منذ أثني عشر سنة من فوضى بالأرقام... والدراسات تتضارب والتي في أغلب الأحيان تهدف إلى تقديم معلومات وأرقام لغير طبيعة علمية..." هذا ما صرح به أستاذ الدراسات السكانية في الجامعة اللبنانية خلال المؤتمر

الوطني الثالث للسياسات السكانية في لبنان في ٥ كانون الأول ١٩٨٧مع هذا الغياب للسياسة السكانية الواضحة ومع عدم توفر البيانات الإحصائية الدقيقة هل يمكن القول إن البحث العلمي في الدراسات السكانية يقوم على الموضوعية؟ أم إنه يرتبط بمواقف نظرية وطرق منهجية توجهه وتؤثر في نتائجه؟

إن مهمة إعداد مجموعة من الباحثين الأكفاء والقادرين على متابعة القضايا الإنسانية التي يتعرض لها المجتمع هي مهمة جديرة بالاحترام، وهذا يشكل موضوع بحث مهم للغاية. ولكن ما مدى أهمية المسائل السكانية في بلد يفتقد إلى السياسات السكانية الواضحة، ويفتقد إلى نظرة اجتماعية ووطنية موحدة.

إن الاهتمامات الشخصية تؤثر في اختيار المعلومات وفي تحرير النتائج لأن الباحث سواء كان طالب أم متخصص هو فرد من المجتمع الذي تربى فيه وتأثر بأفكاره وثقافته، مما يدفعه أحياناً إلى إصدار أحكام مسبقة غير مدعمة بالأدلة. فهل يوجد باحثون موضوعيون، وهل كان طلاب الاختصاص في علم السكان قادرين على حمل هذه المسؤولية ؟ وهل تمكنوا من رصد المؤشرات المستجدة على المجتمع اللبناني مع بداية العام ١٩٨١ تاريخ افتتاح قسم الديمغرافيا، وبداية ظهور الأبحاث في اختصاص علم السكان في الجامعة. وهذا التاريخ يترافق أيضاً مع بداية عمليات تهجير واسعة كانت تحدث في بعض المناطق اللبنانية نتيجة الحرب، ونتيجة الاجتياح الإسرائيلي للعاصمة بيروت عام ١٩٨٢. وقد نتج عن هذا الاجتياح، تدمير، وتهجير أبناء الوطن، ومآس لا تُحصى طالت مختلف المناطق، وأدت إلى تعطيل المؤسسات ومعظم المرافق الحيوية، وأُقفلت أكثر المدارس، وتشردت مئات العائلات، وتعززت كافة أشكال العنف والإجرام، وازداد عدد العاطلين عن العمل، فتشكل نسيج ديمغرافي ملفت للنظر.

إن مجتمعنا بحاجة ماسة إلى باحثين ومحللين موضوعيين للمساهمة في إيجاد حلول لكثير من المشاكل الاجتماعية والبيئية؛ فهل يمكن تحفيز ودعم الطلاب مثلاً للقيام بهذه المهمة أم إن هناك صعوبات منهجية أو تقنية قد تحول دون ذلك؟. وهل يمكن دعم الطالب معنوياً كي يتمكن من القيام بدراسة موضوعية حتى ولو كانت قدراته متواضعة؛ لأن الفطرة أحياناً قد تقود الإنسان إلى الهدف مباشرة، بينما على العكس هناك بعض المنهجيات الصارمة تؤدي إلى تقييد الطالب وتحجيمه فتضيع الفكرة، وأحياناً يتم التخلي عن البحث. فهل كان باستطاعة طلاب الاختصاص وصف الواقع ليعطوا المعنى الحقيقي لكلمة ديمغرافية، وخاصة أن هذا الاختصاص يتميز بتنوع المعارف نظراً لكون الطلاب من اختصاصات متنوعة؛ وهل وفق كل منهم على تسخير قدراته العلمية في دعم هذا التخصص الذي يهتم بمختلف قضايا السكان التي تمثل خطراً على كيان الدولة وعلى المواطنين، أم إن هذه الأبحاث ظلت بعيدة عن الواقع؟.

من واجب الجامعة أن تدرب طلابها على البحث وأن تزودهم بالمعرفة، وليس هذا فحسب بل من واجبها أن تساهم في التخطيط في كل حقل من حقول المجتمع. والعاملين في الدوائر والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ وتقويم الخطط يجب أن تعدهم الجامعات. لقد أصبحت الجامعة في عصرنا إحدى أهم الركائز في تطور المجتمعات، وتوسعت وظائفها وتعددت مهماتها، ولذلك لا بد من تركيز الاهتمام على أفراد هيئة التدريس والعمل على رفع كفاءتهم التعليمية والبحثية كي يتمكنوا من القيام بدورهم التوجيهي على أكمل وجه.

التنقيب أو البحث يتطلب في أكثر الأحيان المغامرة وهذه المغامرة قد تؤدي إما إلى خيبة الأمل وإما إلى فتح آفاق جديدة. والطالب الذي يسعى لنيل العلامة فقط لن يغامر وسيحاول استظهار ما حفظه من أستاذه كي يحصل

على تقدير، فالمعرفة لا تكون بالحفظ والصم بل بالقدرة على العمل والتطبيق، وأحيانا يتم التركيز من قبل بعض المدرسين على نظريات علمية قديمة بات مشكوك في صوابها وقد تكون مضللة في كثير من الأحيان، مما يساهم في تعميق الهوة بين الواقع والنظرية.

"وإذا كان المطلوب الحصول على العلامة فقط ستتحول الجامعات والمدارس معمل للإفادات وبالتالي ستنتفي قيمة البحث والعلم، وستتحول روح البحث إلى تنظيم معلومات أكثر مما تتحول إلى اكتشاف تلك المعلومات بحد ذاتها والأغلبية الغالبة للطلاب لا تطالع إلا مقررات ذات مردود... وهكذا تقتصر الدروس حتى بالنسبة لأفضل الطلاب على دراسة بعض المواضيع البارزة لدى التقدم للامتحان ففي عصرنا هذا نلاحظ إن المعلومات العلمية تتغير بسرعة هائلة، والمعرفة تتجدد باستمرار، ولذلك على الإنسان الناضج مواكبة التطور عن طريق استيعاب المعارف الدائمة التجدد، مما يمكنه من مواجهة الصعوبات، إن القابلية للتعلم هي المطلوبة وليس التحجر الفكري وعدم المرونة"[1].

إن الإحصاءات التي يقوم بها الطلاب والمدرسين في المعاهد والجامعات تُعتبر مصادر ثانوية في حال عدم توفر البيانات، ولكن من المؤسف حقاً عدم إعطاء الأهمية الكافية لمثل هذه الدراسات في لبنان، كل البيانات الصادرة عن أكاديميات العلوم في البلدان المتطورة تُؤخذ بعين الاعتبار وهناك برامج لدعم الابتكار ودعم الكوادر البحثية وهناك مخصصات تُعطى للباحثين لتشجيعهم ولتحديد احتياجات المجتمع، ولكن في لبنان هناك فجوة بين الأكاديميين والاحتياجات الاجتماعية لأسباب سبق الإشارة إليها؛ من مهمات الدولة أولاً الحفاظ على الأمن ثم تمويل النفقات للتنمية والإشراف على وضع

---

1 فلاديمير كورغانوف، البحث العلمي الطبعة الأولى ترجمة فاضل يوسف وميشال، بيروت منشروات عويدات، ١٩٨٣.

الخطط ودعم الكوادر البحثية، ولكن حين تكون الدولة من البلدان التابعة أو خاضعة لإرادة بعض المستثمرين، وحين تكون تحت وطأة الديون الخارجية المتراكمة التي تُمسك بخناقها وتؤدي إلى عجز في حساباتها الجارية لن تتمكن من تخصيص ما يدعم المبادرات الفردية والمقترحات والأفكار، ويصبح همها إيجاد طرق لتغطية خدمة الدين.

ولكن هل توجد لدى الطالب الباحث قدرة على التحدِ والمواجهة لكافة الصعوبات أم انه مضطر للاستسلام واعتماد حلول – قد تكون ملتوية أحياناً – للخروج من الورطة وللحصول على علامات جيدة؛ لا شك أن الطالب يواجه صعوبات عديدة أثناء القيام بالبحث، إن بعض الصعوبات أحياناً تحفزه للتقدم وأحياناً تدفعه لليأس، دائماً هناك تحديات، وقدرة الطالب تتضح في كيفية تجاوزه لهذه التحديات، ومن أهم الصعوبات التي تواجه الطالب هي تحكم المشرف وفي كثير من الأحيان يكون هذا التحكم بشكل تعسفي وبعيد جداً عن المنطق؛ فالطالب هو الشاهد الأول على الظاهرة التي يعمل على تحليلها، ومسؤولية المشرف هي تحفيز الطالب ومراقبته لمعرفة مدى قدرته على التحليل، وليس من حق المشرف أن يسبب الإحباط للطالب، وكثيراً ما يكون انسحاب بعض الطلاب وتخليهم عن البحث بسبب تصلب المشرفين، ومن المدهش القول أن بعض الأساتذة يرفضون البحث قبل قراءته والبعض منهم حضروا جلسات المناقشة وهم غير مطلعين على تفاصيل الرسائل أو الأبحاث؛ وبالتالي كان الحكم غير منصف وبمنتهى السطحية، ولم يُفسَح مجال للطالب كي يناقش!، هذه الأمور حصلت فعلاً، وكانت الدافع الأول الذي وجهني للخوض في موضوع شائك معقد يلزمه دراسة واسعة ووقت طويل وقدرة على المواجهة. وإذا كنا معنيين في هذا البحث بإظهار حقائق موضوعية تكون الغاية علمية فقط، وليس الهدف التقليل من شأن أحد، فالباحث الموضوعي يكسب احترام الآخرين وثقتهم. " فلم يكن عالم العلوم البحتة أو

دارسها يلتزم إلا بمسؤولية واحدة تتجاوز مسؤوليات أي شخص آخر إلا وهي مسؤولية البحث عن الحقيقة." (كارل بوبر).

للإشراف دور أساسي في تشكيل وتنمية الكثير من الطاقات الكامنة لدى الطلاب. "المعرفة هي مزيج من العلم والخبرة، وما يتناقله الناس بالانطباع والتقليد، وعلى ضوء المعرفة يتم التخطيط، ومؤسسة المعرفة بالدرجة الأولى هي الجامعة، من اسمها هي ما يجمع الكل الفكري والتربوي والتخطيطي وعليها إنتاج أجيال بالمستوى الحضاري الذي يتطلع إليه المجتمع، فهي تُنتج من بين أساتذتها وباحثيها العلماء الذين يطورون المعرفة ويدفعون بالعلوم إلى الأمام، كما يقومون على التخطيط والتقييم... فصورة الجامعة صورة الحاضر والمستقبل وما يتطلع المجتمع، والمجتمع الذي يُخرج رجالاً للعالم يحكم العالم، أما المجتمع الذي لا يُخرج رجال الوطن من جامعته فلا يضمن سيادته واستقلاله، ولا يكفل تنفيذ برامجه وخططه... أو ليس جميلاً ومفيداً أن يشتغل باحثونا أساتذة وطلاباً على مشاريع واقعية حقيقية تستفيد منها مؤسسات جديرة طموحة كالجيش، وكذلك سائر المؤسسات، بدل أن يشتغل الباحثون على أبحاث ودراسات ذات مواضيع هامشية مكررة حتى تُصبح سخيفة في أكثر الأحيان فيتحول البحث العلمي إلى طنين وهدر؟"[1]

ولكي نتوصل إلى نتائج ملموسة ودقيقة حول طبيعة الدراسات المعتمدة كمراجع لجميع الطلاب ضمن الجامعة عمدنا إلى القيام بإحصاء دقيق لكافة الأبحاث السكانية الموجودة في الجامعة اللبنانية قسم الديمغرافية منذ تأسيسه في بداية الثمانينات حتى العام ٢٠٠٢. وبعد الإطلاع على الطرق والمنهجيات المتبعة، ووسائل جمع البيانات، والطرق المستخدمة في تحليل النتائج، وصياغة المواضيع، والتدقيق في الملاحظات المسجلة عن الصعوبات

---

1 استطلاعات الرأي العام: التقنية والتجارب المحلية. مرجع سابق.

التي واجهها الطلاب عند القيام بخطوات البحث تمكنا من تسجيل بعض هذه الملاحظات التي قد تساعد على فهم أسباب الفوضى التي تحول دون الحصول على مهارات تساهم في بلورة بعض المعلومات المهمة لتكون بمثابة ركائز بحثية مفيدة، وتشكلت لدينا استنتاجات عن الأسباب التي حالت دون تطور هذا الفرع في الجامعة.

في كل دول العالم المتحضر تُعطى أهمية كبرى للدراسات الجامعية، ولكن من الواضح أن طبيعة البرامج التعليمية تتأثر بالسلوك السياسي والأيديولوجي عند انتقاء المعلومات ووضع البرامج، وبسبب ذلك لا يتم إعطاء بعض الدراسات التي يقوم بها الطلاب حقها. إن معظم الدراسات في الجامعة كانت إما دراسات ميدانية ضمن المنطقة الجغرافية القريبة من مكان إقامة الطالب، أو دراسات نظرية لموضوع محدد جداً وبطرق لا تحقق أية نتائج لأنها تكرار لمواضيع قد استُهلكت تماماً، وأكثر هذه المواضيع بعيد كل البعد عن ثقافة الطالب وخبراته. فهل يمكن للطالب غير المتمرس بأمور البحث والذي يفتقر للتجارب العملية وللخبرة في موضوع السكان عند بداية العام الدراسي في هذا الاختصاص أن يضع تصميماً وفرضيات لبحثه وهو لم يتعرف بعد على أصول هذا العلم؟، وهل يمكنه مناقشة مواضيع دقيقة وحساسة مثل الطلاق دون أن يقرأ كتاب واحد عن هذا الموضوع؟

وهل ستكون الأجوبة على استمارة بحث لا يعرف الباحث أصوله وقواعده حقيقية؟. لقد تبين من خلال الإطلاع على ملاحظات الطلاب المتعلقة بالصعوبات، على تأكيد هذه الملاحظة حين صَرَّح العديد من الطلاب أن" المبحوثين" - مع الاعتراض على هذا المصطلح - تمنعوا عن الإجابة على الكثير من الأسئلة بسبب الخجل أو الحرج كون الباحث من أبناء القرية؛ وهل من المفروض وضع أسئلة ضمن الاستمارة تسبب الحرج؟؛ في دراسة بعض المسائل الأخرى كدراسة الهجرة أو دراسة الوضع الأمني، أو البحث في أمور تربوية أو

صحية قد يختلف الأمر، فهي لن تسبب الإحراج بشكل مباشر كالمواضيع الخاصة بالطلاق أو مشاكل الأسرة. ومن الواضح أن الكثير من المواضيع الحيوية لم تُعطى حقها في هذه الأبحاث رغم أهميتها، وهنا ترتبط المشكلة بهيئة التدريس والإعداد بشكل مباشر فالطالب لم يزل غير جاهز كلياً للقيام بكل الخطوات بشكل دقيق.

" أما أن يُفرض على كل باحث وعند بدايات بحثه أن يضع هو فرضية لبحثه فهذا مدعاة للسخرية أو للتعجيز، لأنه باب للتلفيق أو سد أمام الباحثين، أو أنه مدخل للإستتباع حيث يضطر الباحث إلى التسليم لأستاذه أو الانطلاق من نتائج سواه مما يقفل باب الحرية واحتمال الإبداع ... إن الباحث لا يحتاج في عدته لأكثر من توضيح الإشكالية وحسن طرح التساؤلات ثم الأسئلة... إنما الفرضية فهي جواب مسبق وصنمية لا يستفيد منها إلا الذين يتجمدون عند نتيجة كانت جديدة يوماً في العلم وأصبحت بالية في التاريخ."[1]

كما لاحظنا أيضاً غياب الأبحاث التي تتعلق بمشاريع التنمية، إن هذه المواضيع التي تطال الأوضاع المعيشية مواضيع مهمة، وكذلك موضوع العنف أو الحرب من المواضيع المهمة وهي تتطلب تحقيقات إحصائية ودراسات ديمغرافية ملحة، وتتطلب تحليل عميق لمعرفة أسباب هذه الظواهر. إن البحث الميداني يصبح على غاية من الأهمية خاصةً إذا أستطاع الباحث وصف الظواهر بدقة وموضوعية بعيداً عن الأهواء والذاتية.

وبما أن الدراسة السكانية تستمد نظرياتها ومعلوماتها من اختصاصات متداخلة، منها تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية...فهناك روابط بين الدراسات السكانية ومجمل هذه الاختصاصات. كما تركز الدراسات السكانية على الجوانب الخُلقية والمعنوية والدينية لمعرفة مدى تأثير هذه

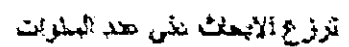
1- استطلاعات الرأي العام التقنية والتجارب المحلية، مرجع سابق، ص ١٣٠.

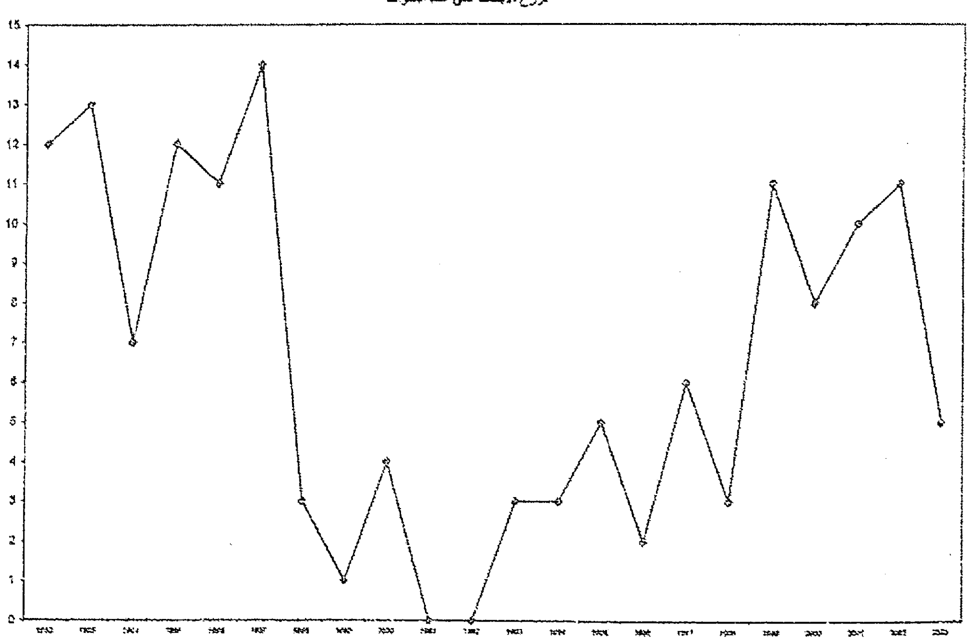
الجوانب على الاتجاهات والتحولات المستقبلية للسكان. وهناك ثلاث أركان أساسية في الدراسات السكانية، الركن الأول: وصف الواقع، يعني وصف السلوك السكاني لمجتمع معين، الركن الثاني: دراسة المسببات لهذا الواقع بالعودة إلى التاريخ، الركن الثالث: الوصول إلى النتائج الحالية والمستقبلية الناتجة عن الواقع. ومن الواضح من خلال معظم الدراسات في الجامعة عدم جدية التعاطي مع هذه المنهجية. وكان من الضروري أن يتم توجيه الطلاب نحو دراسات تعالج مجمل المشكلات في مجتمعاتنا، وقد لاحظنا بشكل ملفت وجود أبحاث متكررة ومواضيع متشابهة، ونقص في طرق جمع المعلومات: إذ يخلو سجل الدراسات السكانية في الجامعة من دراسات تحمل الطابع التحليلي الموضوعي، ورغم وجود مقرر مادة " فلسفة العلوم " ضمن مقررات مناهج علم السكان لم يتم الإفادة من هذه المادة بالشكل الصحيح. رغم أنها على قدر كبير من الأهمية فهي تمكن الطالب الباحث من التمييز بين الإيديولوجيا والعلم، وهذا التمييز دون شك ضروري لتفسير العلاقات القائمة بين الظواهر، وتمكن الطلاب أيضاً من تحقيق الموضوعية والدقة.

وبعد التدقيق في نماذج من هذه الدراسات وجدنا الكثير من الأخطاء والسبب أن النُسخ الموضوعة في مكتبة الجامعة غير مصححة، وبعد مقارنتها ببعض وجدنا أن بعض هذه الأخطاء تم نسخها من بحث إلى آخر وهذه مسؤولية كبرى تقع على عاتق المصحح. أما بالنسبة للفرق بين المناهج المتبعة وجدنا دراسات متحررة من قيود الشكليات والمنهجيات ووجدنا البعض الآخر خاضع لمنهجيات دقيقة وصارمة. مثلاً بعض الطلاب اتبعوا أساليب مختلفة للحصول على العلامة الجيدة بعضها أساليب ملتوية لا تتناسب مع الأمانة العلمية ولا مع مقتضيات البحث- كالنسخ من أبحاث سابقة دون أن ينتبه إلى ذلك الأستاذ الذي يجب أن يتولى مهمة تخريج باحثين على مستوى لائق من الكفاءة.

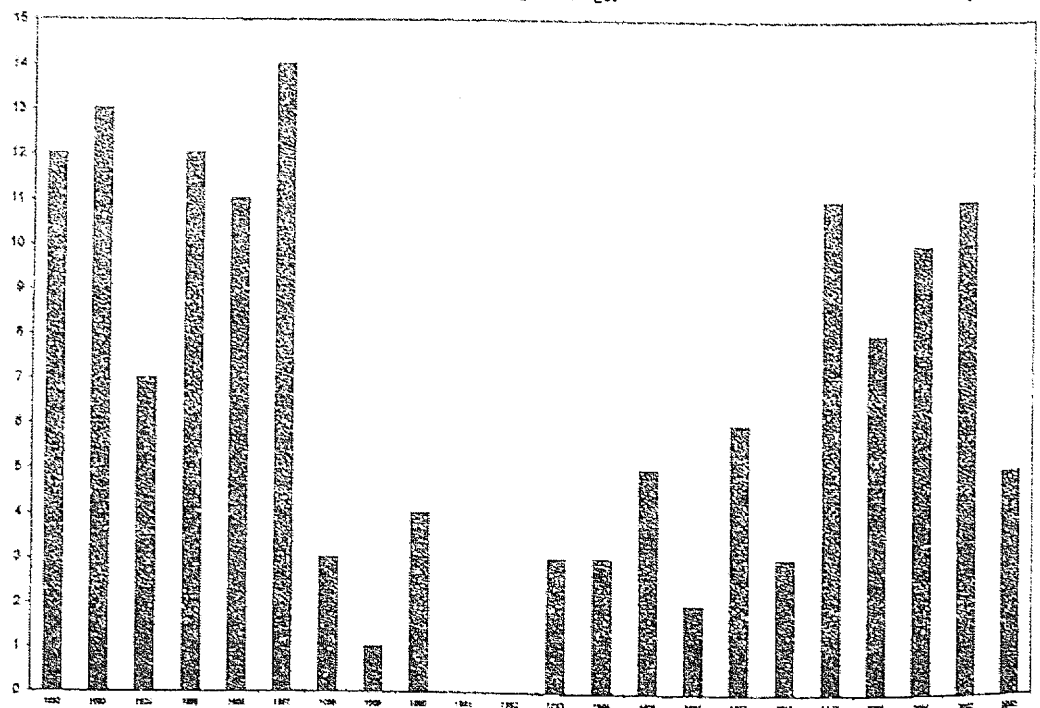
نظرة على حجم الدراسات في الجامعة:

بدأت الأبحاث عام ١٩٨٢ بعدد ١٢ بحثاً، و١٣ بحثاً في العام التالي ١٩٨٣ زمن الاجتياح الإسرائيلي وحصار الضاحية، ثم انخفضت إلى ٧ في عام ١٩٨٤ وهذا الانخفاض يتزامن مع التهجير الجماعي من الضاحية الجنوبية ورأس النبع، وكذلك هو تاريخ تسلم المليشيات الأمن في بيروت، وفي العام ١٩٨٥ وصل عدد الأبحاث إلى ١٢ بحثاً، وفي هذا التاريخ أيضاً حصل تهجير جماعي من إقليم الخروب وشرق صيدا. ويسجل العام ١٩٨٧ أعلى نسبة في تاريخ الأبحاث وصلت إلى ١٤ بحثاً، ثم يلي هذا الارتفاع انخفاض ملفت في العام التالي لحدود ٣ أبحاث فقط، ثم بحث واحد عام ١٩٨٩ ويتوافق هذا التاريخ مع حملات التهجير الواسعة للسكان المقيمين في بيروت الغربية أثناء ما سمي "بحرب التحرير" التي بدأت في آذار ١٩٨٩. واستمرت الحرب عام ١٩٩٠ في أحياء بيروت الشرقية كما شهد هذا التاريخ جولات عنف ومواجهات في مناطق متفرقة من لبنان. وفي عامي ١٩٩١و ١٩٩٢ تم إقفال قسم الديمغرافية في المعهد لمدة عامين ليعاد فتحه عام ١٩٩٩، ويمكن ملاحظة الخط المتأرجح بين صعود وهبوط في عدد الأبحاث من خلال الرسم البياني التالي: فهل يمكن القول بأن هذا القسم يلاقي الدعم والتشجيع؟.


توزع الابحاث على عدد السنوات


15
14
13
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1
0


توزع الابحاث على عدد السنوات


15
14
13
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1
0

تم إجراء تعداد شامل لكافة أبحاث الاختصاص في علم السكان الموجودة في مكتبة الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية الفرع الأول، منذ العام ١٩٨٢ ، فكان الحاصل ١٤٤ بحثاً حتى العام ٢٠٠٣. وأمكن تصنيف الأبحاث حسب المواضيع إلى فئات، فكانت اثنتا عشرة فئة مقسمة على الشكل التالي:

١- الحالات الزواجية.
٢- الخصوبة.
٣- الوفاتية.
٤- الهجرة أو النزوح.
٥- مؤسسات اجتماعية.
٦- مواضيع تربوية.
٧- عرض نظريات سكانية.
٨- دراسة حالة.
٩- تنمية.
١٠- دراسة مواقع جغرافية.
١١- الحرب والطائفية والاحتلال.
١٢- مواضيع نقدية.

تقسيم المواضيع

الرمز	استعراض المواضيع	التكرار	النسب
1	الحالات الزواجية	11	8%
2	خصوبة	13	9%
3	وفاتية	4	3%
4	هجرة ، نزوح	10	7%
5	مؤسسات اجتماعية	29	20%
6	مواضيع تربوية	4	3%
7	عرض نظريات	20	14%
8	دراسة حالة	3	2%
9	تنمية	10	7%
10	دراسة مواقع جغرافية	28	19%
11	الطائفية، الحرب، الاحتلال	8	6%
12	نقد	4	3%
	المجموع	144	100%

إعادة تقسيم المواضيع

الرمز	استعراض المواضيع	التكرار	النسب
1	زواج و طلاق	11	8%
2	خصوبة وفاتية وهجرة	27	19%
3	نظريات ونقد	24	17%
4	دراسة بلدات وأحياء	28	20%
5	مؤسسات اجتماعية	29	20%
6	تنمية وتربية	14	10%
7	الحرب والطائفية والاحتلال	8	5%

ولكن ما مدى شمولية وتنوع هذه المواضيع، وما مدى تعبيرها عن الأوضاع الديمغرافية القائمة في البلد، خاصة خلال فترة الثمانينات تلك الفترة التي شهدت أحداثاً أليمة، وهي في نفس الوقت تاريخ تأسيس فرع علم السكان؛ كان من المفترض أن نجد دراسات جامعية تعالج بعمق مجمل هذه القضايا الاجتماعية ولكن معظم الدراسات التي قام بها الطلاب كانت مجرد جداول وأرقام غير دقيقة وبعيدة عن الواقع أيضاً.

إن الحدث البارز الذي يميز فترة الثمانينات في لبنان هو تاريخ الغزو الإسرائيلي عام ٨٢ واحتلاله للعاصمة بيروت، بعد حصار ومجازر مروعة؛ لذا كان من المستغرب عدم وجود دراسات تعكس هذا الواقع في القسم المعني مباشرةً بتحليل ودراسة كل الظواهر البارزة في المجتمعات، وهل كان هذا القسم يؤدي الدور الموكل إليه، إذا كانت أهم مشكلة وأكثرها خطورةً لم تُعطى القدر الكافي من الاهتمام فأي دور يمكن أن يؤديه.

"ولا مشكلة تباري في إلحاحها مشكلة تفادي الحروب... ينبغي بذل كل ما في الوسع لتفاديها و لإنهائها إن كانت ناشبة، وها هنا تناط بعالم العلوم الاجتماعية مسؤولية خاصة لأن دراساته تكون عادة معنية مباشرة باستخدام وسوء استخدام القوة، فإذا أكتشف العالم الاجتماعي أدوات للقوة، خصوصاً الأدوات التي يمكن أن تمثل يوماً ما خطراً على الحرية ينبغي عليه أن يحذر الناس من هذه الأخطار، ليس فحسب بل أيضاً يكرس لاكتشاف التدابير المضادة الفعالة". "كارل بوبر"

فأين هذا التحذير من الأخطار التي كانت تهدد كل الوطن، وأين المواضيع عن تفاقم الأزمات المعيشية، وعن التهجير، وارتفاع نسبة وفيات الحرب، وعن أعمال العنف والمجازر وأسبابها، ولمعرفة مدى تأثير زيادة نسبة الأمراض النفسية والعصبية نتيجة القلق والتوتر، ألا تُعتبر هذه الحالات من أهم الظواهر الديمغرافية التي تستحق التوقف عند دراسة أسبابها ونتائجها؟.

بعض الأخطاء:

- أخطاء في إعداد الاستمارة: إن إعداد الاستمارة ليس أمراً سهلاً فهو يتطلب صياغة واضحة وتقنيات ومعطيات دقيقة لخدمة احتياجات الدراسة. والحياد هو شرط أساسي من شروط البحث، ومن المفروض تجنب الأسئلة التي تثير الاستفزاز، أو الأسئلة المبهمة التي يمكن أن تحمل إجابات غير

واضحة مثلاً: "لا أعرف" أو "أفترض" وهذه الأجوبة المبهمة هي دليل على عدم مقدرة المحقق على طرح الأسئلة. وعلى الباحث أن يختار نوعية الأسئلة التي تتناسب مع نوعية الأفراد مهما كان مستواهم الثقافي. فصياغة الأسئلة يجب أن تكون بلغة واضحة وبسيطة بحيث تسمح لأي شخص أن يجيب عليها بسهولة.

- أخطاء في الأسلوب: يجب أن لا تكون الجمل ركيكة على المستوى اللغوي، ويجب أن تكون بسيطة وواضحة، أليست أهم شروط البحث العلمي أن تكون الألفاظ: "قريبة سهلة المسالك غير ملتبسة المعالم... ما لا معنى له لا يشتمل على مطلوب..." (الكندي)

- ضرورة وجود الثقافة والتفكير المنطقي عند الباحثين: يجب على الباحث قبل تحديد الموضوع الذي يريد بحثه أن يكون على تصور مسبق عن بعض المتغيرات المرافقة للظواهر كي يتمكن من الربط فيما بينها وتحليلها بأسلوب واضح يمكن من الوصول إلى استنتاجات معقولة، والتحليل يجب إن يستند على أدلة علمية موضوعية ومنطقية.

_ أخطاء في البيانات: من حيث التغطية للموضوع، فمعظم الدراسات لا تشمل كل المعلومات التي يُفترض الحصول عليها، والنقص يعود في أكثر الأحيان إلى أسلوب المحقق في طرق التعامل مع الأفراد وعدم قدرته على التواصل بشكل سليم معهم، أو تجاهل للبعض لأسباب ما، أو التركيز على مناطق دون أخرى بسبب صعوبة الوصول إلى بعض هذه الأماكن، أو بسبب الإهمال وعدم الاكترات لدقة النتائج، وهذا يؤثر على الشمولية في الدراسة، وعلى دقة المعلومات، خاصةً وأن معظم الأرقام التي استخدمها الطلاب في الجداول وفي غياب التعدادات في لبنان هي عبارة عن تقديرات غير دقيقة ولا يمكن أن تُبنى عليها النتائج ما دامت مجرد توقعات.

- الصياغة والترابط المنطقي بين الأفكار: هل كان للغة ولسياق الكلام في نماذج الأبحاث دلالة واضحة؟. وما مدى اهتمام الباحث بالأمور الشائعة، أو قدرته على معالجة المواضيع بتجرد؟. وما مدى امتلاكه للخلفية الثقافية والمعلومات والمراجع اللازمة للموضوع المراد بحثه؟ . فما هي إذاً أسباب عدم مطابقة النظرية المستخدمة في بعض الدراسات السكانية للواقع؟.

كل هذه الأسئلة كانت تستدعي التوقف عندها، فلا يمكن الوصول إلى نظرية صحيحة دون الرجوع إلى الواقع، فالحقائق لا تُكتشف فقط بعرض نظريات، أو بناء جداول وأرقام في غالبيتها تقديرات وتخمينات.

تحليل نماذج من هذه الأبحاث:

مؤشرات الزواج هي: العزوبة، الخطوبة، سن الزواج، أول أنجاب، تطور منحنى سن الزواج، تطور منحنى العزوبة...

يتم التركيز في معظم الأبحاث على النواحي الإيجابية لهذه المؤشرات من خلال الشرع، والقوانين، والنظرة الاجتماعية السائدة، فتكون حصيلة هذا التحليل مجموعة من المفاهيم المتعارف عليها كونها تنسجم مع الثقافة المحلية، ومع نظرة الأديان إلى الزواج وهي نظرة تؤكد على ضرورة الزواج ونبذ كل علاقة خارج هذا الإطار، وتركز على عدم الإخلال ببعض الشروط المتعارف عليها، فتكون حصيلة معظم الأبحاث مجموعة من الإيجابيات التي تحبذ الزواج وتعتبره مقدساً. ورغم وجود بعض السلبيات التي تترافق مع أشكال الزواج، من حيث بعض القوانين والعادات التي تتناقض مع الوجه الإيجابي لفكرة الزواج، لم يتم التطرق بشكل مباشر لهذه الأمور التي يجب الانتباه لها. فالمجتمع يحث على الزواج ويستخف بغير المتزوجين ولهذا يمكن أن يتسرع البعض حتى لا يفوتهم قطار الزواج وهذا التسرع هو المشكلة التي تواجه المتزوجين. وهذه الملاحظة ذكرها أحد الطلاب بوضوح في دراسة عن

زواج الأقارب[1] والملفت أيضاً في هذه الدراسة أنها كانت متفردة بطريقة عرض الموضوع ولم تكرر دراسات سابقة، فأعتمد الباحث على الوصف الدقيق لكل مراحل الزواج، منذ بداية التعارف وصولاً لشكليات حفل الزواج إلى تكاليف العرس مما يعكس الواقع تماماً، وهكذا خرج الطالب قليلاً عن العناوين التقليدية التي تطرقت لهذا الموضوع فقط من خلال قانون الأحوال الشخصية أو من خلال المحاكم الشرعية ... ولكن هذه الدراسة كانت أقرب إلى الدراسات الأنتروبولوجية أو دراسات السلوك الاجتماعي .- السلوك الاجتماعي خاضع لقيم وعادات ومعتقدات .وغير خاضع لنواحي إحصائية أو كمية كما في الديمغرافية.

أما النماذج الأخرى أعتمدت إما على نظريات أو على أرقام فقط، ولم تلتفت إلى الواقع إلا بالصدفة، واكتفت بالبيانات المدونة في سجلات المحاكم الشرعية، أو قوانين الأحوال الشخصية، فهل تكفي هذه البيانات المدونة في السجلات لبحث مؤشرات العزوبة التي تتشابك مع مؤشرات لها علاقة مباشرة مع الوضع الاقتصادي أو المهني أو التعليمي... إن واقع الزواج يختلف كثيراً عن طريقة بحث هذا الموضوع كظاهرة مفردة.

وهل تكفي الأرقام المدونة في سجلات المحاكم أو قوانين الأحوال الشخصية في تحليل أسباب المشاكل الزوجية المؤدية للطلاق. وهل يمكن تحديد السبب الأول للطلاق من خلال نتائج عينة تقتصر على عناصر محددة ضمن بيئة جغرافية واجتماعية واحدة دون مقارنتها مع نتائج دراسات أخرى وعن مجتمعات مختلفة. أو هل يمكن اعتبار العقم مثلاً هو المسبب الأول للطلاق دون إجراء مقارنة بين حالات طلاق تمت بسبب العقم، وحالات طلاق حدثت رغم وجود أولاد، بعد إجراء مثل هذه المقارنات قد تختلف النتائج كلياً.

---

1 من أبحاث الاختصاص، الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية- ١ بيروت ١٩٨٥.

ولم يكن الربط بين الحالة الاقتصادية التي تؤدي إلى البطالة وانخفاض معدلات الزواج وارتفاع معدلات الطلاق ربطاً سليماً فالفقر لم يظهر أبداً كسبب مباشر للطلاق فبعض الأسر تزداد تلاحماً وصبراً أمام المحن المختلفة، فالقيم والقناعة أهم بكثير من المادة عند بعض الأفراد.

خلاصة القول انه لو تم الدمج في الطرق المستخدمة بين النماذج التي ركزت على المعطيات الكمية والنماذج التي ركزت على النواحي التصويرية والتحليلية في هذه الدراسات، ولو تم عرض النتائج من خلال كافة المعطيات التي تم تجميعها دون إغفال أي عنصر، وتحليل النتائج بالمقارنة مع نتائج دراسات أخرى، لحصلنا على نتيجة ملفتة وأبحاث غنية بالمعطيات. إن قواعد الزواج تشكل نظاماً محدداً يسهل التعرف عليه ودراسته، أما لمعرفة أسباب المشاكل الزوجية يلزمنا خبرة وثقافة شاملة.

- نماذج أبحاث عن واقع التعليم:

تعتبر المؤشرات التعليمية من المحددات الرئيسية في دراسة المجتمع.

أما في الدراسات الديمغرافية لواقع التعليم يتم إحصاء أوضاع الطلاب ضمن الأنظمة التعليمية المتبعة، وضمن كل مرحلة من مراحل التعليم وتعمل هذه الدراسات على احتساب معدلات النجاح والرسوب والتسرب ونسب التأخر الدراسي ومعدلات التخرج، ثم تحليل النتائج لمعرفة حجم وخصائص الواقع التعليمي للسكان.

إن معالجة هذا الموضوع كانت محددة وسطحية، اقتصرت على بعض النواحي الديمغرافية لأسر المتعلمين، أو لبعض أفراد الهيئة التعليمية في بعض المؤسسات التربوية.

النماذج والأسلوب المنهجي

كيف يتم عرض المفاهيم المتعلقة بالسكان! وهل توصل الطلاب من خلال هذه الأبحاث إلى إحراز تقدم في مجال البحث؟ أو تقديم نتائج واضحة تساهم في زيادة المعرفة؟. فأهمية البحث تكمن في إضافة معرفة جديدة؛ فلا يمكن أن يقتصر دور الباحث على إعادة عرض أو نسخ نظريات قديمة باتت معروفة دون إضافة توجه جديد أو تحليل جديد لهذه النظريات. إن أبحاث الطلاب قد تُظهر بعض الإشارات الهامة جداً لنواحي معينة، ولكن بعض القيود المنهجية الصارمة تقيد الطلاب وتحد من إمكانية تحركهم، فيقتصر عملهم على رسم الإطار العام والزخرفة، وإعادة صياغة مقررات المنهج، لكسب رضا المشرف ونيل العلامة، دون الاهتمام لدقة النتائج، فلن يخاطر الطالب بالوقت والعلامة، ومعظم الطلاب يقبلون بدراسة ظاهرة قد لا تعنيهم، وربما كانوا مرغمين على القيام بها من الأساس. ومن الملفت والمؤسف طريقة مناقشة وتقييم الأبحاث فهناك بعض الأبحاث الضحلة أو الهزيلة كانت علاماتها أعلى من معدل علامات أبحاث أخرى أفضل وأشمل من حيث الفكرة والموضوع. وهناك أبحاث جديدة ومبتكرة ولكنها قليلة، بينما هناك الكثير من الأبحاث المنسوخة والمتكررة - وبعد قراءة العديد من هذه النماذج أمكن التوصل إلى ملاحظات عديدة أولها:

١ - معظم الأبحاث الموجودة في مكتبة الجامعة غير مصححة فيها الكثير من الأخطاء، وهذه الأخطاء يتناقلها الطلاب من بحث إلى آخر، وكأنها باتت محصلة علمية، وهذه المسؤولية تقع على عاتق المشرف بالدرجة الأولى، فمن واجبه تنبيه الطالب إلى مثل هذه الأخطاء ثم تصليحها قبل أن تُترك كمرجع في المكتبة.

٢- تكرار المواضيع ونسخها: إذا كانت دراسة واحدة لا تكفي في بعض الأحيان لتفسير الظاهرة تفسيراً دقيقاً من الضروري أن تُستكمل في دراسات أخرى، ومن واجب الباحث حين لا يتمكن من التوصل إلى نتائج واضحة الإعلان عن ذلك، أو الإشارة إلى النواقص كي تُستكمل ولكن من الواضح إن تكرار المواضيع لم يكن بدافع استكمال بعض الأبحاث، فالأبحاث المنسوخة عن بعضها لم تحقق أي فوائد جديدة ففي الاكتشافات الجديدة متعة للباحث وغناء للمعرفة؛ إنما تكرار مواضيع سابقة وإعادة صياغة الأبحاث من جديد، هو دليل على عدم جدية الباحث. فهل يعقل وجود أبحاث ذات موضوع وتصميم واحد ولكن بعناوين مختلفة![1] وهل يعقل أن تكون المقدمات واحدة والصعوبات واحدة! وأحياناً النتائج التي تم التوصل إليها واحدة!. والأهم طرق التقييم والمناقشة ووضع العلامات!...؟؛ وهل يمكن القول أن موضوعية العلم متحيزة؟، وهل المعرفة العلمية المجردة موجودة.

وللتوضيح أكثر وجدنا نماذج من الأبحاث النظرية تناولت نفس المواضيع، فجاء الموضوع واحد والأسلوب واحد والحجم واحد. والفارق الزمني أحياناً سنة واحدة أو أكثر بين البحث الأول والبحث الثاني.

- ويمكن تقديم صورة مختصرة تلخص بعض الهفوات التي يرتكبها الطلاب دون أن ينبههم أحد إليها، فالطالب كما قلنا سابقاً عندما يكون مثقلاً بأعباء الدراسة وأحياناً العمل أيضاً يتسرع بطباعة بحثه، وأحياناً يكون غير مستعد بعد للقيام بمشروع بحث مماثل، ولا يجد من يضيء من حوله ليمكنه من النظر إلى المضمون بشكل أوضح. هذا مثال عن الترابط المنطقي بين الأفكار تم اختياره بشكل عشوائي من بحثين حول موضوع واحد، هو النظرة الديمغرافية في مقدمة ابن خلدون:

---

1 أنظر أبحاث العام ١٩٩٥ – ١٩٩٦ .

"معظم كتابات أبن خلدون في مقدمته والذي لا ينحصر في موضوع أو ناحية ما وإنما يتناول كافة الوجوه الحياتية تقريباً وانعكاساتها على كل المجتمعين – البدوي والحضري – هذا التباين سمح له أن يضع نظرياته وآرائه في المجتمع والفرد والدولة والتي تكاد تكون بغالبتها معقولة ومنطقية في عصرنا هذا رغم أن أبن خلدون يصف شعوباً عاشت في النصف الأول من القرن الرابع عشر... ومن هذه الفوارق أستطاع أن يدرك مختلف الظاهرات الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات حيث خرج بأحكام ونظريات تتسم بشيء من النظرة الخاصة والذاتية ربما وإن أتت في بعض الأحيان شاملة وعامة لأنها كانت في بعض الأحيان تميل إلى المبالغة والتطرف..."

التشعب في العبارات واضح - تكاد تكون بغالبيتها منطقية أحكام تتصف بالنظرة الخاصة والذاتية شاملة وعامة تميل إلى المبالغة والتطرف، عدم تحديد الموقف واضح، وكيف يمكن اعتبار هذه الأحكام منطقية في عصرنا هذا وتفتقد للموضوعية، وكيف تكون نظرة التحقير لأهل الحضر منطقية في عصرنا هذا وغير منطقية لأهل الحضر في عصر ابن خلدون.

ثم يقول: إن "ايف لاكوست" يصفها بأنها لها طابع اقتصادي واجتماعي أيضاً وتُعبر عن صحة تحليل موضوعي عندما يكشف نذالة سكان الحواضر. التحليل والتأليف والبحوث التي حققها هذا المغربي العبقري في القرن الرابع عشر تساعدنا على إجادة فهم قضايا التخلف... إذن النظرة الديمغرافية في مقدمة ابن خلدون تكاد تكون معدومة إذا أراد الباحث أخذها بالمفهوم الحديث لكلمة ديمغرافيا إلا أنه أيضاً واستناداً إلى مفهومها الواسع كما حدده غويارد فأنه يكاد يجدها في كل ما تطرق إليه من المواضيع الإنسانية بسبب الالتقاء الكبير بين الديمغرافيا وباقي العلوم والتي تناول معظمها ابن خلدون في مقدمته بشكل واسع وعميق."

إن القارئ يعجز عن تحديد موقف الباحث، كيف تكون النظرة الديمغرافية معدومة ثم يجدها في كل ما تطرق إليه ابن خلدون من المواضيع الإنسانية بشكل واسع وعميق. ولا سيما أن الطالب ذكر في مقدمة البحث العديد من التعريفات التي تصف ابن خلدون بأنه من أعظم الفلاسفة والمؤرخين، ومؤلفاته هي من أعظم المؤلفات التي أنتجها العقل البشري، والتي تُعبر عن دقة تحليله للبنى الاجتماعية والسياسية. ("فهو لا ينظر إلى فئة من السكان فحسب بل ينظر إلى مجموع سكان بلد ما، والى اختلاف نشاطاتهم المادية، ويتتبع بدقة وتبصر النواحي الاجتماعية والروحية.") وفي الخاتمة يذكر الباحث بوضوح: ("أن النظرة الديمغرافية في مقدمة أبن خلدون تكاد تكون معدومة. بالمفهوم الحديث لكلمة ديمغرافية") وهل مفهوم هذه الكلمة غير حديث وما الفرق بين المفهوم الحديث والمفهوم القديم لهذه الكلمة، وهل هذه الكلمة كانت متداولة أيام ابن خلدون! إن الباحث وصف هذا المفهوم الحديث للديمغرافيا، وعبر عنه بدقة من خلال نصوص ابن خلدون، وفي هذا المقطع بالتحديد : ("فهو لا ينظر إلى فئة من السكان فحسب بل ينظر إلى مجموع سكان بلد ما والى اختلاف نشاطاتهم المادية والإنتاجية والاستهلاكية ويتابع بدقة وتبصر النواحي الاجتماعية والروحية") ألا يعبر هذا المقطع عن تعريف دقيق للديمغرافيا، وكيف تكون النظرة الديمغرافيا في مقدمة أبن خلدون معدومة.

النموذج الثاني: قال الباحث في المقدمة بعبارات واضحة:" فلم نعثر على كتاب أو كتيب، تناول أبن خلدون وبالأخص مقدمته وما فيها من أفكار حول المظاهر الديمغرافية..." هذا القول وفي المقدمة بالتحديد مُلفت ويتعارض تماماً مع الحقيقة، لأن مؤلفات أبن خلدون حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين والمحللين، أن عدم العثور على مراجع في هذا الموضوع أمر مستهجن!

- الدراسات عن بعض القرى:

في دراسة القرى يكون المجال الجغرافي هو المنطلق والمرتكز لدراسة الظواهر والتحركات التي يتم تحديدها من خلال الزمان والمكان. فالمشاهدات الميدانية تمكن الباحث من معايشة الأحداث، والتفاعل معها، وإحصاء الوقائع السكانية؟

الشيء المهم والمميز، إن هذه القرى أو مجتمع البحث، لم تشهد دراسات مشابهة فهي غالباً قرى محرومة، والمعلومات التي تحدد تاريخ هذه القرى تقتصر على ذاكرة بعض كبار السن، لغياب الوثائق التاريخية أو التدوين، فكان من المهم إجراء مثل هذه الدراسات، التي شملت قرى متعددة، لتكون بمثابة حجر الزاوية في عملية البناء لهذه المناطق - إذا ما استُكملت - إن دراسة الأوضاع الديمغرافية والاجتماعية تساهم في عمليات التنمية، وتبين جوانب الضعف أو جوانب القوة، وقد تبين من خلال هذه الدراسات إن هناك تبايناً بشأن البيانات المتعلقة بهذه القرى وقد ساهمت هذه الدراسات في الكشف عن بعض هذه المتناقضات في المعلومات التاريخية وفي الوثائق وفي المراجع المختلفة، وفي سجلات القيد، فالأخطاء تطال مختلف الوقوعات السكانية، مثل سنة الولادة، سنة الزواج، تاريخ الوفاة... وقد كشفت هذه الدراسات عن بعض نواحي الإهمال الذي يطال هذه القرى، وكشفت أيضاً عن إهمال لدى بعض السكان في هذه القرى من ناحية التبليغ عن الوقائع فور حصولها، كتسجيل عقود الزواج، أو حالات وفيات الأطفال، ولوحظ وجود أخطاء في تسجيل بعض الأسماء. وقد تمكنت هذه الدراسات من تحديد أبرز ملامح هذه البلدات، من النواحي الجغرافية والثقافية والامتداد العائلي للأسر، وتطرقت إلى دراسة الهجرة والخصوبة والواقع المهني والمستوى

التعليمي وبعض النشاطات الثقافية. لتظهر أبرز الخصائص لهذه المواقع.وهذه بعض الصور التي تعبر عن الواقع الذي يفتقر إلى مخططات التنمية:

"مجتمع خارج من الحرب يواجه مهمات الإنماء والأعمار وإعادة المهجرين وحل مسألة الإسكان، وينقصه ابسط أسس المعلومات وهي إحصاء السكان وتوزيعهم وخصائصهم."[1]

وبرغم بعض أشكال الحضارة المتسربة لهذه القرى من هواتف نقالة وسيارات وغياب ظاهرة الأمية وارتفاع نسبة المتعلمين.

"إلا أن المسائل التي تخص الشأن العام لا تتعدى إطار التنظير أو الأمل أو التمني ، ثورة كلامية شعارات نظريات وخضوع... دمى تحركها أياد خفية وقد فقدت روح الجماعة وروح الانتماء وروح الوجود... استيراد دون تصدير... استهلاك دون أنتاج، وقول بلا فعل".[2]

"ربما كان السبب عامل نفسي يتمثل بالغيرة والتماثل وهو من الأمور الشائعة في المجتمع الريفي بشكل عام"[3]

إن الصورة باتت واضحة ولكن التحليل غائب، والأسباب كامنة. وربما لهذه الظواهر أسباب أبعد من الغيرة.

إن تحديد الزمان والمكان وتحديد العناصر هو أول مرحلة من مراحل البحث، تليها مرحلة العمل الميداني لجمع البيانات عن السكان، من حجم وكثافة وأعمار وصولاً إلى الوضع الاقتصادي والتربوي والحرفي وكل ما يميز هذه القرى من حيث الثقافة السائدة والعادات والتقاليد ، والخصوبة، والهجرة، والمؤسسات الموجودة، إلى واقع الزراعة والخدمات. بهدف الكشف عن نواحي مهمة. وليس بهدف عرض أرقام ونِسَب فحسب. وعن طريق تحليل

---

1 من أبحاث الاختصاص للعام ١٩٩٤.

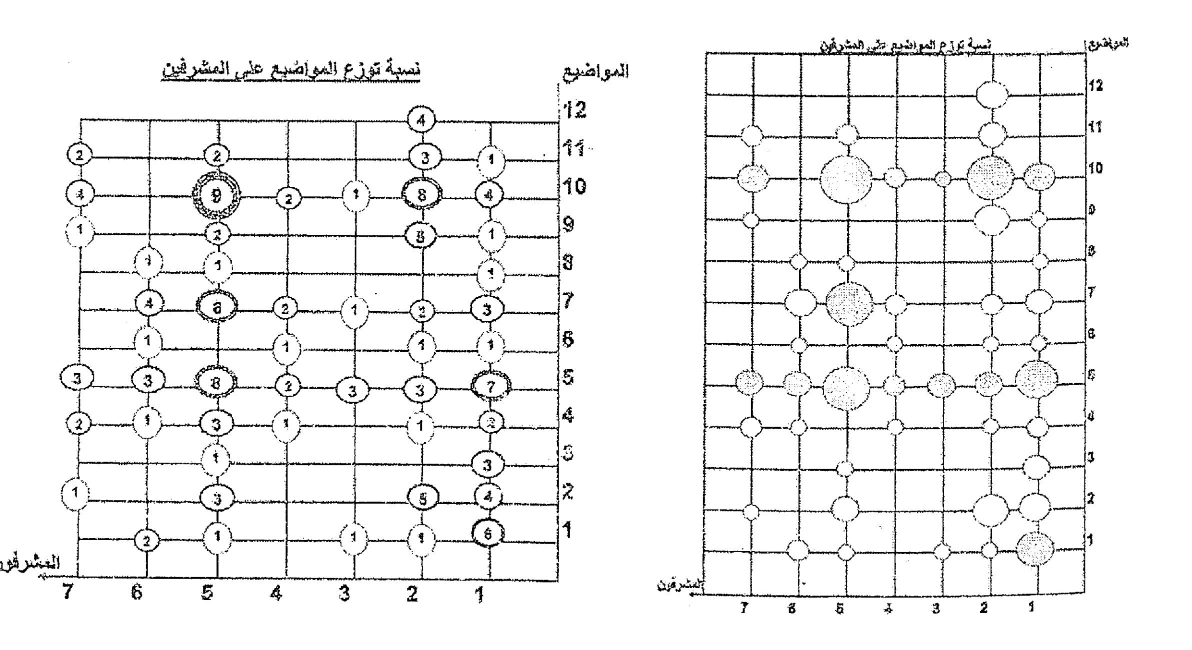
2 من أبحاث الاختصاص للعام ٢٠٠١.

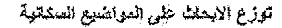
3 من أبحاث الاختصاص للعام ٢٠٠٢.

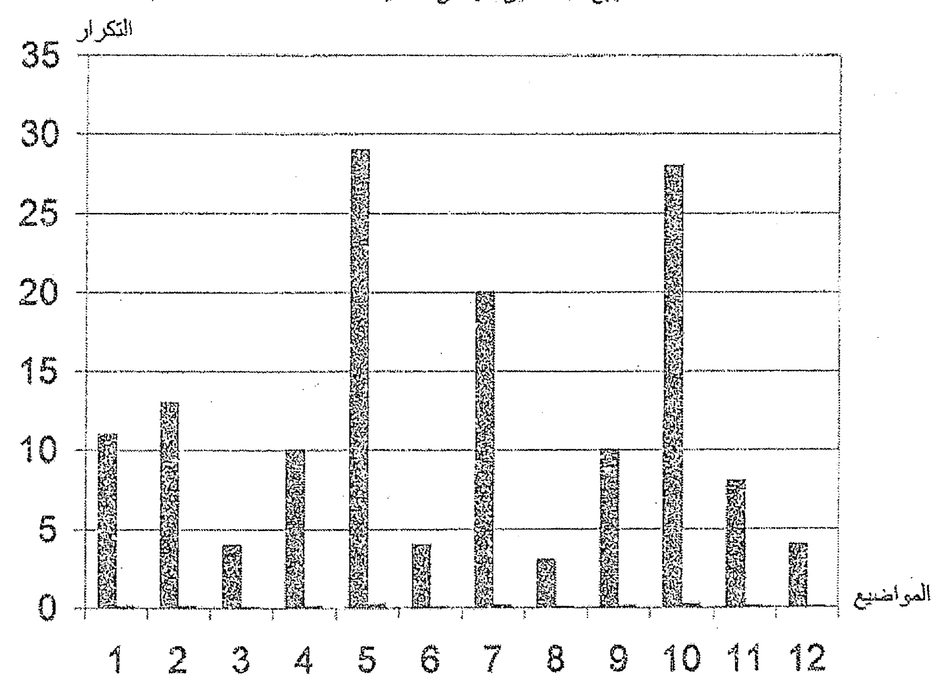
المعلومات، وعلى ضوء عرض النتائج ومناقشتها يتم التوصل إلى حقائق ملموسة. وفي حال عدم التمكن من الوصول إلى نتائج ذات قيمة، يتم التصريح عن الأمر، وتذكر بعض الملاحظات الواردة في سياق البحث والتي ما زالت بحاجة لأن تستكمل.

– باحث يغفل ناحية، وباحث آخر ينتبه إليها – وهذه الخطوات البسيطة تساهم في تحسين مستوى الأبحاث. وتُظهر قيمة معرفية ضرورية في بعض المجالات.

المطلوب نتائج، وليس تكديس لأبحاث تستلزم المزيد من البحث والتحليل.







ومن الواضح أن الوقت المحدد لإنهاء البحث لا يكفي بعض المواضيع، فيضطر الطالب للتوقف عند قدر محدد من جمع المعطيات – ويعمل على نسخ بعض المعلومات من أبحاث أخرى مع تغيير بسيط في العناوين فتصبح النتيجة تراكم لمواضيع قد استُهلِكت تماماً ولا تعود بأي فائدة أو معلومات جديدة، وهذا ما يمكن إثباته ببساطة بالعودة إلى بعض النماذج؛ أن المواضيع المطروحة لم تستكمل، فلا وجود للتنسيق بين الباحثين والمشرفين لاستكمال الدراسات واستخلاص بعض الإشارات التي تعتبر مهمة للغاية، كي يتم إعادة طرحها من جديد واستكمالها، واستكمال هذه الدراسات يُغني مكتبة الجامعة لتصبح من أهم مراكز الأبحاث، وبهذه الطريقة يمكن الحصول على رصيد معرفي لا يقدر بثمن.

وهناك نقطة إيجابية سبق الإشارة إليها وهي عفوية الطالب واندفاعه الذي يمكنه أحياناً من رصد بعض الظواهر دون إن يعي مدى أهميتها، يلتفت إليها

يذكرها ولكنها تبقى على صفحات البحث مجرد ومضات خابية دون تحليل ودون تعليق. إن العفوية مطلوبة في البداية فهي تعبر عن حيادية وتجرد عن الأهواء والميول، والبعد عن الأيديولوجيات والعقائد، لان الفطرة أحياناً قد تقود الإنسان إلى الهدف أكثر من أي شيء آخر، الحواس قد تُخطيء وأحياناً قد نقع ضحية الوهم ولكن الصور الحسية الأولية تبقى مع ذلك أساس كل معرفة تقوم على تلك المعطيات، ومن هنا تكون أهمية تحفيز الطالب على التأكد والتحقق من هذه المعطيات، ولكن هل يمكن القول أن الهيمنة على الطالب غير موجودة! خاصةً إذا تم إبعاده عن نقطة البحث المركزية، أو إذا اعتبر هذا الصدق وهذه العفوية مجرد أوهام: "فإذا توافرت لنا الرؤية الواضحة والثاقبة، فإن الحقيقة ساعة ذاك سوف تتبدى لنا كاملة، تماماً كما في حال فتى "فولتير" الذي الم بمعارف البشرية جميعاً في غضون أسابيع لا أكثر وذلك لأن عقله الخارج حديثاً من دوحة الطبيعة والأغلال النفسية والأيديولوجية التي تبعثها التعاليم المسبقة"[1].

من الأهمية أن يعي المعلم الأكاديمي كيفية الأخذ بيد الطالب وتحفيزه على القيام بالواجبات المفروضة عليه دون أن يبعده عن حدسه ويساعده على تلمس الحقيقة للوصول إلى نتائج واضحة: "ومن الأهمية القصوى أن ندرك أن المشكلة السيئة والحدس الافتراضي الخطأ أفضل كثيراً من لا شيء هكذا ننقذ حدوثنا الافتراضية من منطلق صلاحيتها أي صدقها ودلالتها وموائمتها... إن العديد من الحدسيات الافتراضية التي قد تبدوا لنا صادقة في مرحلة ما قد نكتشف في مرحلة لاحقة إنها خاطئة..." "كارل بوبر".

وخلاصة القول إن لهذه الدراسات إيجابيات كثيرة إذا تم اكتشاف بعض القدرات الجادة، بعيداً عن صلابة المقررات الجافة التي ترهق الطالب دون

---

1 بيتر مدور، الاستقراء والحدس في البحث العلمي ترجمة د. محمد شيا ص٣٧ .

فائدة، أن النسخ والتكرار مضيعة للوقت ، ولا طائل من هذه الأعمال، المطلوب الابتكار أحيانا وان كان ذلك على حساب بعض النظريات القديمة فلكل عصر تاريخه. ولكل واقعة ظروفها وكلما كانت القضية تهم الباحث كلما كان أشد حماساً لها وأكثر صدقاً في استخلاص نتائجها.

وحتى لا نترك علامات استفهام كثيرة وتساؤلات، عمدنا إلى مراجعة الصعوبات التي ذكرها الطلاب ضمن أبحاثهم وتحليلها، على ضوء ما قدموه من معطيات.

تحليل الصعوبات:

التحليل يتطلب وجود نظرية أو قاعدة منطقية أو أدلة ملموسة.والأدلة مهمة ويمكن تحليلها على ضوء هذه النظرية:

"تعتبر البيانات السكانية المواد الخام بالنسبة لعلم السكان، وتتوقف دقة النظرية السكانية على دقة البيانات المجموعة، لذلك فأن أي خلل في عملية جمع البيانات من مصادرها الأولية يسبب خللا على مستوى النظرية السكانية والقوانين التي تربط بين المتغيرات فالمخطط الذي يعتمد على أرقام مغلوطة يصنع خططاً غير واقعية، وتصبح البرامج التنفيذية المرتبطة بالخطة لا تنسجم والواقع السكاني"[1].

أبرز الصعوبات التي أشار إليها الطلاب:

أولاً: أثناء جمع المعلومات من المؤسسات العامة واجه الباحثون الطلاب الكثير من المصاعب منها:

نموذج أول - "في البداية لم أكن أتصور أن المؤسسات الرسمية ستقف بشكل غير مباشر عقبة في وجه دراسة علمية، واجهتني مشاكل عديدة كالتسلسل والروتين الإداري، وفترات زمنية متباعدة لمواعيد المقابلات، وبعد

---

1 من علم السكان وقضايا التنمية، مرجع سابق.

عناء وجدت نفسي في سباق مع الزمن".[1] هنا يقصد الطالب نهاية الموعد المقرر من قبل إدارة الجامعة لتسليم البحث.

"أن المدة لإتمام البحث قصيرة والمعلومات المجمعة لا تكفي لإتمام ألبحث"

نموذج ثاني: "وقد مُنعت من أخذ المعلومات من المديرية العامة".[2]

نموذج ثالث: "عدم تعاون الأنروا وإضاعتها ما يقارب الستة أشهر في المماطلة والتسويف"

أكثر من شهادة على واقع لا يشجع على القيام بدراسات علمية. والأغرب من ذلك إن بعض الباحثين ذكر حرفياً إنه اضطر لدفع رشوة لأحد الموظفين في المستشفى كي يساعده للحصول على بعض المعلومات. حتى أرقام الهواتف لبعض المسئولين كان من الصعب الحصول عليها. "عدم تجاوب مجلس النقابة بتزويدي حتى بأرقام الهاتف للخبراء"[3]

صعوبات أخرى كانت تواجه الطلاب خلال مرحلة تعبئة الاستمارة، والملفت للنظر هو الاعتراف بصراحة من قبل بعض الطلاب بعدم جدية "التحقيق"[4]

وقد تشابهت المصاعب أثناء تعبئة الاستمارة فكان هناك صعوبة في التواصل مع وحدات البحث أما بسبب الحرج من الإجابة على بعض الأسئلة وأما بسبب التكتم حيال بعض المواضيع أو بسبب التخوف من الإجابة لدواعي معينة، أو لأن بعض المصطلحات لم تكن مفهومة.

"مصطلحات الخصب والخصوبة لم تكن مفهومة عند المستجوبات"[5]

---

1 من أبحاث الاختصاص للعام الدراسي ٢٠٠٠.

2 من أبحاث الاختصاص للعام الدراسي ٢٠٠٢.

3 من أبحاث الاختصاص للعام ١٩٩٩.

4 من أبحاث الاختصاص للعام ١٩٩٩.

5 من أبحاث الاختصاص للعام ٢٠٠٣.

والملاحظات المهمة هي حول الجهل وسؤ الفهم لمعنى البحث عند بعض الأشخاص، فالبعض كان يظن أن هناك مساعدات مادية قد يحصلون عليها إذا تجاوبوا مع الطلاب لتعبئة الاستمارة، والبعض الآخر يظن أن هناك قضايا تخص الضرائب فلا يقدمون معلومات حقيقية، ومنهم من تخوف من الإجابة لأسباب سياسية. وهذا التعتيم وعدم التوضيح عن الهدف من قيام الدراسة يُفقد الباحث مصداقيته.

أما الباحثين الذين أجروا دراساتهم ضمن قراهم قالوا إنهم لاقوا الترحيب لأنهم من أبناء القرية، ولكن رغم معرفة أهل القرية للطالب ومعرفة الهدف من تقديم المعلومات بقي هناك حرج من الإجابة على بعض الأسئلة الشخصية كون الباحث ابن قريتهم ويعرفهم فهم يخشون من البوح ببعض الأسرار الخاصة. - وبالتالي حين يكون هناك معلومات ناقصة تصبح الاستمارة غير دقيقة-

الاستمارات التي أعدها الطلاب كانت تحتاج إلى مزيد من الصناعة والحرفية وضبط المصطلحات والمفاهيم.

- أما بالنسبة لصعوبة الحصول على المراجع:

لقد شكا أكثر الطلاب من عدم وجود مراجع وخاصة في مكتبة الجامعة. وعدم قدرة البعض من تأمين المراجع لأسباب مادية.

فهل يمكن تنفيذ مخطط البحث دون مراجع توجه الباحث. وشكا آخرون من:

"عدم وجود برامج تواكب التطور والتقدم التكنولوجي وبخاصة في برامج الحاسوب الآلي التي تساعد الطلاب في توفير الوقت والجهد اليدوي في فرز الاستمارات".

من خلال تحليل الصعوبات التي يواجهها الطلاب تتأكد وجهة نظرنا بأن البحث العلمي في الجامعة لا يلاقي الدعم ولا التقدير لجهود الطلاب، ومن

خلال وجود هذه المصاعب يتأكد إن البيانات المجموعة غير دقيقة وغير كافية، وبالتالي فأن النتائج لن تكون دقيقة، لأن دقة النتائج تعتمد على دقة البيانات. الوقت لا يكفي لجمع البيانات، المراجع غير متوفرة، بعض المنظمات لا تسهل العمل، الاستمارات لا تحتوي على المطلوب لامتناع البعض عن التعاون مع الباحث، والباحث لا يستطيع التحكم بالمدة الضرورية لإكمال الدراسة، وهذه كلها عقبات تمنع مواصلة السعي باتجاه البحث عن الحقيقة. وكل هذه الصعوبات يمكن تخطيها إذا كان هناك عمل جماعي تعاوني وتنسيق كامل بين الجهات المسؤولة لنشر التوعية في المجتمع، للتعريف بأهمية البحث، وحث المواطنين على التعاون مع الباحثين، وتدريب الباحثين جيداً على كيفية إجراء البحوث، فلا يجوز في عصر العلم والتطور والتنوع المعرفي أن يبقى هناك بعض المشاكل البسيطة التي لا يلزمها سوى بعض التنظيم والتشجيع.

الخاتمة

كلمة أخيرة في هذا الموضوع:

إن ما قدمناه في هذه الدراسة من معطيات قائم على بعض النظريات في الفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ وعلم النفس والجغرافيا، فموضوع بحثنا جديد لم يسبق طرحه بهذا الشكل، ولم أعثر على أي دراسة مشابهة، وإذا كان الجمع بين فروع المعرفة والعلوم المختلفة هو أساس علم السكان، بات هذا الجمع والتنسيق ضروري لوضع خطط وسياسات مناسبة تهدف إلى رفع المستويات التعليمية والصحية، وتأمين الغذاء والسكن، وزيادة فرص العمل، بهدف تأمين الرفاهية لكل فئات الشعب، وهذا لا يتم إلا من خلال العمل على تحقيق التكامل في الأبحاث، وعلى تأسيس قاعدة من المعلومات والإحصاءات الحيوية التي تستخدم في إجراء الدراسات، فمن الضروري أن تتوفر البيانات والمعلومات الدقيقة لكي يستفاد منها في برامج التخطيط والتنمية، من أجل بناء المجتمع وتطويره والحفاظ على البيئة.

إن الإشارة إلى المشكلة تكفي أحياناً، وادعاء المعرفة الكاملة هو الجهل بحد ذاته، وقيمة البحث تظهر إذا استطاع الباحث أن يفتح آفاقاً جديدة.

دراسة واحدة لا تكفي لتفسير الظاهرة تفسيراً شاملاً، ونظراً لعدم توفر دراسات مماثلة لدراستنا يمكن أن تبقى بعض الثغرات أو الهفوات غير المقصودة، ولكن حين تكون الغاية علمية معرفية وليست مطالب شخصية أو عقائدية، فلا خوف من النتائج، أو مما سيثار حول هذا الموضوع من انتقادات وملاحظات.

المعرفة لا تتقدم بغير البحث والتمحيص، والبحث موهبة ورغبة لا تقاوم، وانعدام الرغبة يمنعنا من الوصول إلى معرفة حقيقية. ولا أجد عبارات أختم بها

هذه الدراسة أبلغ من هذه العبارات للمهاتما غاندي: "أدوات البحث عن الحقيقة بسيطة بقدر ما هي عسيرة. وقد تكون متعذرة كل التعذر على الشخص المتغطرس، وممكنة كل الإمكان للطفل البريء. وإن ملتمس الحقيقة يجب أن يكون أكثر اتضاعاً من التراب. إن العالم يسحق التراب تحت قدميه، ولكن الباحث عن الحقيقة يجب أن يذل نفسه بحيث يكون في مقدور التراب نفسه أن يسحقه. وعندئذ، وعندئذ فحسب يُكتب له أن يلمح الحقيقة... لست إلا باحثاً عن الحقيقة، وأعترف بأنني وجدت طريقاً لها، لكنني لا أدعي بأنني وجدتها. إن إيجاد الحقيقة بتمامها يعني أن يحقق الإنسان ذاته ومصيره، أي أن يصبح كاملاً، لكنني أعي نقائصي وهذا ينبوع قوتي."

المصادر والمراجع

- الفرد صوفي، تطور المجتمعات البشرية، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠.
- أوليفر ليمان، مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٠١، الكويت، ٢٠٠٤.
- بيتر مدور، الإستقراء والحدس في البحث العلمي، لندن، ١٩٧٢.
- التريكي فتحي ورشيدة، فلسفة الحداثة، بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٢.
- توفيق الطويل، أسس الفلسفة، الطبعة السادسة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦.
- حسان حلاق، في مناهج البحث التاريخي، بيروت دار النهضة العربية، ١٩٨٦.
- حسين حرب، سلسلة الفكر اليوناني، عدد ٢، أفلاطون، دار الفكر اللبناني.
- حسين مؤنس، الحضارة، عالم المعرفة، العدد ١، الكويت، ١٩٧٨.
- رشود بن محمد الخريف، التعداد السكاني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
- رمزي زكي، المشكلة السكانية، عالم المعرفة، العدد ٨٤، الكويت، ١٩٨٤.
- رشيد الحاج صالح، المعرفة العلمية بين العوامل الاجتماعية والبنية المنطقية، عالم الفكر، المجلد ٣٦، الكويت، ٢٠٠٧.
- ريمون كيفي- لوك فان كمبنهود، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، المكتبة المصرية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٧.
- دنيس رونج، علم السكان، ترجمة صبحي عبد الحكيم، مكتبة مصر، ١٩٦٣.
- سير روي كالن، عالم يفيض بسكانه، عالم المعرفة، العدد، ٢١٣، الكويت، ١٩٩٦.
- ستيفن بي – جنكيز وجون ما يكرايت، منظور جديد للفقر والتفاوت،عالم المعرفة، العدد ٣٦٣، الكويت، ٢٠٠٩.
- علي فاعور، بيروت(١٩٧٥ – ١٩٩٠) التحولات الديمغرافية،١٩٩١، والهجرة للبحث عن وطن، الطبعة الأولى،١٩٩٣؛ المؤسسة الجغرافية للنشر.
- علي عبد الرازق جبلي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- علي وهب، جغرافية الإنسان والنشاطات البشرية في البيئات، بيروت، ١٩٩٨.
- علي فاعور، جغرافية التهجير، الطبعة الأولى، بيروت المؤسسة الجغرافية، ١٩٩٣.
- صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، دمشق، ١٩٨٠.
- علاء محمد صبحي عبد الحكيم، السكان ديمغرافية وجغرافية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤.

- فرنسيس مور – جوزيف كولينز، الجوع في العالم، دار الحمراء، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
- فلاديمير كورغانوف، البحث العلمي، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٨٣.
- كارل بوبر، أسطورة الإطار، عالم المعرفة، ٢٩٢، الكويت، ٢٠٠١.
- محمد الخطيب، قضية الفلسفة، الطبعة الأولى، دمشق، دار الطليعة الجديدة، ١٩٩٨.
- مصطفى سليمان، إستطلاعات الرأي العام التقنية والتجارب المحلية، بيروت، ١٩٩٩.
- محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.
- السياسات السكانية في الوطن العربي، مكتب اليونسكو الأقليمي للتربية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
- شبكة المعلومات الدولية.

المؤلف في سطور

- الكاتبة: ندا ذبيان.
- كاتبة وباحثة اجتماعية.
- من مواليد لبنان ١٩٦٢/٩/٤.
- حائزة على إجازة الفلسفة من الجامعة اللبنانية، الفرع الأول.
- دبلوم خبرة في علم السكان.
- خبيرة في شؤون ومشاكل الأسرة.
- صدر للكاتبة:

❖ ابتهالات على ضوء القمر، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

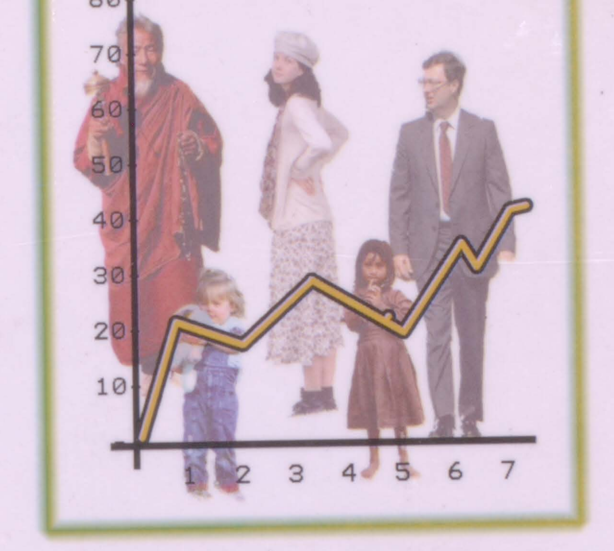
❖ مع حفيف أوراق الخريف، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

❖ عند اكتمال القمر.

❖ الطلاق ومشكلات الزواج، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.

بريد إلكتروني: Nada_Zebyen@hotmail.com

الفهرس



تنبع أهمية كتاب (الدراسات السكانية - مناهج - فلسفات - تناقضات) من كونه كتاب يجمع الجانب الأكاديمي لموضوع الدراسة مع الناحية التطبيقية الناتجة عن الخبرة الميدانية الكبيرة لمؤلفة الكتاب الباحثة ندا ذبيان.

يظهر الكتاب أهمية الدراسات السكانية والتي تتعدى كونها إحصائيات فحسب إلى دراسة متعمقة لكينونة الإنسان بكل خصائصه الاجتماعية والثقافية والنفسية والفيزيولوجية للتغلب على التحديات المعاصرة ومواجهة بعض الأخطار والمخاوف التي قد تظهر مستقبلاً.

جاء الكتاب في عشرة فصول تناولت قضايا مهمة مثل: تعريف وأهمية علم السكان، نظريات ومتناقضات علم السكان، علاقة علم السكان بالفلسفة، الإنسان والجغرافيا، الموقع الاجتماعي والتاريخي لعلم السكان، دور الثقافة والعقائد في تفسير الظواهر السكانية، المؤشرات الديموغرافية، تأثير الحرب على الواقع الديموغرافي.

في الجزء الأخير من الكتاب تم التركيز على الناحية العملية في الدراسات السكانية حيث تم تحليل نماذج من هذه الأبحاث وتبيان الأسلوب المنهجي وتحليل صعوبات البحث.

يعتبر الكتاب إغناءً قيماً للمكتبة العلمية العربية ويفيد شريحة واسعة من القراء والباحثين...

ISBN 9789933439491 -1

